



کتابخانه
موسسه
تاریخی

بازدید شد
۱۳۸۵

۱۳۵۹۷

۷۹.۱۹

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۵۲۸۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: ۱. اصول ۲. الفصح الاشرف ۳. معالم علی سید الشهدا	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف: مطالب مختلف دیگر	شماره ثبت کتاب
مترجم:	۷۹.۱۹
شماره قفسه ۱۳۵۹۷	

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۲۲۵۶۷

بازدید شد
۱۳۸۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: *مجلس شورای اسلامی و الفتح الاستیبدی* - مؤلف: *میرزا محمد علی...*

مترجم: *...*

شماره قفسه: ۱۳۵۶۷

شماره ثبت کتاب: ۷۹۰۱۹

جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۳۵۶۷



این کتاب از وقف مختلفان
مادره در این بنیاد قایم گردید
و در روز ۲۰ مرداد ۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
اصطلاح نامه اسرار
الکلیه در این کتاب
مجله گردید

در این کتاب اسرار
الکلیه در این کتاب
مجله گردید

در این کتاب اسرار
الکلیه در این کتاب
مجله گردید

در این کتاب اسرار
الکلیه در این کتاب
مجله گردید

کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۸۶۱



بسم الله الرحمن الرحيم
 واذا وفقا لله تعالى المقام الفيلسوف من هذا الكتاب
 منشرح في العلم الثاني منه وهو المتعلق باصول العلم مسعين
 على انه جزء من بعض وهو من على مقدمه وقواعد اما المقدمه
 فيها ساحت اصول العلم علم تقواين كله يعرف بها طرف
 الاحكام الشرعية لاهلها والاصل ما يبنى عليه عرفه والعلم علم بالشرع
 الاحكام الشرعية الفرعية بالاستدلال وطبقة الطرف لا ياتي
 عليه الحكم وموضوعه الاول الموصول الى الاحكام حيث استلها
 منها وعامة معرفه الاحكام ومسايله لاهل الادله ومسايله ماخوذه
 من علم الفقه والعلوم لصدقه في الاحكام لاهل الاحكام الدو
 وهو من حسب لوصفه معرفه الاحكام المتوقف عليه على الفقيه لانه
 الاصل لذلك الدليل لغز لا اله الا الله اعني الماهية او الدالة
 وما فيه ارشاد واصطلاحا ما يمكن الموصول يعني النظر في
 العلم والاساره الطيب وهو على واتي وقد يخص بالخير على الاشياء
 والظرفه تميز بين الحق بوصول بها الى اخره وشرط وجوده العقل
 واستقاضيها من النور والنفية العلم ان لم يجد
 ترجيح لحد المجوز من قبل والا فانه لم يمنع النقص فظن والاعلم
 انهم كتمت النقص بموصيه الله واعتقاد ان حصل بعد
 المقدار او مستند المسكر ومن حان الاعتقاد غير اعتقاد

الاول

بالمعنى الشرعي وباشترط الوضع في العلم كراهه
 في اخره فكل راحله ما في الحق العلم هو ما في
 الاضافه العلم به من همار اندان الا بالكل الصغر النعم
 العرض عليه وحسن له وقول حرقا لالذي عد او انه علم
 العلم ليس المقطع لوصفه مع الصدق ولا عدمه المعلوم ولا
 المجموع اولهما ولا الخارج السلسل او العود وبامساع
 اضافة مجموع حروف اللدب به لعدمه وكل خبره لانه طاهر
 حبه وبانه في حقه في حقه في الخلق وبامساع اضافة العلم
 العديد لاهلها خبره به وباف لافعال العبد اضطراره ولا حبه
 ولا قبحه وباصطلاحه باضافه لا وضعه فليس بداني رسله المعلوم
 عقلا بالضرورة وجاز ان يكون العائد من العقل والاسم
 او لاهلها طوع اجمال العباد بالرك واللاه طلب العايد بها
 لصدق طلبها في الشرعي وفي كل عقل مع الله واللاه الاحكام
 ولان عدم وجوبه يتلوه عدم وجوب المعرفة فيلزم المانع في طلبه
 الاصباح ما في وجوبه مستلزم العيب او عود العايد الى الله تعالى
 لانهما العايد له ولما الاصله مع ما علمه عملا ولا ان العايد له
 سلك للعلم لا سماعا وحسب العقل ولقد علمه تعالى علمه وحده
 ولا يقع العيب عاقله لانه خبر عاقله ولا لاهل لانه في حق غير
 العيب لانه في جهل مولاه مخصوص على ما ردم وحطه العباد

بالتقوى بقوله الفهم ضعف لاق الاستغفار الخفة اقول ان المراد
 سلكه العقول وبه وفاء العلم بالنسبة الى ملكه لا سلكه سلكه
 قلنا بالنسبة الى العبد ففعل النسبية بالحرية دون شكر سليمان او
 من الاسماء عليهم السلام في الافعال الضرورية غير ممنوعة قبل الشروع
 اجماعا لا عند محذور التكليف باطمان وعلم فماتسح منه حكم العقل
 فان فقد محذور عند الرقص والركوب والبر البهرس وقال العبد
 ان لوده وجماعه من لهامه وان الى فمركه حره ومثل الوصف
 فالاسرع لعدم الحكم السريع والمفيد والطوى لعدم الدليل اذ
 حكم العقل بمعقود لا يشترع لما انه معقود فالتدبير امار المرشد
 والادب على الخالك فيكون حكمة كالاستطال ونحوه
 المفسد عر قال به والافرح في البصير فيلزم كيف ما اظهر
 ولان السبع هو السد الى الامان لا الخالي ولا به تعالى جعلها
 ولانه لا سبع اذ صا لا لا يحتاج اليه السبع سلكه
 المحرر من تارة بجوهر المفسد الذي يورثه غيره فافرح بخلاف الا ضرورية
 لو استعمل العقل على العقاب وجب عليه في حكمته اعلان ذلك تكليف
 للاشباع كالقبح المعلوم عملا وشرا اعرض ما دلل واسطوى
 والقبح والوجه للوقف ولها ما سعا الواسطوى نفس لود
 لا المظر الى المكلف وسلك هذه الطريق والعلم ان لا اعلا
 لمبغ ان يكون مفسده وهو مراتب التمكن مع امره حشاش

في انفسهم من انفسهم في انفسهم
 في انفسهم من انفسهم في انفسهم
 في انفسهم من انفسهم في انفسهم

في انفسهم

من المفسد ان يتوصل الى المعرفة العقلية وكيف يقع اعلامه
 العقلية على وجوب بل يقية لا يقية من اعلامه العباديا لمصاح والمعوالم
 واجتماع العقول في انفسهم من انفسهم من انفسهم من انفسهم
 ولا اشترى ما بها شتر غير ولا اشترى بالاطل بالفرق ومنع الا ان العقل
 من حركات لا يسوي القاطعة الاولى في اللغات ومنه فصول الاول
 في احكامه كلكه وحده ما يجب انما اصباح نوع الانسان الى الحكمة
 اسرع الى اعلامه عنده فمفسد موضع العطف مع امكان غيره لانه اسهل
 لتولده من تارة فمفسد في ارجح النفس الضرورية من تارة الى المستمع
 اولى مما لا يتبين ولوجوده وقت الحاجة وعنده عند فقد عقاب
 الكلام هو للتفكير في الحروف المسببة المتراصة حيلها اذ اصدرت فاد
 واحد يخرج الحرف الواحد والمفرد واصواب الطمير والمهل وما لوجوده
 ما طمان ودخل نحو لانه في اصله حرفان في بعض الامم الملكة
 ولا فمفسد جعل الحكمة في النقص بالمرور من تارة ويطلق على المفسد
 فمفسد ما فمفسد اطعم المحققون على اطفال حول عناد باللال الطمير
 مسد الى عدم ما دللوا للعلم الضرورية في مكان السائل ووضع العطف
 والمحضر اعلاه الواضح او خطورة بالهائم قال الاول والظاهر وان تورك
 الواضح الذي دعاني دلوها منه واساعه بالاصطلاح وابو اسحق العبد الضرورية
 روص والباقي اصطلاح وقيل العكس والجمهور الوصف لضعف حججه اما اول الا
 نسعى في علمه اذ هو اختلاف السبل والذم في قوله سمعتموها والدوام التسل

لولا محمول على الالهام او ما سبق او اعطى قدرة الوضع او العلة
 او المعاني لمولدهم والخاصة عن مراد في حال القدرة على اللغة
 او على غيرها والذم على طواف الاله على الاصنام مع اعتقاد
 التحقيق والتسلسل معطى بالتعرف بالعرفين كالاطفال واما قول
 لىها اسم بديان في مفسر الاصطلاح لا سبيل للضرورة ان حلى
 الاله وسمى الوضع في فاعل سله ومعرفة الواضع بالضرورة فيقبل الكلام
 وفي غيره ظاهرة التطلان وعمر الاله وسمى سد على طررها فتسلسل في
 سابقا لان الدور لازم لتوقف التوقف على البعثة وهو متعرج وحلى
 الاله وسمى بان واضعا وصحها لا بسلام معرفة فاعلى سله
 سبلا للكلف بالمعروف لولا معرفتها ولا غير بها وقول لى لى
 بالتوقف الاله وسمى لاسف الدور معنى افساك لو وضع الاله
 معنى لفظ لوحده الفاظ عن مساهمة اوقات للفظ واحدا
 لاسمى بان سدا خاصة الاله بجهة الوضع والساق حاد وليس
 العوض من وضع المفرد اقال معناه والالزام الدور بل قدره الاش
 على فهمه بانولاد الحماة بواسطة مركبة مفردات الالفاظ ولا
 بدعوى بالتركيب لان مع علمها موضع المفردات الامتثالها
 والحركات على الهما حصلت المعاني المفردة مع النسبة
 محصل العلم بالتركيب وتعرف النسبة بعد تصور الالهية بل على لب
 الدلالة على الالهية لا الحارجى مع معرفة الاله واحده لتوقف الشرح

عليه على الالفه وليس العقل طرفا بل على الفعل او الاحاد ان التركيب
 اعترض بالاصناف في اطر الالفاظ والارها واما في الصلوة والكتابة
 والتمان وصنع الاولاد والبولى ولف الحصى ولا شرط النوات
 اسما الطرسم والوسطه ومعرفة معلوم ولان السهل قوم معدود بل
 ولى غير فلا يصح وعما جعله نواتم ولا حاد ولى غير المعنى عليها له لك
 مع ورود اللفظ عنهم ودوره من حصى وعمره وروى له يوم واسه اخلا
 الفاظ السه وسب الى الاصصى ذلك والخوس للانعص الالفاظ
 وسمى الوضع ولا سبل السيليد وبعضها طهى وهو قليل والروح سبى
 على الاول الفصل الثانى في قسم الالفاظ اللفظ مدلى وصحها باللفظ
 والنصير والالزام ويشترط في الاحصاء اللزوم والرهصى لا الحارجى
 والذال باللفظ انه مفردات لم يدل حروجه على حصر معناه ومركب بل
 والمفرد حصى اما حصى ان يجمع مفهومه الشرح او اضماع لب الشرح
 تحت عبارة وكل ان لم يجمع واللفظ سبل ما حصره او حصرها او الحارج
 عنها فالاول النوع والثانى التحسين والفصل والثالث للخاصة او القوس
 العامة وبما التران للخاصة او المفرد ومفارقا في اللازم بوسط
 وعمره والمفارقى سريع ومطلى وسهل وعسر اللفظ والمعنى ان
 لم يجمعها به ولى لى لى المعرنة وان يفسر اللفظ ولى المعنى مفردا
 وبالعكس فسمى له او مفعوله ان بان انا في الوضع والالهامية
 والمسر بالسمه الى كل منهما عمل والمفعول بمرادون عرفها ما وصفا

وشراعيه والحي وكون مسعرا الذي كسبه الفعل المسماة والبدية
 كاذل صريح واللاح من التمام ظاهر وحرره ما دل المتساوي على المحل
 المشترك من الظاهر والضم محكم وعدمه المشترك من المحل والمساو
 معناه والمركب منه متاخر او اجمل الصدق والاذن والافاق دل على
 طلب الفعل لانه اوله فاعترج كما سبعا وهو اليقظ والضم في المعنى
 مع المساوي وظرفا كسبه اشبال للصدق والضم في المعنى والضم في المعنى
 والعقد والبداهة غير تمام اما بعد كذا وغيره في المعنى اما اسم او فعل او
 حرف كاسم ضمير او صفة او كان جزا والافعال في الاسم ليس الماهية وهو اسم
 الحس في شيء وحده عنده وهو المشتق الموضع **الفرق الثاني**
 المتعارف وهو في مباحث لا المراد في من الالفاظ المعبر عن الدلالة على
 معنى واحد اعتماد واحد صحيح لا يحد كنه والدال اعتمادا على كنه
 وصحها وهو في لغة واحد حاله في اللغة وفي لغة واحدة
 بالظهور في لغة واحدة وفي لغة واحدة في لغة واحدة في لغة واحدة
 وفي اللغة والبداهة في اللغة او اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة
 للعلامة تامة بيب للحد والبالغ والمؤكد غير مراد والكره عدم كاستقبال
 والدلالة على التفسير اذ اصبحت الصفة في كنه جاز استعمال كل
 من المراد في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة
 عدم حواذ تبدل من في حصر من الدلالة لا الخلاصة المعاصرة
 المراد في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة

عند

عند لحي د الناكذ اما فصل اللط حولها ومفرد اذ
 فصع لما خصوص بالمرح او الشئ او المجموع وهو حسن خلاف
 للملاحظة لانزال الاسماء العارفين لكسب الفصل
 الواقع في المشترك ومنه صاحب الحق واللطف الموضوع
 او السه وصفا او لاح حيث صمد لكسب المحرر الاسماء المعروفة
 والحماز والمواطي ويوحاه لعل العرض لتعريفه في كنه
 او لصدور من لحي وواقع في العروق التي في كنه في كنه
 ثم حصص والمواطي للامع الاسماء في اللغة في اللغة في اللغة
 كشدة في كنه وفي كنه وفي كنه وفي كنه وفي كنه وفي كنه
 ساق المعاني ولان الموجود في القدم والحديث حصص فان
 المداير او صفه لها من المسمى في المساق كالعصر وعام في
 المعاني الموضوع لها اللط اعني المصداق والمصلحة المعقولة
 احده الصفة في مكان الاخر في المعنى المعقولة في كنه
 قد سئل بالاحمال او تعرف بالمراد او عمل الجمع او البعد
 قد سئل المعاني كالتقريب وقد لا سئل كالمكان في
 لخاصة وهو في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه
 وصان لعله العائدة اهل في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه
 الا في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه
 لما حصل المعاني عالما ولما افاد السمعة العظمى والالط

ولعل المسرك وللحلل بالهم المطاع عالم ولد الحاص
 الى بعض كالمسرك المصداق من ليع ارا ل معص معا
 فصل حقيقه وقيل محارم هو المحطون لغاه ليع كحي
 لبر ال ان انك للجمع الاله ليع وصل للوضع ليع وقيل ليع
 السع كمال للوط وضع ليع واليه فان لم يدر وضع للجمع مع
 المعاره كان كالمسرك في محازل وان كان قد وضع للجمع في محازل
 منه ليع المعاني ولعل ليع ليع الافراد الصالحه ليع ليع الساعين
 واحسن الساعين ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 سيق الولد دعا وحده ضعف الاحمال وضع للجمع
 او استعماله لم يحاد او بعض المعاني محاوره الجمع والارب
 اسد ضعف الاحمال وضع للجمع لم يحاد والام حركه ان لم
 يوجد في الساعين في محازل الارب وان وجدت الارب اعتبار
 المعص من عمل ليع وعلى المعاصير عمل على المعاني للحد والار
 محال في المعاني وعلى اعتبار الكل مع الساعين عمل والام عمل
 عليه وعلى الالف العمل على الارب في محازل الساعين والارب
 محال الارب او مع الفصل الخامس في المحاصير
 المحارم وهي المحاصير في المحاصير في المحاصير في المحاصير
 ليع هي باسمه او مشبهه والالف للبعث ليع ليع ليع ليع ليع
 مفول من المحول دفاط ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع

لبي اصل الاصطلاح وقع المحاطة والمحاذ باخذ
 معني غير مصطلح عليه اصل تلك المواضع وهي ليع وحي
 وسورة ولد امثالها اما الاولى ولان منها ما وضع له ولد اسد
 منه وطعا وله الداسه فصاعدا القاضى وانها المحاصير وحده
 المعاصير للمحاذ على الفاعل كالمحاصير بالذات وان كانت الشريعة
 معي والمحاصير وعلى الاعمال ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 وغيرهما موصوفه شرعا لما لم يوضع له ليع اعني في صفات اللعوبه
 والالف كشرط او ما بها محازل احب بها اللعوبه في صفات الاحصاء
 المسرك وسبق في محازل ليع ان اسد الى استعمال الساع
 والالف ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 تعالى وذلك في اللعوبه والالف ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 الاغان والالف ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 اسد ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 واسد ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 عد اسد ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 اسد والالف ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 المصداق ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع
 وكسره وج العلقه ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع ليع

واللازم بطلان لقوله تعالى قرأنا عرسا بلسان عري بطلان لوجود
التواتر في التسمية الشرعية والخاصة في بعضها والاسم يطلق
اللازم لاطلاق العهد في المعنى لوجود المعنى في كل
في الحقيقة بخلاف الاعداد في نفسها ولهذا بحث الحاشية ولان
ما خلفه عن يطلق عليه العرسا لما اطلق عليه وادى اسم على المعنى
والمعنى هو التسمية اصل الثلاثة للعبارة ثم العرسا ثم العرس
والسبب على خلاف اصل لوقوف على المعنى كذا وعلوه الموقوف
على واحد ولا يصح اب ولعدم التماس لولاه وما وقع المتواطى
في الشرع ولذا السيرة في اللفظ دون المبالغة فان حاله على
حمله على العرسا ثم العرسا كالمعنى في الجار ومثل ذلك لو كان
مصادقا في معارف وحقيقة كلام حمل على المعارف ولو انما
مصادقا على الحقيقة فلا يقوم لنا اشراك في العرسا ووقوع الحقيقة
الحقيقية في الجار صا حقيقته في حقيقة المعنى فاصح من صفة العرسا
اسما آتية والا لا يصح السبق ان كان على الماضي والخاصة
عند استنبط مطلقا ان كان على المستقبل واليهما العرس
بما ان كانت له فاذا كان ضد لم يوقف وقوع الطلاق عليها
لكن دون ان يوقف على عرسا وحده مع اسماها ونسبة طهرها
بأنه وكد الحاضر في المعنى المفرد والمركب معهما لقوله ثم
للشعاع وسماء السبب الى الزمان والخاصة التي الى بطلان

واضح

واضح ابو اسحق بان اللفظ دون العرسا لا يعد اطلاقا
حقيقته ومعها لا يعد غيره فهو حقيقة وحسب انه قال مع العرسا دليل
الحا والاسم العرسا حرام اللفظ حتى يكون حقيقة باعتبارها
بها النسب كالموضع وهو يكون اطلاقا احدي الاسباب
في رفعه على المسبب وبالعكس وكلاهما اولي واولاه العرسا
بالاطلاق على المسماة كالشعاع وهو المسماة وعلى التماس
منها فاعرف او الحذف اطلاقا وبالعكس والعن على الفعل
فان كان وما نزل والجار ولسبب اللامان والمفصلة والتعليق
وهو بالاسم اسم الحاسس والعن في عرسا العرسا
الحروف في الجار في العرسا ودحو لفي مصدر الفعل او نسبة
واشباع دحو لفي لا علام لا سفا العلاقة دحو لفي العرسا
الذي ان محض الحاسس في مثل شرط الفعل لا سفا الابد
في الحروف الجار العرسا الانسان وشبه لفظ وابن للاب وبالعكس
وحارط لفظه وحجره للشم والكان قاسا او احرا عا والوجه
عند لا سفا توقع لستعمل عليه ولا تعد الى النظر في العرسا
واعترض بان النظر للاطلاع على الحكم ولا ان عرسا العرسا
اسما عا الحاسس انما عا عا المعنى ومعها عا عا اللفظ
والمعنى يحصل محدد في أصل المسماة وحسب تلافيع
لا طراد للمعنى منهم والناسي بالمعنى حمله الزمة لست بثلث

وموقفهم على الكلام الحقيقي على كل حال كونه علاوة منقوص
 لدفع الفاعل الاعلى اليه في الاحاد والمجاز المركب
 عقلي لعدم دلالة المسبب على خصوصه الفاعل والا
 لا حصل الاضيق والكدب ولساوي مع الصريح
 لعدم دكان ذكره كبريد او حصل الاسرار كماله
 الى جريبات المدلول وفاروا لكدب بالوجه لخاله او
 لخاله في المجاز واقع في كلامه تعالى يريد له نفس وحا
 ريك منه مثلها فاعاد واعلمه واسئل العبد ليس كيد
 مني واوئد على من وعده كذب واحتمل الطاهر
 بالجمع من طلاق المحي عليه تعالى وحصول اللبس في
 عن المحقق معه وان كان له صفة حقه وبانه كذب لصدق
 لعدم باطل الدلائل سواء لو حقه ولا للبس في مع العربة
 والعجز عن الازم وحقه كلامه بمعنى عدم المعنى استعماله في موضوع
 الاصل في وسامه فانه الكذب في العدد الى المجاز
 احاطت في اللفظ ان يكون احق في المعنى حروم او
 تركه او دره او لعله حرم ان يصلح للشعر او السج وسان
 احصاف الددع دون الحقه والمعنى اما التعظيم
 او التحقير او رياء الناس او لطف الكلام لعدم السوء
 مع لاهم اك النام وعدمه بالكلية وحيث مع بعض

الحاج

المحاسن باعتباري المعلوم والمجهول ط الما خلاف الاصل
 لان قصد الوضوح جعله كلام على مران بالنسبة الى لغة فاعلم
 بها سر يد الله ان في السدلال بالاسمع على الحقه ولا
 سفا اصله المجاز لهما عا والمساواة المعنى ولو قصد على النقل عليه
 احاطا ولا يصحح حقا عند المحرر عليه والا لكان حقيقه وعلمها حقا
 وتعرفا على غيرهما ومع الى الحقه ومع محالفة الاصل في ان
 حتى ان عالمها لا يساوي الفعل يدل على اسان الفاعل جمع
 افراد حقه وهو خط الاسفا دلالة الظن على الحرافة والافاضة
 من اجزاء لا يحرر حقه قال ان مقوم المقام يريد لا بعضه وهو خط
 لا المجاز وانه الصواب لا العالم وهذا المجاز في الركب للاسفا
 في الصواب المراد منه الحقه وفي رد العلم الى زعمه فاما ان كالا
 كلام وقيل الاستعمال اما بعده فلا ولا لاحتقان لو اصر مع وحده
 للواضع وحقه بمعنى ولو اصر لوضع ولا تميز لزمان اسفا المجاز مع
 وجود الحقه لهما عا وبالعكس عند قوم الاسفا بها في حقا فامت الحرب
 على ساق وشاب له الدليل وهو مشرك الا لاهم الاسفا ستارة الوضع
 عندهم فيها وقيل بسند من والكل عن الوضع عن القامد وهو ممنوع
 الوجود فانه المجاز وقد جعلت حديما الى كثر عند علمه استعماله وحدها
 وسماه لفسد وكلامه لال اما من المعنى او بالافاضة في بعض
 المواد دون بعضها او بالاسفا والجمع او بالاسفا في بعض ما في
 له استعماله في بعض النسخ والرمم الدور او منادى او لاهم
 ويرد المنقول والمشمك في اعد من الما والظن بكونه المعنى محارا
 حديد وعدم الاطرر لغير ما مع لعمري ان سرعي في السعي

للدرام العام بها المستقيم كالخلاف الحاد والمعاد والمعد والفر
 الحاد في الجوز والمعد في خلافه لا شعير بطول المعاني و
 كاسا واما غدها فتبا لمعاق كالأحجام على امتناع العباد كاعلام
 والصفات لا سعادا كالدور للصدق الرصع في الباقي بل الخلاف في
 على سمات سلم المعاني في محالها وحواف وعدا والحق لا مبالغ لان
 لصل الفهم لم يصح على الصدق وعدمه فلا قاس الا احتمال انقام اليها و
 لا تلبس العلم بالجهل واحتمال ان يسمع والعاصي الذور لعل القاس
 على السعي وبعث في مثل كافي ورجع الفاعل وباعا للحد في القد و
 الدوا والنعاس اطل لا معا دلا لا دورا على للعلمه وصدق على الاماره
 طراد ارجع المشترك حارجا لخصوصا وبعث باطل للحد الطويل والا
 ومنه للعكس الاسود والابن للطلوع والمولود والناس مع الحكه صغر
 في الاصل والاطلاق لان ووجه الفاعل من حيث النقص لوصفها الحسن
 الصالح على كل قول والعكس والحق لا يحد لعل على ان من القهر خبر
 وطا وله الهوا في الاله المحرم المعصية لوجه الحد والناس ان رجع
 الا حذ حنيه العصب الخاص وبما في احوال الانا
 ونه بل تحتها الفعل اولى من كاشراك الامور واما قتل العكس لا يفسد العن
 العيب وهو مخرج على ما ياتي وللصاد بعضه اما ولحقه العبد المراء
 ان وحده القهر واسعا المنه ومعد على العكس واما كانه موضع
 واحد واسعا الفعل الى وصفي لوجوده كاشراك الكثره وللعميه

وجوب القهر المحاذي ووجه علمها الحقيقه واحلال الامر اذ هو لا
 كاشراك المستعدين الاضد والنقص والاحتياج الى سرعي و
 لعل المحاذي الملع وادحر واولئك تحصل به السبع والروى والفا
 والمطابقه والمحاذي ونه وقيل العكس لعدم خطا ان مع على قدر
 سماع القهره وعدمه والجهل عند المعده مشترك والحصول
 الاشراك بموضع واحد والمحاذي من المعاني والعلاقة وتعرف على
 الحقيقه ومثل المشترك على اسم المعنى عند قيام الدليل على العذر الكفر
 بخلاف المحاذي وله لاله على احد هما لا بعضه الحقيقه والمحاذي على
 بالمجاز والحقيقه اولى ولا فيض المحاذي المحاذي السبع بخلاف المشترك
 والالسانادون الفراق في المشترك بخلافه ولا طرله فلا يفسد
 والاشتقاق فينبسج وصحة المحاذي فيها ممكن العالم في الحكه
 ضمار اولى من كاشراك الاحتصاص الاجمال في بعض الصبه
 وعموده في قتل العكس لا يفسد الى بله فراه صورته ووجه
 اولى من التعدد مع وجه القهره على ان لا يفسد حاسا كاحص
 والاحاد وموضع محاسن الفلاله الحقيقه اولى من كاشراك
 لاله حمر حمر المحاذي الاولى المحاذي اولى من الفعل لا يفسد
 فهم المحاذي للعلوه وبفوائد المحاذي والاصهار اولى من الفعل
 عمل ما ياتي في الحجاز والاصهار هو الاضداد الى قهره

وجمع بعد الطلاق مع النسبة او لا عند نادر الوحد عند
 عند لحد وبعض المالكة والنسب واسى لى لى واشائى
 في القديم ما بالفرق بالتاصيل اسم النسبة المصير اختلاف العطف
 والطلاق ثم ما خروا والرب ذكرا الاستدنى سماع عدم العطف
 فلما سمع ولو كان كذلك لم يسم لنا حاصره الى فعل الواو للرب
 سماعك الاصلان وقصد الاشارة الى اب وغيره العرض
 وغير ذلك صالح والمجاور من كمن الحيل والمجته واولى المجته
 باولونه الوضع للطلق للمجاور الم عند ذلك النقص وعدمه فكل
 العكس في الفاعل المصير للمجاور لا يمكن باجماع اللغة ولحقها
 في اسم الفاعل عطف الشرط وانكر المردد ليدركها وهو على
 جمع شارة وقوله فيتم حكمه في موضع محاذ ودخول الفاعل في
 تاليد وكما صار عن معاصها دونها لاسي الدلالة لمر وقوله
 تعالى في اعماسنا ساول الحكم لمجه لقدم باصه ورد معود
 الواو لقوله تحويل كدم بقصد التمسك بدافع بالمثل وقوله
 ثم لفصل في تحويل على دوام الاعتدال وانه وترد معنى الواو
 قوله تعالى ثم انما سجد وخموص حرك الرب وحرك لول المعطوف
 حرك المعطوف عليه في المظروفة مضمعا او تقدر القول
 في جزم التعليل المعك كالماء وقيل للنسب في قوله عليه السلام
 في النفس الموصى به كالباب ومن ترد لاسم الغائب في المكان

والسبع

والسبع والنسب ونزادك والى لاسم الغائب في المكان
 وقيل تحمله لدخول الغائب في الى المراتب وخروجها في الى النسل
 وتصعب ما سماع الاسم كمن المصير فيقبل يدخل مع عدم
 التميز لفصل حتى ويخرج منه لا يابعد السبع في النسخ
 للقب في س الدخول وعدمه ثم وافادتها الانصاف في غير المعطوف
 لا يبارضه والجاران حتى عراج في المالكه افا بعد الموعود على الجاه
 ولقوله وانما الغرض لك كاش وانما دفع حلا صاها والمفضل
 انما تم به ولا امتناع نواذ المصير في حرف النسخ الى المذكو ومعكس
 والنقص في الاصل وقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله
 للمهاجرة الفصل التاسع في الاستدلال الخطاب وفيه وصاحب
 الايجور او كخطابه في خطاب به قوله عن الغاية النقص و
 لوصفه القرآن بالهدى والتقاء اياهم مع الغم واحكام الحشر
 لمعطوف الحروف وروى للشايطي مع واحدة المهي اسي عشر
 كاطر ولو حرك المعطوف عند الله تعالى في الواو يقولون الى كل مقدم
 وخطاه العرب في لغة العرب بطل لانها اسم السبع والمفضل في
 عند س لا تستعمل اياه واكتاليد وخصص العام بالعقل خاتمة العرب
 لمعقول كرجع الى العرب في الايجور ان يدب بخطابه غير طاهر من
 غير الدلالة لانه انفسه المفضل وثنا اصابعه واعراض المرحبة بلع
 فلا صا ان فسو باعقافاده الاقرانه لحصول العرف عند الرعيد

مع عدم ازالته وينشأ امتناعه ان صراعا لظاهره
 المتنازع باطل لعدم الوثوق بحدس محسوس ووعده ووعده
 فيقتض فائدة التكليف وهو محال في قبل الدلائل القطعية
 لا يقبل النفي لثبوتها على غير طمسها ونسب بطلانها في الكلام
 في الخطاب ان دل على الحكم بلفظه وله حصصه لغيره لا غير
 دخول عليها وان طرأ اب العوض ولم يفسد فسر له والا فلا
 الطار و لو طرأ اب الشريعة حمل عليها ولو بعد ذلك المحقق
 الى المحاط حل كل مضم على حقيقته مع التجرد وان دل المعنى
 فالقائم والمعنى المستفاد من المعنى الالفاظ المفردة دلالة
 اقتضا وان كان شرط المدلول عليه بالمطابقة اما علمنا برفع
 الخطا او شرعيها بالعلم والى ما يبالغ فيها فالسنة ما لا اول ان كان
 كلمات المعنى والا فكل يكون سواسا وعدنا ولك الامور
 الضمنية باربعة قسم نص الى صلبان موزعاني الدلالة على المعنى
 او بدل احدهما على معنى حكمه مسمى بخصر لخصه البعض البعض
 مسند الباقي بالباقي ومنه يصح في الصواع وضمير الى دليل للعقل فيه
 الى حال التكلم اذ اصح من الظاهر وكان خاصا بان دل
 القرينة على اسعاد الالفاظ صروف الى الجار فان تعدد حمل على
 ما يدل عبارة والا وحيت الدلالة على المراد ان اسحق حرم
 الجار عند الفاص لا اسعاد الال به اجمع لعدم احصاء عرض لولم

نحو مراد ان ما على البدل واسما على لغيره لغيره المحسوس
 من الكلام وان المحسوس حمل على الاقوى من معد على اجمع لا اسعاد
 الاولوم على البدل في دورم العموم على لغيره وان دل على ارادة
 غير الظاهر حمل عليه والا فلا ولا اول وان دل على دليل بها
 حمل عليه ولك كان عاما حمل عليه وان دل على القرينة على ارادة
 الظاهر وغيره حمل عليه وان دل على اسعاد الال الظاهر وحال
 ارادة البعض غير الظاهر وحسب البعض لجواز ارادة البعض
 والغابر وان دل على اسعاد ارادة البعض لم يخرج من دلالتها
 الال على الال على الكيفية ولو حمل على اسعاد ارادة البعض حمل
 على الاخر ومع ذلك حكم الخطاب افا سوله حجار الال على
 ارادة حرم لغيره مقتضى الاصر على الظاهر السالم على
 معارضه العيوب بالجار لا مكان لغيره واصحح الكرخي
 واني عبد الله البصري باسعاد دليل سوله لعدم بطلان
 الامكان مع عدم الاستصحاب الصواع عن غير الفاعلة الثا
 في خطاب التكليف والوضع ومنه لو اب العام كاول
 في الحين افا حطاط لغيره وفي حصول الفصل
 الاول في الواجب ومنه ما يحيا الواجب قد يكون
 معسا كالمصلحة وتحمل لخصا الكفاية ولا تراعى في كاول
 واحصولا في الثاني فصل الجمع واحسب على البدل وقيل

واحد لا يعمد والخصص عدم الخلاف للانفاق على
 اساق وجوب الجمع وحول الاختلاف والاكفاء ما كان
 لكل بدل من المعركة ولا شاعره وصاحبه مدعى انفسا على
 قال وهو وجوب متى عدلته تعالى عنهم عند الان
 على اليد تعالى على باختيار المكلف من الخواص معلوم عملا
 ونمنا لحصاد الكفاية وترويح احد الخاطئين واعاين واحد
 من الحسن بحمل الجمع والمعنى لعدم تلاوهم اجمع الباقين
 للشي والجمع بالانكاس الجمع مع حاح الحسن على الحسن
 او حسب الصلوة وحركتها وتزنها لا الحسن او
 حسب صلاي فصل بينهما سب ولا ان الواجب لا يجوز تركه
 والجمع بمقدور فعل واحد لا غير لان فيه الواجب في كل
 واحد لها عا ولا سامة ولا عاقب على كل واحد ولو اوجب
 ما لو او يجوز وجوب احد معنى لما قام التحريم لو لم يجر
 حسد واحد الاخر من وجوب الجمع له ان يوجب الصلوة
 المصنعة له والا فالخصص ان اخصصت بان لا يحل
 وهو متعلق بمعنى لا يعمد كاستحالة الايجاب على احد حصص
 والمعنى اما الكل او البعض ولان الطلبي سدعي مطلقا
 محصا والالتزامات بعمل الجمع ليس على المطلق لعدم القدر
 علمه فهو على المعنى والداني العاقب على الرز ولا ان وجوب

عن المعنى

عن المعنى سدعي عدم لحاق البعض والجميع من الواجب
 وغيره محال ولان سقوط العوض ان كاف الكل او لكل
 واحد عند الامساك بالجمع يساوي المطلوب او بالسقوط سدعي
 لعمدة ولان وجوب الجمع لا ينافي سقوط العوض بالسقوط
 ولان لحاق المطلق سدعي الحد مع فان لم يحد الزم
 اجتماع الحسن والوجوب والا لزمه الحد من الواجب
 وبالمخصص الذي ذابا سدع الجمع لا كرس مولى الصفاة
 مستند الاستدلال في الوجوب لكل الاعمال بالجمع بل الحسن
 واقع من لحاق حد الشيء والاقاب على احد الشخص لا مكان
 العقاب بالاول دون الثاني والمطلوب هو المطلق ومتى
 بالسقوط ولا يساوي المعنى بالشخص والتوارب والعقوب على المطلق
 لا مكانه ما حاده مستحصا وفعل بالرفق ثوابا ولها عقابا وهو
 خطأ ووجوب غير المعنى ليس بمحمول على مع الحد من الواجب
 وغيره وسقوط العوض بفعل لا شاميط العوض بفعل
 والحد كحمت عليه المعنى وصدق الواجب على فعل المصلحة
 من حيث المطلق والاجتماع ومن وجوب اللغاة والمحمول
 للنامم يحاك على الجمع احلا ومما لم يحد لرس المطلق
 بل في المتكثرة المعنى الاصل بالاسماء قد يكون على الترتيب
 وعلى البدل وعلى القدر من فقد محرم الجمع وساق وسد

كما كل المسدود من كفيين والوصو والشمس من العورة
 فتكون بعد احراز الجمع بين حصول الكفاية والقطر تحت
 حـ مدسوطه امر اجماعه على بعضه والاحراز كالحق وقد لا
 يسقط فقد يعم كالايمان وقد لا يعم كالكفاية اذ اقام العوض
 بالعوض والتخصيص وحرم على الجمع بسقوط البعض للاعتم
 بالمدسوطا واصحاحه الخالف بالسقوط بالعوض وبما لم يعم
 كالاخره ويقول له فلو لا ضعفه لكان مستغنا واثم اطلق
 لا تفعل ولا يعم على السقوط والتكليف منوط بالظن على
 العام سقط والاوجب ولو عدل على كل واحد لكان غير لفظ
 على الكل وبالعكس تك على الكل في اجماع على التكليف
 بمبادئ الوقت ولما لم يعم على امتناع ما يفرضه واختلاف
 في الموضع وقد بعضه ليس هو الاصل وفي كل هذا بعض
 بالاصح وفي الاول تقدم حاركون وللحج ان انتم اولوا نبي
 على التكليف وان احراز الفعل المرضي والطوسي اجماع
 وجميعهم كلف عده والمكلفين الوجوه حركه وانما محور الفكر
 بالمدرك الاول وهو العزم لولا احسن كذلك والاحراز الى العزم
 وهو الاقوى لئلا يلبس ما اول الجمع صلا حوا ولا حصصه
 فيه فالاول والاحراز حكمه لان السعي حتمه في العزم والاصح
 او الفصاحه ولا حرا بالاسان في كل وقت فيحصل المقصود

ما ذكر

ما ارجب في الكل وتقوم معان في يحصل بعد فعلها في المتروك وحما
 خلاف اجماع والاحتجاج بحول الركن اوله لا يثبت باطل الا ان مرجع الى
 المتخير وسعي في الاخر والآخر منه وبني المدد وان اسانه واجز في وقت
 الاسان خلاف المدد وبغض المرفعي والقاضي العزم واورد عليه سقوط
 التكليف بالفعل لس اوله العزم في الصفات المطلوبة لوجه التكليف
 الا اجماعا بطلته وعدم الدلالة عليه واخبره بذكره كالمعدل فسقطان ولما
 حاز الامتياز مع القدره على المعدل الحركه والعرضي ذكر الفعل في اوله اذ
 ليس به ترك الاصل والاصل والبدل لانه من صفات العلوب فلا يكون
 بدلا عن فعل الخواص واحسن طسا وان في ذلك الوقت حاصه ليس
 بدلا عن اصل الفعل حتى يسقط بل عن صفه وهو المقدم والدليل
 مرجع للمدركين الموسع والفعل مع منه الامع البدل في اجماع على
 التخصيص عند والمدرك اسانه بدل في كل وقت بمقتضى بدل في
 الثاني الى عزمه وان ومعنى بطلته التحريم ليس بعدم الفعل ومحل احد
 المحصر عند شرطه بالحرز عن الاخر وعدم العصيان للتعلم والامتناع
 في بدله فعل العلوب فان العزم بدل عما عوط من افعال الطاعه حاله
 الكفر الاصل وقابل التدب محط السطون لونه مع المطاعه فكيف
 لهم مع عدمها والحق في انه افضل او كلف وتوسع الخلاق في الفعل
 والواجب والان وحرم وجه يعم عليه الفعل فكيف يترفعه ما في هذه
 ومقتضى المور في حوجه الادعائ المتعارفه وليس وحرم ما فعل من الصلوة

مشروط بالتمام بل صحة هـ كما دونه العرف لا يمكن باخره مطلقا ولا اني دنا
 معنى من عسر و ليل والام يكن واحدا ولم يكن الحال اكل الى ان يعلت
 على طه عدم الدفاع مع بعض شواهد والادعاء مع على الموت عصى
 اجتماعا فان لم يلب و فعل في دمه فاد العاصي عصا لم يصبه بالطر و
 لهذا عصى وهو خطا لان الطل و حد العاصي لا يصبى الوقت نفسه
 عملا لا لا يصح ما و لهذا فانه لا يلزم من عصيان المكلف تاجر المومع عصى
 عزم عند العاصي ان يلدن فعل المواجه بعد ذلك في وقت عصا بالدم
 لو اعتقد العاصي الموت على بعض بالناحر او بالوجه على السداه فجاب
 محاه بالدم عدم العاصي و الاحاج على ان لا يفعل بعد و منه نصا
 بركه عند او سواه و بالدم بعد سب و حرم لا يكون وصا حقه و للناحر
 كالفوات المحرم و بالعدول و لم يحرم مع العدا كصوب المسافر و عدها
 سرحا كالفاتح و عملا كالدام فانه عصا و اختلف في لونه حقه و اختلف
 ان اعتبار لونه عصا و اختلف في الواجب استدراكا لمصلحة او انه استدراك
 مصلحة ما العدة و حرم ما لا يلزم الواجب ان كان طاقيا كالحاجات
 او لم يكن عده و الم يكن واحدا و حرم اجتماعا و الامرا حقه الا كالمسند
 لم يكن سدا كان واحدا و لا فلا فلو لم يكن واحدا امر التكليف المحال
 او بعد الواجب المطلق مع مرض الطلاق او رد له حلق المحال لان من
 كالحاجات لعدم لاحاله الا بام الله لا يلزم منها العدم و لان استحالة الكلام
 حاله العدم مسلم الشرط التكليف موجود الشرط مع المطلق عن

الطلاق

اطلاق و للشرط عن الوحد لا بشرط في التكليف حصة الماعرف بان
 ساول للفظ الشرط و لا يدل على ما دام الشرط لعدم الدالة عليه ولا يك
 هو حرم و لللفظ و حرم انما على المعنى من سب لا حرم لا حرم و لا يصبى
 و لان الواجب العقاب بعد الوجه و تركه لا يحرم الراس و لهذا الوحد و لا
 لم يكن واحدا و اختلفا و فرق السدس السب و غيره بان
 التكليف بالسب عند السب مع لو حرم بخلاف الشرط
 قال يجوز اشتراط المقدمه و مخالفه لظاهر اللفظ لصحة
 منه بخلاف التقييد ط ما لا يلزم الواجب الا به من طراه
 اما ان يجب حصوله بان لا يلام و انظر او لا فاما ان يحتاج
 اليه شرعا لصلوه او عملا كالعدو عن قطع المسافة و منه ليس
 فانه لازم للاشتباه كذا في معنى الصلوه العاصه و منه لعدم المكنه
 برونه كتر العورة فيلجج للفتة الخاصة و المكنه صرح لا يستأ
 و لو طلق احدى الزوجين اكر حلقها لعدم في تدعى تحلل لا معينا
 فقبله و حد ما لصله حية النابذة اطلاقا عند البيان
 و حرمها بعلها للمحرمة و قولهم الله تعالى يعلم ما لم يعلم من المحرم
 باطل للمطابقة و اختلف في الزايم على الاول في الواجب
 غير المتعين و انهم عدم افعالهم بالوحد طو لم تركي ليس
 من شرط الوجوب محقق العقاب على الترك للعفو و لان
 حقيقة المنع من الاضرار و يتحقق بالدم و ناقص العرف الى

كل ما به باشتراطه مساو البطلان بتقدير انه عامه على تركه ما اذا سمح
 الوجوب في القول لان رفع المركب لا يستلزم رفع حركته ولا
 احدا على السمي والاسماء من لزوم المقدم فينبغي للاسما
 ولو اجمع العوا الى بان جز المركب يجوز رفعه عن الفعل وقوله وهو
 لا سمي بحدود ولا فصل لا يرفع اخرج عنها المطلوب اطلبها
 بان النسخ لما رفع اخرج عن التركيب في الشرك في الوجوه البدي
 والمباح فحصل من العدد من بوزال اخرج عن الفعل البر
 وهو مباح او نوب الفصل الثاني في المحظوظ فيه
 صاحب له المحرم له محرم احد من الالعيه ومعلوم السمي
 عن اجمع وسبب اختلاف الالعيله وهي كالوجوب المحرم لا
 استدلال لقوله ولا يطع منهم انما اوكفوا عن مفيد خصوصه لما
 لا يجمع الخط والوجوب في فعله احد من جهة واحدة لفاعلا
 محرم المحال وكوثر اجماعا في نوع واحد كالسود للعلو
 الصفة وحال من المعرفه هناك بان السجود نوع واحد ما من قنا
 لبحر انما لم يعظم المقسم الغار السجود ضعف لان الاتحاد والنوع
 لا ينفك شخص فلا ينافي والمأمور بانها هو السجود لله تعالى دون
 غيره ولهذا قال لا يسجد للشمس ولو كان كما قالوا لم اتحاد المأمور
 والمهي وهل يجوز في شخص من حسي كالصلوة في الدار المعصية
 وكلامه والذين والكمنا مان واحد وجماعه من المنكرين على المتبع

والشر لا تنافي

والشر لا تنافي على الجواز القاصي سقط العزم غلبها لاسما لها على
 والاعتدال بالجنس باطلا لاسما لها لافا عا د لا سدا لاسما لاسما لولويه
 ولا لغير المسانح اجمع لظاعه العدد وعصانه بالقرن الحاط والهي عن
 مكان في موضع ولان الامر الصلي واليه المصنف احسان المكلف جميعا
 بحر جماعه حقيقها ولانه تعصى بطلاق صلوه كونه او صام كونه
 وسقط التكليف اجماعا والجواز العزم من الحاط والصلوه الى
 من اولك من غيرها هذا ولا يفسد بالصلوه وهذا لان حرها الكون سمي
 عند فالمر المركب والمهي عنه وليس الرخ في الصلوه مطعما بل في هذه
 الصلوه التي حرها هذا الشق المعنى وبما رخص بانه لو صحت اصح صوم
 لا بحر والصلوه بالمكان المأهوه او الوفيه المأهوه تحت تعبد المسعود
 ولا حجاج ناظر مع مخالفة الامامة واحد واما في حوط الصا مضمونه
 فانه تحت علمه الخروج بالعرفه ما موز لا يكون لها واخطا الوهاشم
 حجت حجة متعلها لها والعاصي حجت اسهوى حكم المعصية والهي
 والاحصى والثام على لمر حولا اصل الصا دعوى الرضا واللام
 ومن حرم عليك الصوم في هذا اليوم ومن حرم عليك بالاعادة في
 هذا اليوم اد لا معنى لفاعله الا فعله فاذا حرم على صا د حرمه فاك
 الوجوه المحرم الوجوه لا الوام ومما سها لاسم الصا د الحجة
 بحسار عمره وحرم صلوه المحدث وبطلانها الوات حرام الطهارة
 للاله عن التام مع الحدث بخلاف الطواف حجت لم تعده دليل على

اشراط الطهارة منه الفصل الثالث في فقه الاحكام فيه
 ح ما حث المذنب لا يصبر واجبا للشرع خلافا لاقول
 علام الصائم المقطوع امرهم ان ساما وان شاء او طر ولا بالحيث
 مما اذا اواء مع محضه لعل عليه السلام وكل امر ما نوى بصرى حثه
 الى ان المحدث ما مقرر له في الامور الهيا وليس عليه طاعة ليس
 لزام ولا لشيء بعد الرعي ولا الصغار الشريعة ولا للمؤمن حرام العالي
 ولا لكونه مثابا عليه المحقق مع عدم الامانة وكذا علم غيرها معنى كونه مسا
 لا للمعروف هو صفة لان القسم على عدم السموات والعليل في القسم
 غير محقق لولا العلل كونه مطلقا على الطل لا لو كان اليوم امر
 كان تركه موصفا لها محال الامر وما صرح قوله عليه السلام لا ترك السموات
 ولعل كانه واما ان السام في حذر من والحق كذا ان كان الطلب
 المانع من التعصص ليس المندوب بالامر والا فهو لغيره سائر ح انكسها
 ما حذر كانه طعم ومقته وهي مفسدة عن المندوب كالمناجاة طعم طعم خلافا
 للشيء السعي في طهر من التراب فان فعله فله عليه فله محض ما لو اوجب
 ولا السعي عليه تركه فاقامة من التراب بخلاف المناجاة ح لانه لا يكون الحكم
 على الفعل كونه مسا الروايات كلها لانه ان اتى به مسح ولا استوى تركه
 وهو طواف واجزاء في الامور الهيا معنى ما ما السعي المخرج عن فعل تركه
 فليس من الاحكام الشرعية لمحقق فله وان على حطاب الشارع
 بالحصر في منها كة المناجاة غير موزة لاسلوك الامر الرجوع وبالعلاج

على قول

على قول الاباض في القسم استخ اللعي بالترك حرام وترك
 الحرف واجب وحمل الاجتماع على طاب الفعل الا بالطل الى
 تركه لعل عليه اعش حص عليه بامر من ماس الساج غير معنى فذلك
 او دليل الواجب واحد فمما فعل معنى الوجوب ويصعب بان التزكية
 يحصل بدون السلسل بالصدقة بامر محرم واجب ووجوب
 حرام واعدل من المحس البطلان وصل الساج داخل في معنى
 لا شتر السمانى رفع الحرج بالفعل وهو خطا لانه فعل الساج
 منافذ الطلاق الحار على الصلوة والصوم احيا ما يجازى خطا
 او استحق في ان الساج من التكليف باعتبار ورود التكليف بعصا
 اما لمخافة للفعل ان عن الحسن ما يستحق فاعلى التعظيم فالساج
 ليس منه وان على ما اخرج في معاصيهم من الناس
 الثاني في احكام حطاب الوضع ومرة وبحث آالت لغيره لمن
 والصوم الى عرض ما وصفا الوصف الظاهر السعوط الذي دل الدليل
 السعي على كونه موصفا احكام شرعي وهو موصى بالاول ومعنى قال
 لكانه ويضعف الى ما يسد من لغيره الحكم حكمه اعش عليه والى ما
 يستأنه للمسلمين في حكمه الشرعي ليس الوصف على حكمه عليه بالسنة
 وكل واحد عرف الحكم فيها بالسنة لا يعرف ولله فيها حلان الحكم الشرعي
 بالسنة السنة المحكوم بها على الوصف والفاية صراط الاحكام بعد
 انقطاع الوجي الاعمال لو كانت السنة حكمي شرعا اضعف معونها

الى سبيل صلاحيته وسلسل ولائه ان عرف نداءه وعرف
 الشرح ونظمه يتسلسل ولائه على الحكمه متوسط الوصف
 لا يقول معرفه سبيل مسلكه الخطا اولا الحكمه الملهمة الوصف
 مع الامران والحكمه مطلبه ليس معرفه السبيل بل المتوسط بل هو
 فاصح الى السبيل مانع للحكمه كل وصف ووصفي ظاهر
 منسب بمتناهي الحكمه معصاها منسب حكم السبيل مع بقا
 حكم السبيل فالله في العناصير مع الفعل العبادي ومانع
 السبيل وصف وجوه الحكمه السبيل كالقدرة على السبيل في
 البيع ووطء الحكمه استلزامه على حكم معصاها نقص حكم السبيل
 مع لها حكم السبيل لعدم الطهارة في الصلوة مع كمالها الصلوة
 المنكحون يردون لصحة العبادات مواضعها الشريعة وحجتها
 اولاد العقبات استقطب العبادات في العقود وحيث تارة علمه والباطل
 مال يرتك والعاد مرادون له والحسنه سطوى الصحيح والباطل و
 الوان المعقد باصلا دون وصوم كل كذا الامر الوان للفعل كادبا
 في سقوط التعبد ولما تحقق مع كماله مسجعا للامور المعترضة
 من حيث مع التعبد في حيي الجهدى كالصلوة الواحدة والمعوقه
 والقول بسقوط الوضوء باطل التعليل والحاحه الى العرقه والموت
 مع كذا خلال الشرط ما حار على مع قيام المانع رحمه ولا مع
 عرفه فساد المسبب سقوطه من رمضان عن المسافر رمضان وكلا

لاكل

لكل والشرب والرحمة قد عرفت الباطل الثالث
 في الامور وفي فضل الاول في الصنف وهم دماخت الاطراف في
 اطلاق لفظ الامر حقيق على القول المحصور والامر على محاربه في
 الفعل السند مشترك بينهما الوالحس في القول والسبيل في الصنف
 اما الاصل عدم كاسراك والما راو لي وكلا سدلال لعدم اطرالم
 في كاكل والى ان عدم كاشعاق هذا واما مع الطاعة والمعصية
 اللانتهى ومانع لفضله لا بد من الا في الاحوال وهو الهني وكذا هو
 واما مع فائدة مشترك او فاد من مختلفي صنف طبع وجوه كاطراء
 ومنع كذب الامر على كاكل والى ان رب منع وجوه الى سماعه وكرهه
 والمعصية للامر القولي لا مطلقا واما مع الهني خاصة حتى السند
 الاعمال وحسب كاسمها والجمع الوالحس الا سماعه كاسمها
 وحولها مع دلاله الامر سماعه على الجمع وحسب كاسمها لغير التاكيد
 والجمع لا ياتي في المحاربه الامر هو طلب الفعل بالقول على حده لا سماعا
 وهذا الطلب ضروري معان الصنف لاجلها واحادته منقول ان
 المأمور به عدم بعدم فعل المعايير واستدعا الوضع العلميه
 احصاها كاسمها نانه تعالى امر الكافر بالانسان المحال من حيث
 العلم فلا ارادوا في اعمال بعد حسده الى الله تعالى فلا يردان
 الكافر لاسمها من حيث العلم لا ياتي في الامكان الجامع للاداء وكذا زال
 واسأل اعمال العباد والله باطل لعدم في الكلام تام واما الا وكل

دون الامر كاسطرابط يدق ويدق قول العاقب والحيث ان قول المعنى
طاعة المأمور بعمل المأمور به خطأ للروم والدور من جرمين من
قال ان حرم على الابواب على الفعل وعلى استحقاق لا يعارضه الدلائل
وقول المعنى ان قول العاقب من دون الفعل ينقص بالمعنى والخطا
والادنى والمهتد وحول جماعة انما يصح جعله فعل بغيرها عن
القرائن الصارفة عن الامر فأيده مقصود وقول اخر من ان يصنع
افعل ما اذا ان يلب وجوه العطف والدلالة على الامر كما يقال
مدعى ان كمال احرار عن العالم والباقي من المهتد ومحوه الثالث
عن المصنف خطأ لان المراد لا كان اللغات قد لقول ولدان والدنيا
على الامر وان كان المعنى قصد لقول الامر يصنع افعل
الطلب بوجه اهد الطريق الى المنة او الامم وهذا لفظ دال على
احدها فالاسماء وجعل الامر اسما الصم الدائم على الترحيم
او من جعل اسما الترحيم او ليم الامر من القريب خبر وما اتحاد المعنى
على لامه كاشاره وكعله في المذلول تسمية المذلول اسم الدليل
دون اوله العكس لبتا الى انهم عند امر فلا يلم وهو اسم مطلق
اللفظ الدالة على الترحيم قد قال الحامان لاند من لرك في دالام
الصنوع على الطلب حلقا للمعنى لان الماند هي المهتد والطلب
كأزاده وحوام انما محار في غير الطلب لعمها من اللغات المحيية على
الحال عند الحي ولا بها من صوره معنى بل يصير في الدالام الى كذا ان كرها

ولمغير

ولمغير الشرط الدال على الحامان والند على ان الامر انما هو
امر لان الامر اذا الفعل المأمور به قيل لنفسه ومنه ومن صورته
وصيغت وقيل لان الامر اذا كونه امر اخرجت البدن من التامين
امر لاساس حسا كالاساس السوادن وان ما هو امر محمد بغيره لا يقع
غير بقية الدالام الوصف الباع للاحتجار ولعدم التمرين من المهتد
غيره لان هذا القول ينص الى حصار من بعد ان امر في كل حال
حيث يكون القوي بخلاف الضعيف لوجود عدم المعنى الواحد
في الوقت الواحد والمحل الواحد من الجنس الواحد بالمر من جروا واحد
وجروا من ماما اكل ما هذه صورته يكون احدا وان عدد
هذه الحروف في كل وقت على قدر ما في سائر من العدد وهذا ينص
اعصار عدد من يصح ان امره معلوم طاب ذلك لان الال اذا حاد
ليس بعمل احدا بالعدد الواحد في كل محل لو تاتي جمة بعينها و
لم يحس لم تعد على لون واحد يصح وجوده في المحال على البذل
بالمرال حاد في اللفظ ذلك لان القول العدة الواحد لا ينحصر
معلمها من العمايل اذا احل المحال كمالا ينحصر معلمها من المختلف
والوقت والمحل واحد بخلاف ما ينص به من العمايل في المحل الواحد
والوقت واحد لعدم علمها على هذه الشروط بالمر من جروا واحد
ولعدم الحدود والمبادئ باطل لمعار الا وفي محله كل جروم واداسب
حول وقوم او جروم على واحد او عدم او عدم معنى بار وجود معنى

او الى فاعلم ان هذه او علم او ادراك او فهم او ادراك ليس بالحدوث والوجود
والحس والصف والشارك وان ما يدع الى العنصر روح الى الاماد وكل ما
امر ولا حدوثه على وجه ليس صفة المشارك لعدم لانه لعدم معنى
لعدم احتصاصه ولا الوجود معنى صلا الى اللفظ والشارك ولا العترة
لعلها بالاحاد والاداء للشارك ولا العلم ليعلم ولا المهره والمهره
وإذا درك المشارك في مرقع عمره وليس ادراك كونه امر الاسماء
اخره بالله بدونه هو لول الماوراء وهو على طوله صفة لان الامر
لو قامت لجميع الحروف لم يكن موجوده لعدم وبكل حره بدم كونه
امر وان صفة فعله في الوضع على معنى هو ادراك الماورد
اذا كانت المدلول وحملها لشد الصفة لولا علمها صفة كونه
المسميات واعتراف المهره انو الحسن لا اسمعلا وحالف
صفا لا شاعره لعل فرعون فادانا مردن ولعل عجز العاص
لمعوم امر كذا امر احارنا بعض معنى في كان من الوردن حول ابرهاتيه و
عمر ذلك فالعلو عشر عشر ولا اسمعلا لعلهم احو على وجه الوقوع
النسب باستقامه امر كذا امره في سلمه واهمه قال وما معنى الماورد
من الشفاعة بعصره المهره لعلهم شفع العبد الى مولاه دون العكس
وانما بعصره الشفاعة والشفوع الم دون المشفوع فيه حاله العوم من المند
لو كان شفاعة احدنا في يومه قال واستدلال الخالف ساس الى امر على
الحرف لعلهم تعالى ولا شفع لطف والطاعة بعصره المهره كالمردا وال

الشاع

اشاع ودعى لي مرتا لطف والموت من فعله مع اسباب الطاعة
علم صغيف لعدم حوله لم دون احرام فافرها واسموا ولا لاهام
لوطه الطاعة لعدم توليهم الله اطاعني في لدا احيى الصفا وطاهه
نعصى بلى شفع لطف فلا يلزم بلى شفع في الاعمال كل شفع الطاعة
لا اعتبار المهره عندكم في الشفاعة كما بالقول استدلال بدليل
الخطا صغيف وكن صرو الطاعة الى المهره وعصرهم ولذا لم يطع
اي امر كذا احسن انو الحسن ان العاقل صفا لعل لافعال امر وان كان
اعلى والعاقل سعلها لعل امر وان كان ادون وصغيفه لعل
من صفت كذا امر لعل في اهدان على لاسعمال بان معنى صم والا
فلا ولا وقد تقدم من الامر والمهره صفا صفا لعل لعل لعل لعل لعل
لسمي فاصح ما شفع في حوله تعالى والوالدات بر صم اولاد هي
المشارك في الدلالة على الوجود ولدا المهره والمهره لاسعمال في العبد
الصفة الثاني في الامايات اللوطه وهي في بحثا لوطه
افعل مستعمل في حقه عشر الامايات الصفا لعل لعل لعل لعل لعل
رشدنا فاشهدوا الامايات كلوا واشربوا التهدوا لعل لعل لعل لعل
كلوا فاشهدوا الامايات كلوا واشربوا التهدوا لعل لعل لعل لعل
سورة الاهاه ذق المهره المهره المهره المهره المهره المهره
اللهم اغفر لي المهره المهره المهره المهره المهره المهره
حققه في الجمع اجماعا فقبل في الاحكام المهره وتقبل الوجوب والندب وتقبل

الاباحه المستدركه من الوجوب والاقراب اقال المصحح لغة
 والوجوب شرعا يصح استعمالها مع اسما الخاير والشرار
 وبطلان على الوجوب شرعا الصانع الصانع عليه وليا هم عند رده
 تركه المطلق وانه الموجدون مطلقا ثم انهم على الكبر عقيب
 الامر من سبب بانه الوجوب والندب والندم في قوله وادخل
 لهم كلفوا لا يكون وبان ما ذكرنا من امور عاصم والعاصم حق
 العقاب لقوله ومن يعص الله فسر له فان ما فهمه والله بارك
 الماصح علف لان العلاقة الاصل في معنى العقاب
 لقوله تعالى فليحذر الذين يخافون الله علفهم انهم على
 الى سعيه ترك احاسه بقوله عليه السلام لا امركم بالسواد ولم يزل
 والاساس الشاعره الله للعلم على المذنبه ولان العلفا يكون العيب
 عند تركه امر سيئه والعاصم على امر سيئه كما سمع ذلك القوط
 للفاذه معنى فيكون ما عام النقص سلبا للمقصود ويعود
 ولا يرد على امره والوجود فلا سلك في فيه الاذن النقيض
 وعنه نكر الاذله في معنى الى العاصم فيكون راجعا والندب
 احاسه الى المعصيه الوجوب وراعه اضرب بالالسا عونه
 اقال وما وصفت بالمعصيه بالالف الى الحال
 وكسفا واصفا والرواع والمعارضه باصله صحيح
 باطل لان المعروف المصير لا ينافي له السهوله معلت

على الظن

على الظن الوضع وادريت مركب والغالب على الظن المفسد
 لمع استعماله اقال الى الحال ولا استقبال وانواع الرواع والمنا
 بالرحم باطل للرحم اذ كذا حاشا واعلى بعد الوجوب للرواع
 بخلاف العكس والوجوب اولى من المذنب ولان عام مريد
 لا احاب قوله افعلا لانه لا بعد المعصيه ولا المنع مع كذا احاب
 ولان حمل على الوجوب احوط اعم وادبه ولا حمل على غيره
 بعض محارب منه وذلك العفا لقوله ان يكون لهم اجر من انهم
 ولقوله عليه السلام ولو لم يعلم لرحم ولو لم يعلم الصلعم وهو
 في امضاء الاحاب اصبحت الخائف ما بها الدلالة العقلية والعمل
 المبرراته واذا حاد لا بعد من صلا المعصيه على السادى مع السؤال
 الا في الرية ولو رواها في الاحاب والندب هي حقيقه منها
 اذ لا كاسم على علمه وضعف بخوان المركب وسع حال
 لا حاد منه والستويه اما الاماها الاحاب لللاله الوجوب
 والاحاب ان حالف لا يصلح بالاسرار الكسر لا اولى جعلي لعه
 للترك لما ظاهرا عن احصاء العالمين المذنب يقول عليه السلام
 ادا افرتم ما مروا بام ما استطعتم ضعف لان لم يعوض الى
 مستبلا الى الاستطاعه المستدركه من الوجوب والندب ب
 الامر عقيب الخطر الوجوب وحالهم بعض الموحى اول الانس
 وامر المعصيه ومعاصيه هي لا تحرم عن مقاومه لامر فاه لا حال

من الخطر الى الجوب كاشفاله الى الاباحه والاحراج
 لقوله تعالى وان حللتم فاصطروا واذا ظهروا فافهم
 وبالعرف ضعف المعارضه لقوله تعالى فاذا انسب الاسماء
 احكم فاصلو المشركين ولقوله ولا تحلقوا بروسكم حتى يبلغ
 المشركين تحلوا واحلوا نكاح العوف مستكر ما امر الوكلاء
 بغير احسن خروج الى العلم ثم بعض المتقين طردوا الى
 الله تعالى عفت الوحوش وبعضهم مع ولو قيل ان الحرم
 ان كان تعالى عارضه وعلمت صفة الفعل برؤاها انصب
 الاباحه وان احتملت غيرها مخرجها لقوله تعالى فاصطروا والا
 اقتضت الوجوب كان وصاح صدق افعلت بغيره
 النكاح وعدمه دال وصحة الفسك والنكاح النكاح واللغو
 على ما دلتها للتقبل الا في الحرم والطلب مع الاجماع على
 افك النكاح في الحرم والضرورة النكاح في العبادات والمزوجة
 وخلاف كالحج لعدمه والامحاص وليس كالحج والفسك
 ملكهما واصحاب كالحج والفسك في العبادات المتكلمين
 على النكاح لمحل اوله في الشرع عليه في الصلوة والتركوه ومسد
 الى بطلان الفعل البرد في كبره كمن ما نواكف وان كل طلب
 كالمه في مساده في النكاح ولقوله لا تسبحوا الاسماء ولعمركم ان
 بعض كبره بوجوه عدم كسابع ولا احتياط دال بعضه العموم

في احد المحرمين وهو الاعتقاد واذ انزلوه وهو الفعل
 او لا لعدم فلكا العقل ولقوله عليه السلام ان الفرك باهر فافهم
 منه ما استطعتم ضعف للفسك النكاح من خارج له لا صفة
 في الحج وتلوه لا مطلقا الا انها اندلوا العقل اندلوا
 العقل حصرى لا صفا والسمع او وحده فهو مفسد على النكاح
 والاسماء من حيث الصلابة وعدمه او لو لم يقص على صفة
 الوقوع لانفسه وعند الفاعل بالصور مطلق والاحتياط قد يكون في
 النقص وعدم الاعتقاد من جهة كماله ونسب التقييد
 ومنع وجوب العزم والاحكام العاطفة وحل عليه الوقت
 نصق ومنع دوله من مانع وقوله اذ العلم امانه لو كان
 الزمان على الطرة فاحتماله وهو المسارع واصحاب السند على
 بالاسمها ومن لم يستعمل لانه عليه ان اسم بعد افانج
 والراي محمل على المعلق على السرط والصفه مكرى وسائر مما ان
 كما عليه والافلاك لا حصاص بعض الباطن للنكاح في المطلق
 اسمها تعالى عن العلم عدم العلم عند الاطلاق لقوله السيد
 العلم في دخل السلف وعلمه في العدد المبرك والتوكيد
 في الطلاق عند الجواز لعدمه في الحرم فلا احتياط
 دفعه من النكاح ولو صفة نعم المعلق الى مدى الامام وعدم
 جهو مسترد ولان مقتضى السرط والصفه احصاها

الامر بما قد كان مطعاً لا ينفكاً فاعلموا ان اولي ولا في المقصود
 التلكة عند ليس الامر بما قد كان ولا الصوم والاول طرا
 بما ان في بركة الوجود بل في العدم ولا المجموع انما
 في له وحل السوق فاشركم في حصول المعصية
 ومع عدم لمخادم الدليل من غير معارض واحكام المخالف
 فعول تعالى ان يتم الى الصلوة فاعلموا ان السراية والسراية
 فاجلوا اولادهم والسراية وبانه سكر مع العلم اليقيني
 لا يلزم في العدم فالشرط اولى والشرط مع عدم مرجح
 او انما العمل معهما للسراية والعلم على اليقيني كجامع
 الطيب ولا يلو فعمل في اليقيني دون كاول كان قصداً باطل
 لان التلكة العباس اما ان يكون الوصف عليه فانه نال السرة
 اولاً فالحاج لعدم الدلالة لما في الحج المشرط بالاستطاعة
 ويصح تكملة العمل عند اليقيني في التمام والصفاته مختلف
 في الارزاق والشروط فالتمسك من خارج والعلم على
 العلم الموجه بخلافها باطل والشرط بمره العالم في القول
 وعند ما ينسب الفعل الى تلك الشروط بالسوية ولا انفكاك
 بالشرط كاول مع انما الامر بعلم المأمور على جميع الشروط
 على العمل من عمل احصا من كالمشرع والعلم في اللزوم
 على اليقيني باطل ولان كبر اليقيني لذاته لا الشرط ولمنع كاصل

والفقا

والفقا لازم على القول بالعدو ولا يرد في المخرج ومدى الفرد
 السراية واحكام عدم السراية والى امد على وصفه للمشرع
 وحسن التمسك بها والاستقامة ولحسن السراية على السوية منه ومن
 المضاعف الا في الجزية وازاد معهما كبر في مع كل منهما واحكام
 الخلف في عدم التمسك ولولا ذلك لا اعتد بالتمسك السراية وعلوم
 لم سار عواد واستصواب السقوط الواجب ليرتفع بالبدل الى
 به والحصول في التلكة وضاف لعدم بركة الاصل مكلف
 المانع وعدم الوجوب ان فلما سار عواد به وبكلف بالاطلاق
 ان حوز صا لمنا حصر الى عامه محمول وجوب ترك الواجب ككاتب
 معلوم مع علمه طين الموت بالسراية والمريض بحصوله عا لبا به ونها
 وعدم الوجوب ان ما تدرك من ذم العقل العبد عن ما حرم
 اما المانع به ولو وجوب احد الموصي وهو الاعتقاد وكذا
 الثاني بالعلم من جامع فوري يحصل المصلحة الحاصلة
 رعة الاصل وبانه استدعا فعل فعول مطلق فانه في التمسك
 كالحاج بالبيع ولان مقصود الانتهاء على العور ولان الامر
 مني عن الرصة السراية وهي بالاحتياط لا ضعف بخلاف ان يكون احد
 التمسك مقصوداً بالمقصد لانه حكاه مقدمه والمساواة الى العور
 حمار والمراد مقصدها ولا دلالة للامس على العور كما للبدل
 العور كمال العور مسبقاً وحجاً وحج والمقصود في الامر حرج

الواجب او غيره من المحال بالنسبة على الايجاب والتاخير
والواجبات الواسعة والذمة على ترك السعي معارض بدم السيد
لوجواب فيما لا يعم الفروع عليه وجوب الاعتقاد منقوض بالنسبة
على التامس والجبر والان الاعتقاد غير مفسد في الامر والمجامع
في السعي في منقوض بالنسبة على التاخير في الامر والمجامع
المعلق عليه عدم هذا عدم التسمية شرطا وقصة الشرط الام
عدما والامر لا يشترط الاستمرار وجودا واسعى لعل من امره وعمره
تصل الصلوة مع الام وعدم ركني على السلام واعد له بالصلوة
والاعتراض بامساك التسمية الاعرف التمام كالصنع ومنع
الاستمرار عدم الحول في قيام غيره وكون الشرط علامة كان التحق
لفهم وجوب التمام واستدسا الخوف يقضي كالتمام عند الان
وامر حجة عليكم باطل لان الاصل عدم الفعل ونحوه الصريح
لا دل على الشرط وسعي الشرط احدهما وكوم علامة على النقص
باطل لتسمية الوضوء شرطا ولا يدل على الصحة واما الصلوة
لا يدل على الاتمام وكونه حجة علينا للمعنى المستند لقولنا
واجماعهم لقوله تعالى ان اردن محصا لا يعصى بحكم الام
عند العدم ضعيف لعدم استمرار عدم التحريم الحول اذ قد يكون
لاشباع وجوده عملا لا طرانا لعل للناس من الاكراه والكره
ر لتعليل العدم بالنسبة الى الام والاصناف النافعة

الحكم

الحكم بسلام انصاف الزائد والاصناف الزائد بالانصاف
الناقض الاصل في كل حال كذا حاله لا لا يدخل مطلقا كالحكم
بالشاهد في كل حال كذا حاله لا لا يدخل مطلقا كالحكم
تحريم الاقل التحريم كالحكم وقد يكون التحريم كالحكم بالانصاف
يستلزم ايجاب الاقل فلا دلالة والاصحاح بقوله عليه السلام
والله لا نريد على السعي وبالاجماع على نفي الزايد عن التمام
ضعيف الحق كاول الاصل ولا يصح في الثاني بعد
الامر المحرم بالاسم لا سعة غيره كالحول الاضمار في مدلوله
وعلى غيره ولانه سئل العباس وهو الامر ولا سعة الدلالات
المستلزمة وحصر الفوائد في المحصر ممنوع طر اسما للدلالة
الثالث في المعنى بالصفة بل على عدم الاضمار في لفظه
وطاهر وليس المعنى بل عدم الاستمرار الام كان وجوب ما
او طريق لغيره ولم يخط او كالحال او لا سعة او المعنى بالصفة
او المعنى فلا ظهور حديد والشمول في ذلك المحصر وعدم
تحريم الملاق مع اسما الحار والاشترار بالاصل والاسما
احد الحكمين الاخر وكذا الاحصار وكذا الاضمار كالحكم
وسواء لا سعة الافادة في الاسم كذا الصفة للمعنى والاعفاء
والاصحاح بالفرق ونحوه الغاية المصلحة في علم المحصر
وبسلام العلم باطل الجمع العرف وجوب الغاية

والمأخية وإن لم يقع المراد بفعل كالمعلل أو شرعا كالمعلل فإن
كانا عامين أو خاصين في وجه والثاني بالذم العطف وبدونه
مصل أصل كل إنسان وأصل كل لفان أو أصل ربه أو نفس
أصلها أو ما مع لعدم العام وأخره والعطف فصل بالمعنى
والوقف لمعارضه فصفة العطف العموم وبدونه بالبيان إلا أن
على المعارضة من صغى الآخر إلى عن الصدق والحل في المعنى
والاستحقاق إلا إذا دل القاصي أولا أما أصدر أمسلم ومصار
لنفسه فيهماء وقيل مسلم في نفس الأجاب السد فها
ليس مسلم فيهما إجماع القاصي بانه لو لم يكن عنه لفان صد
فلا إجماع أو صدلا ولذلك أو خلا في محور وجود احد هما
عدم الآخر وصدده فيجمع الآخر بالمضاد من إجماع السد
يحول العقل من الصدق إلى العيان من غير حاد انما
المباح ولا ان العاقلة ما موراها ويركها على مكرهه ويلزم الفصل
بالحسن ولتحول إرادة الصدق كإرادة الصدق لصدق الوقت فان
القاصي في الإجماع مصل وحل في صدق لقومه معاهم الآخر أو هو
والأقرب الاستدلال لا في صدق الطلب للحاجه الجوع إلى الصلاة
بأنه لا لا الآخر صدق ولا مباح أصناف في الأول من الترتيب مع آخره
بالفعل مصو المراد ولا يلزم من الجملة العاقلة لمحول التلزم
حاصلها من العقل في نفس الأجاب فسمعه أو أخر المانع ومقصود

المكلف عند اصرار امره الحائز نفوذ العبادات المحرم والكفر على طاعة
 الايمان لا سلام والمحدث ولو لم يتم المصلحة ولو كان قولهم
 كذا بالسب لم يمانع قول ما كنا نشتريه ما كنا يعمل من سلق لوم
 يستقيم الله جميعا ويحافظون له ولا لم يكن في فعله فائدة وتأويل
 لم يكن من المكلفين معنى كذا من امهله لا يستحب قول ولو لم يكن
 بغيره المكسب وحرام على المرتد لما ذكر الصلوة حال اسلامه يقتضي
 خصص المحرم لعدم تعدد القول ومن يفعل ذلك يلق اثمها وقول
 ملا صدق واصال ووجه على صحيح ولا ينعى الزنا والاحصاح
 باستحالة الصلوة حال الكفر فلا يكلف بها وسقوطها حال الاسلام
 ولا يمانعها لو وجد وصاؤها كالمسلم يجامع تذاكر الصالحين
 المتعلقة بها ضعيف لان العادة من المكلف ليس العقل بل العوا
 والدم وجوب العصا ينفذ الجوع مع العرق المستعفى في الكافر
 دون المسلم كالهاتم يحوز على المكلف بالعدم مع قطع النظر
 عن المدعى الصلوة للمؤمن على ترك الدنيا مع العقل عن الصلوة المستعفى
 المكلف يفعل الصلوة لعدم القدرة على العدم الاستمرار وعدم تحقق
 وهو بمنزلة الايمان النقص وعدم كمال الاجماع الامم على حواء
 المكلف قبل الفعل وعلى مسامحة لعمده واختلفوا في المقارنة
 بعد ما به كمال بل لا بد من العدم ولا حد لان تميزه بالعدم
 العوض في الامور دلاله على وجود الفعل وبعث فيه وبعث عليه

اما الجرم

اما الجرم فاوجبه المعارضة والعدم اعطاه لنا في الامر حال وجوب
 المكلف بالحال في حدود النسيان في الاعمال المندنية اذ لم
 يعلق عرضا في دفع بالمباشرة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر الحجاج
 عن شره ان يحج عن نفسه لم يشره واحكام الحرام بان العوض من
 المكلف لا يملكه لما فيه من كسر النفس ولا يحصل بدون المباشر
 مجمع لصلوة النساء ايضا لا الاجماع ان الاحكام الشرعية في
 سقوط الامر بالانسان بالفعل ولما لم يكن باسما في الامور المحرم
 فيه من حيث وقع الامر به ومن سقطت العصا وبطل العقل
 ولو خور امر محذور لم امر بقصص الاحكام الى المأمور به وصا
 ويحج عن العدة والامر يحصل الحاصد وحلاف الوصا
 يعلق ثانيا بما يعلق اولا او يصر بالعدم ايضا الذكر والاربع
 الساكن في قول السيد اقول لا يحج عنك السيد القاضي
 عند الحد لا يدل له وعسا سقوط الوصا لعدم دلالة النبي
 على الفاء فكذا الامر لا يدل على الامر ولو جوب الانسان في الحوافر
 والصوم الذي حاصره قد صرح عدم احرازها ولدلالة الامر على لونه
 مود المأمور اما على لونه ساقط المكلف ثانيا فلا وجوب
 لاول منع عدم دلالة النبي على المقادير لفرق ما ان النبي
 يجامع السنة بخلاف لاف والثاني انها غير ان السنة في الامر
 ما ماها لا السنة الى الاول لعدم الامانة على وجه والثالث ان

الامان سماع المأمور به بوجوب عدم انصاف الامر غيره وبما يطول
 من الاخر او الحق في الفعل عبادته على سبيل الكفاية
 مصالحه الا اذا وصفت او شرط على تقدير (الانسان) بذلك
 سقط القضاة بخصيص الامر اعم على ورود الامر بما لا يفعل
 حرمه لغيره لا لشيء يصح الامر ان يعد لوقت لم يد على
 الفعل بعد من الاحلال على الحق لعدم الاول والا كان
 مطلقا واستوفى وجوب القضاة وعدمه ولا يترجم القضاة
 محرم محال الظاهر ولو كان مطلقا لبي العبد بعد القضاة
 اول زمان الامكان حتى يفعل ويصول العود اصلوا فاني
 لم اذكر الدار في قوله وعمره في المصداق الا حرم بالامر بالشيء
 لغيره الا ان الاحكام لقوله عليه السلام حرمهم بالصلوة وهم اما
 سببه لا دلالة له على شيء فاما ما لا يحرر ليس لغيره
 منها معين الا مع القسمة قالوا في البيع الفصل
 الرابع في المأمور به في ما حرم الله من عامور
 اذ الفروقه فاصف نعم امر لحي لم يحرره وحده ولكن
 حرمه لا ما مأمور به بامر النبي عليه السلام وموجبه لان
 النبي عليه السلام احرمه احصرون انه تعالى باقر كل واحد
 من المطلق عند وجوده بما امر به واعيد بغيره الله تعالى انه
 امر بمعي انه محرم سرور العقاب على التاخر باطل لا سقا

المعروف

الصدق والكذب وكفى العفو والعود المحب في الاخبار اذ لا
 والعاط نشأ لهم من الكلام الصفاء في الحق بكيه العاقل
 لقوله عليه السلام مع العلم عن الله ولا امر تكليف بالاطلاق لعدم العلم
 والاعراض بما يمكن لا تقاوم ٩٦ ولذا انما وتكليف على الله
 تعالى وتوقع كالتعاقب منه ولو جوب العلم على الصبي والمجنون
 ويؤلف مع لا يعرف الصلوة وامر سقاني باطل لان الوقوع قد
 لا يستلزم العلم ان الاخبار يخرج به عن العبد فلا ولا الخطاب
 في العرائض الى الولي والله لا يفعل والهي لم يظهر فيه ملكي
 الشاظر والطرب بمعنى حتى يعلموا ما يقولون حتى يكامل العباد ولا
 سكر او ذل الصلوة كقولهم لا توب للمجدد واستسكان لحوالهم
 وول المجدد والمخلص ما في ابتد الاسلام اول ثبته كاصحابه
 كبح على المأمور بامناع الفعل على وجه الطاعة لقوله تعالى وما لعون
 الا ليعتدوا الله فخلصه من قوله عليه السلام اما الاعمال بالسياسة
 ارادة الطاعة والنظر المعرف للوجوب حدد راس الدور والفصل ولا
 نعم تكلف المكرم اذا بلغ الا الحائض تكلف عن عمد وفي الطريق و
 وجوب الفعل مع الذاعي المحل والعود الواجب مع الفعل لا يستلزم
 معاق ولا حرم الحائض عن مكلف بما احطاه لقوله عليه السلام يعم عن
 امي الخطاه الحوائض الحائض عن مكلف بالصوم في الحال بل في
 تامة الاستماع المحب من الصدق والعصا ما امر بتحدد وسمي هذا لما فيه

اسدراك مصلحه ما انعقدت وجوب الحق وجوبه لم يعلم
 على الفعل خلاف الاشياء الاله اما على المقدور ولا قدره مع العلم
 سبحانه بحصولها حصل اصحى المعانيه القدره للمفعل وسقط
 وقوله اعلام راعى عارضه كذا الاجتماع على علم المطلق ومن
 التماثل الاتصال مع حمل الامر والماسمى العامه والمعرفه على ليس
 العالم باسما الشوط حمل منه الامر للمسمايه بكونه لا لفظ
 وحولها امر المستعده المحمل جمع القاصي لكونه لا لفظا بل
 امر القدر بالمفعل راعى كونه مسمى وليس حمل الرأى فعلى بغيره
 لا لفظه كون المطلق كلفا لا لفظه مسمى ومن كان ولا بد سقوط
 وجوب المسمايه عند الانفاذ لفظا على المحمل من سقوط
 الحافظ المائل والتقريب عندى الحول لا لفظه لغيره بل المستحال كونه
 مما افعل بل لم يعلم مسمى على الفعل عند التعيين مع حمل لاسماله
 على الاستعداد للفعل والركن فحصل له التماسك والتمسك جاز
 ان يكون مسمى المصالحه مسمى لا مسمى على هذا الحق الكفايه على من
 جامع في مبادى ومضامين من خلاف المسند ما على القاعدة الاولى
 الرابع في النهى ومضاده صاحب النهى بعضه التحريم والتجيب
 فيه واخلاف كالعراك مثل انه بعضه المنكره للاصناف
 المسعى الاحال الماخذه في الوجود المسعى كقصره ومن
 المنكره ولما قصه للمفعل المعصى للقره ولعلمه الاحصاء من

في الاوقات مع اكان المنكره وجواب ان المنع من الادخال
 عام فلا دلالة على اخصوصه ومنع السامع والاحصاء من ما
 اخباره المطلق فالموسع واخى عدمه كاصفا مسمى المنكره
 افاد العتق والاحلال ان فلما بقا الاول لم يكن حلو
 لمطلق جميع افعاله فامكن فتحها اجمع اما اذا لم يكن حلو
 من الافعال فلا يجوز فتح اجمع ولا خلاف في حمله في صدين
 لهما باللبس ان انفاذهما مسمى في جميع افعاله على وجهها
 على آخر فالجاء من العصب مسمى اخرى او النصف في بعض
 في بعض افعاله على كل حال فالنهي عن صدين على اجمع بعض
 مسمى سجد وجوب مما عاين علم انه غير مجموع في فعله
 بعض يكون فاسده صدى معدوما لا يمنع ان يكون صلاحا
 اذا كان غيره معدوما محمدا يمكن ان مسمى الحكم مسمى محله
 على المحسن والبدل بان يكون المعلوم ان كل واحد منهما مسمى
 عدم الاحراز لا يمار القول فيهما جميعا على الاطلاق لان كل
 الذي فلهذا يقتضى انها مسمى صدى لم يقع واحد منهما متى
 واحد منهما لا محاله فلا مسمى عن المحل ان صدى ذكرناه على كل
 التحريم وليس كذا المختلف في هذا الحكم كذا الصدى وجوب
 عدم كل منهما عند وجود الآخر ما يحسن قطعا كونه شرط
 صدى وهذا المحمل اشبه بالصواب ولذا التماسك في هذا

ما قاله السيد وفيه كذا الحق يدعي ان الحق من ان النبي
 يصير الفساد في العبادات لا المعاملات لانه بعد الفعل
 لم يات ما يغيره في العهدة واسف الله لانه لا يعطى المعنى
 في المعاملات لان النبي الذي جعله لغيره لم يترك الحكم كالسنة
 المدة او عدمه وللسيد اطلاق عدمه لان الله لا يعطى
 المعنوية اذ لا دلالة للرصد عن الفعل على عدم الاحكام بل لا يجمع
 كازالة المحلة ما لا يعصوب والفرج بالالة المعنوية ولحقق
 النبي عن الصلوة في الاوقات المذكورة مع صحتها واحوال الالة
 من بعد سن جهالت النبي عنه معانته للمأمور ولا يحسن من العهدة
 الا لما موربه والنهي عن الصلوة في الاوقات المذكورة بهم لم يتعلل
 الا بالماور ولا لما موربه ونهض الله عنه ولو جسدته وما لا اظهر
 الا فاده الساق الا ان النبي عنه المعصية والمكدر النية ولا ان النبي
 عنه اما منشا للعدة باعتبار ورسب احكامه عليه باعتبار وضع
 كون الما في من حيث احكامه والاحكام او الما وكونه لان
 النبي عنه من الذي منعه اني له عليه السلام على اصل
 مني لما قال من منعه من جردون ولا فضا النقص الا
 او لانه لو لم بعد العا ولم يكن الجرم ولا علم فلا يعقل في
 الا لانه من توارى من علكم لهما علم الالة ولحق اصل النبي
 عنه مسافة من الشرع بالحق او الا لاجاب او الا باجده

مسند

مسند وللسيد لاد العلماء به والحواس مع الساقى امكن
 لا يجمع للكون من المعنى باعتبار ورسب احكامه عليه باعتبار
 ويجمع كون الما في من حيث رسب ان ليس من الذي امكن
 كونه مردودا عن صا حركه ولا يلزم في الاحكام ويمكن استزاد
 المصدا وان بعض النوازل سلبا لكن يلزم ان الالة لا النبي
 عليه لعل على العا فلا والجرم بما افا ولا ان مفهوم الالة
 بالاعيان من الاحكام والاحكام المكن لم يقدّمه ليعلم لا يعقل
 فان فعلت احرك وليس احد النية والاشياء جميعه لو
 اقتضى النبي الصلوة لا فضا ما في صلوة الحائض وهو الما ورسب
 الما لا يجمع والمصدا من لان معنى الصلوة رسب الاحكام وهذا
 من الاحكامه النبي او كغيره لعل ان يوصفه ومحمد من احسن ان النبي
 عنه احكامه الشرعية ومن المعصية في طه فلو لم يكن صحيح ليرم المعصية
 بالحق والمواظبة السنية بما تقدمه لسائل النبي بالحق للقول
 والشرعي وهو ما يمكن صحة فعلا العا عدة السالمة الدليل
 الرعي واحكامه اقسامه ومبانيه الاول في التماسه
 في سباحة الكتاب هو العرف الملبس والعرف من ربي
 الصالح فعلا مساويا فافعل فهو ابرار انا حجة لهما عا
 اذ لم يكن منسوحا فافعل احاد انا من سجد وليس كلاله
 ليس من لسا لا سقا نوايره ولم سجد احدا فليس حجة ولا انه

خلف بالبيع الى من يقوم الحق وهو الناصر واعترافا الى
 حقيقه بالبيع لعلة الحفظ في زمانه ومانه حكم لاحتمال افعاله واما
 حصر او طردها واحتمال واحد من ملة اصعب من احتمال تسببا
 حجة ولا بد لعلة حصر ادكونه في زمانه بالنسبة باطل لان الحق في القول
 قائم وهو ابرم من حيث حصوله على التسليم ولا اجماع على
 ذلك وما اختلف المصنف من التقديم واللاحق والطول
 والقرى في الاما مع توابعه نيران وما راد احاد اقل من مع
 ولونه من اماره اصعب لا اجماع في كل حصر لم يصح ما حرره
 عليه السلام ليس كحجج التسمية لبعض الاله من القرآن في سورة
 العمل لها عا واخلط في لونها من اول السورة فالامام عليه السلام
 عليه والقاضي انما الى انها ليست من القرآن لسانها مرات مع
 كل سورة قال اس عباس كان رسول الله عليه السلام لا يعرفه
 سورة واما الذي صلى بدل حصر على السلام الله الرحمن الرحيم
 والعزم عليه السلام ان لم يخط القرآن في اول كل سورة ولم يزل
 من الصلوة ذلك مع سمر نعم صلى الله واهل بيت اوائل السورة
 والبصر والوسط والقرآن عباس سر واليطان من الناس ابدى
 ان يركبهم عزاه التسمية اول كل سورة ولم يزل عليه وكان اجماعا
 للبعث ان انه شرط العظم في امانها طلبا وتكميلا لها واما
 الطرح ليس الذي عليه السلام ذلك طاه او الامر السامع لعزاه من

مسعود

ابن مسعود لا يقول الا خلافا لم ينع في لونها واما حصر شرط العظم في طاق
 اما ما يلقى وصفا في اوائل السورة لا شرط في العظم ولهذا لم يفر
 الخاتم مع عدد الالاف ومقاديرها ولو لم يكن من القرآن لغيره كالحال
 طاهر لما فعل في العود مع هذه السورة في التسليم العا بمحط القرآن ودلها
 مع كل سورة لا فعل بان باللس من القرآن الذي منه عز وجل احصاه
 بخلاف ما هو منه في القرآن فمثل على الحكمة والفتا به كما قال في كتاب
 هرام الكتاب واخره شارب و قد مضى نورا وعلى العا وخرابه وعمر
 غيره وقد سلف الباب الثاني في السورة وفيه ثلثا السنة لغة الطرح
 وسرا الوافل مان وما صدر عن الامور على السلام من تاداة الشرع طاب
 لملا ولا مع ولا واصل فيه اخرى وهو الراد منها فدخل في القول امران
 وبحر او حصر او العمل والعزم في الالاف مع من قبل الملوك ووجها
 على المعاد والكار عدا وهو الشرا المعز على بحر من البره حاسا انه
 لمزم بعض الغرض من البعثة فلو لم يصح واحكامهم والسر عظم السلام
 اتباعهم وعدم الامن بالمعصية محالهم فالتقوى والسلام الواحد المحال المحذور
 منها والحوار لغز السواد لسان بعضها وعز ذلك من التي ادخلوا في كتبها
 الكلام في كسب الاعمال ان دل فادفع منه الحسن على من ليس
 لمحمد لا وراكا والمسحق العقاب العام لانه طاعة لم يمتح بها التواتر العام
 لما عا من بطلان الاحباط ولما العزم مع محال احوال العا على العزم
 ليعلا يجوز على فعله مع دورم عليه لعلمه بالصحة ولا سعادا كالملا لاله اليهود
 عليهم على انصافا لما بدا من رجوعهم الى ساد لانه ولها الخلافة فالرسول
 لذلك فاك كسودا لاله على التعميم في حاتمهم او افعالهم في قولنا على
 لا نقول الله ما امرهم ويعلون ما يورون ومن عداها لا يجوز منه فعل المقبح

و قد علم ان الشرعيات بالعلم للصالح ونحو ذلك من المصالح بها كالحال
 والظاهر والمفهوم والمساو والقي والعرف ونحو اختصاصه عليه السلام بعبادة
 سره لا مصلح له لا يعرف بالعبادات لانها اما ان يرجع الى صحتها
 فعال لا افعال الصالحات الشرعية فاما تعلم لغيرها بالشرع فالحال
 لما حاز السمع وهذه معلوم لما في معنى ما هـ الماسي في فعل او ترك
 فعلى او ترك على وجهه من اجله لا اسي به كما حذرت صوره وعرضها ولا يعلم
 قصد المسامحة واتباع القول اصالة على الوجه الذي انصاه القول المحذور
 المساد كاحد الشخص في لاد في صوره قول وفعل او ترك او اعتقاد او
 غير ذلك و كذا اجماع على ان افعال الخلق كالقيام والقعود على عموم
 من بابها وعلى اختصاصها لما ثبت بانها من خواصها كالاصل في القول
 على ان يعرف لونه ما اما الصريح كصلوه اوجده واحدا وصواو
 نيران الحلى كقول الصباح لم يمت احدهما فالواقع من ذلك
 واخلاف غيره ما اما طهره قصد الغيرة والحق المتركس الوجه واليد
 ان سريه واحكامه وملك جماعه المعنى ان حصل ان الوجوب
 من احقرين والاقوية بعض احواله وبعض المعنى الذي وفصل
 انها الا ما حقه الصواب العراني والضميرى وجماعه من المعنى الذي لم يوقف
 ولا ما حقه اقرب والحق المسكر لا واصاره السد المرضي واما ما لم
 يظهره قصد الغيرة واخلاف احواله الا ان العمل بالوجوب والند
 العدصا والوقف وكرابها عرب والحق المسكر من السنية
 ان ما ظهره قصد الغيرة اما بما اول الوجوب والند ولا دلاله للفعل
 على اخصوصات محتملها ولذلك فتمالم يظهره قصد الغيرة لادلاله على اخصوصات

هذه

بعد ان حقه عليه السلام رانا في حقا والقالب بالمازله لهدود الاصل
 رجع الموصون بقوله تعالى فاسعوه وسئل اصابا ليعلم ولا
 معان من فعله وقوله فليحذر الذين كالحق من لعمري وقوله وما
 اياكم الاستغفار فليحذر الذين كالحق من لعمري وقوله وما
 لمن كان به حواءه واليوم كالحق وهو كرسه وقوله فاسعوني وحجرت
 واسما المذموم وقوله واطيعوا الرسول ومن اطيعه فاعل فعله
 مطيع وقوله ان السلا يكون على المؤمن حسنه ويحلف تعالى له
 واعلم على علم المسامحة بالعرف يفهم المسامحة في القبح الى الغيرة
 حتى اظهر عن وفي الوصال وبما حقه عليه السلام لم يمت عن الاعتقاد
 افعالهم انه اعلم وهو صالم وتعلم عليه السلام اما افعال
 ليس احوال على راسي من حيثيات لما سألته ام سلمة عن الاعتقاد
 وبما صاغ الصلوة عن التحلل الحلق واليد في كل الى ام سلمة فاسم
 اليه بالفعل فاسعوا واصحاب الصلوة على وجه العمل غير ان ال
 هو له غايه فعليه اما ورسوله الله وقوله عموما ولا اسي به اسه رسول
 الله بفعل لما فعله وما لا احصا او بحول يحمل بعد الايمان عليها
 وعزمه ولا ان ما تعب عظمه وصد ما حقه ولقيام افعاله مقام احواله
 وسان الحمد والخصص من السعد والنعيم وكان اطلاق
 كما لقول ولان معاقب حق وصوب فترك خطا ولان الواجب المكل
 فعل افعاله عليه والواجب ليس اصمرا الفاعل اولى من القول
 واصمارها مع الحق الفاعل الاصل باطل ولانه ان لم بعد العموم

والله اعلم الساقط ولا يلهي من صبح العزم ولا يلهي من
 في الفعل عما ساء او للترك عطف على الواجب او ان الخد
 اما صرح في القصة الموجهة صوفى فلا يستبعد منه انه اول المراد
 القول المعنى من قوله الدعاء لولا الصبر الله تعالى لقوله لعلنا
 بالقول لا يحفظ واساله يكون كان احذاه ولهم وما ساء لهم
 للدور والناسي اما هو المساءة في الفعل والوجه فلا يثبت العلم
 وحيثه وكذا الكاسع والطاعة امسالة له ومثاله في فعله
 وعانه في الحق المساءة لكونه العلم وحيثه في العلم
 على وجه الوجوب والحق لا يجوز الطاعة بل لا سيما بها
 الم عليه السلام ولو وجب ما فعله مطلقا لم يسلك او قوله جردا
 وحيثه اما راسخ في المساءة افعال الخ لعله عليه السلام
 مناسك والوصول لم يكن واحيا عليه فليكن ما تقر به
 اشارته في اباحه الوصول او انه لما اسفل بالصوم عطف
 بان اسفل الواجب وكذا الفصل والاساس في
 بان المال لا للوجوب والتحليل بفعله مع ما يلهي قوله جردا
 والسبب العقل اظهر فطلبوه والفعل لعله عليه السلام عطف
 او لا حياطه في صبح مع عدم احتمال الضد المحقق لا احتمال
 ان يكون جردا وقيل اسما محققا مما كان واحيا لصلوة
 العزم او كان لا يصل ليوم السلي وقد يكون اسان لا ولي
 فعل لا عظم احانه كون الفعل ساء لا يستلزم وجوبه وعلم حيا

نسي

لنسيه الله ولا يحسنه ولا يعلل جمع افعاله ولا اله حيا على الواجب
 واجه العالمون بالندب يقول اسو حيا وامتشاع موجه الفعل
 ومساواة الرك للعتق والوجوب الناسي سرطه المساءة في
 والمساواة مع النفع العاجل ليست عينا واجه العالمون الام
 بامتشاع صدره من العلم والاصل عزم الزايم وهو نائب حقيقة حيا
 ر المتهور وجوب الناسي يعني انه اذا فعل واحيا بعد ما
 واحيا وكذا الذنب والمباح وقيل العبادات وقيل الحيا
 احم او احسن بفعله لكونه كان لكم في رسول الله تعالى
 حية وهو بمنزلة الجمع وبالا سماع عار حرم الصبر الى افعاله او
 ود عليه عزم العزم لقول المقصد في مقتضى مع اسفا الساقط
 لعله حرم الى فعله في المباحات بحكمه الاصل في عزمه باهوى
 احسنه بان الظاهر العزم في المطلق حيا واحيا لم يخطئ به
 يعلم ان لم يعم ولا لعين والتفقد بالعموم باله بصدقه وبعده كحصره
 ولله جوع افعاله الى افعاله للاختلاف في الاتفاق وعقبه العلم
 بفعله في حيا وجوب الناسي مع عزم الوصل الى فعله عليه فعل
 عليه السلام من الامام او الذنب او الوجوب اما بالصل
 او بوقوعه اصلا لا لاله واراد احدا او ساء باله ولا باله
 بالوصية والاصل والذنب بفعله بصدقه العزم مع الاصل والنسي

وبين المذنب القضاء له والمد او مع الاضطرار وبقائه
 والوجوب بالاحتياط بين واحد وبالفساد وسعده اما ان
 يكون جزاء الشرط من حيث الفعل واجب بالذنب ويحرم لولا
 كالمخرج من ركوعه في السجدة سكونه عليه السلام مع العلم
 به على الذنب الا انكاره ولا بد من الحجاب ومع اسماؤه ووجوده
 به على سحره الفاعل خاصة وان لم يسم الله تعالى في
 مع الاستغفار ويحرم عدم بلوغ الحريم او الاصل من الاضطرار
 لوجوب تحريم الاضطرار والارم التمس الحلال واصل
 ان التمس لعدم اسماؤه لما هو في الاسرار فغلا
 احدهما الاخر او حصصه الا انها انما لا فاصلا ما وان اختلفا
 اوله على احدهما مع عدم ما من احكامهما وكذلك لعدم
 محاربه احدهما الاحكام بل هي على احدهما في وقت ما يولد
 الكبر او النامي مع ما كان منسوبا الى احدهما مع قوله
 بالافاضة ان لا بد من دليل على كونه في حصه ولا على الثاني
 والقول خاص به والمقدم الفعل فلا تارض للقول لم يرفع
 حكم الماضي ولا المستقبل لاسما للكلمة - المقدم القول هو
 عجزه عن احلا فالاسم سأل في القول خاص ما ولا معارضة
 بل ان يكون الفعل مستقرا فلا معارضة بالاسم والاسم

التم

اليه عما تقدم في النقص به وان لم يدل على التمس والتمس
 والقول خاص به ما حرمه ما يحكم الفعل وحقه ان كان
 من لا ساد عندنا ومطلقا عند الاشعرية ان يحمل النابع
 معارضة بالنفس السالمة بيا ودر الكرك لسان بالاسم انه قبله والقول
 لا مستقلا بالادلة ولعوه دلالته المكان لعلها بالنس لم يحس
 ولا معارضة له من الفعل وحقه عليه السلام خاصة والعمل بالنس لم يحس
 البطلان مقتضى القول بالحكمة والجمع اولى وقيل العكس لان العمل
 من القول لصلو او حرمه ودر غيرهما ولهذا السمع في التعليل العاكف
 اليه وقيل بالوقف ولا دل على ان قول غلبة السان بالقول وليس له ان
 القول ما والقول يقدم بالقول ناسخ وحقه ان يكون القول
 مقدم ما والقول المحض ان يحمل النابع في خلافه كما في حق
 ان يكون القول عاما فالما حرام ناسخ وان يحمل النابع في خلافه
 تقدمه ليس له دليل على كونه دون الثاني والقول خاص ما فلا معارضة
 بولس القول خاص ما او عاما فالما حرام بالنس له دون اسمه والحكم
 به ليس له دليل على الثاني دون الثاني والقول خاص به ما فلا معارضة
 كقول مقدمه بل ان يكون القول خاصا باسمه فلا معارضة حق
 وحقه المناجحة ناسخ ومع يحمل النابع احكاما لا تقدمه بل ان
 القول عاما فان تقدم الفعل ولا معارضة حق وفي حق القول
 ناسخ وان تقدم القول فالعمل ناسخ وحقه وليس له
 النابع والاطلاق ما تقدم به في رسول الله صلى الله عليه

وسلم على استقبال العلي واسمه باركاه وصالحه وعقله
 من قبله المقدر السان والشافعي حصص الله بالفعل
 السان لعرض الله وخصوص دليل الناس مع الفعل والخاص
 نعم والبرخي باجر الله على العموم والفعل من خواصه ولو
 عند انكاره وعرف اما اذا فعل الله العلم فعلا وعلم الناس
 الناس على نفسه علم فخره ولو علم الله الفعل بما يدره الرسول عليه
 ذلك الوقت بعقله صده فله علمه بالحق والحق بالحق
 الكاخصا دليل لزوم الفعل لغز اوله واما قال للفعل لم يفسح
 معنى الزوال البعيد طبعه ولم يخصص طبعه معنى لم يخصص الطبع لا يفسح
 مطلقا فاعلم عليه السلام بان وامساك واسم اشرف لان دليل الفعل
 ان لم يكن طاهر افا بتدبيره وان كان طاهرا من قبله مقبلا
 وان اسفل وامساك وتركه عليه قد يكون تركه فعل وتركه فعل
 به على كس فله الشرحان واخي ما وصلنا من ان ما علم
 فله علما او لعدم السان ونعرفه لانه لا ادرك السان
 لا يسطر الوحي والاحاطة على دليل مقبلا من افعاله ما هو على
 الغرض مواعان الوجوب ومعه ما هو مطلق بالعسر فالزوم والعصر
 به لان علمه والبرهان على البراه على الحس وحسب ما عليه
 العلم به الى علمه وعقله على القطع لانه خبر مطلق ولما وصفت
 بالفعل اما الحكم بالشماته والافترار بالملك فلا يبرر على القطع

لا

لانه حكم الاول حسب الفروع كسره بحد حرم قوم ما علمه السلام
 قبل النبوة مستند شرع من تقدم ولقد بعثه ولو لم يكن
 ان المكلف موطا بالمصلحة والعقل وحار ان يعلم الله تعالى
 اسما فاعلا كلف اصح المهيوم بعزم الدعوة وبانه كان باطل
 العلم وتركه الله وحج ونعمه طبع عموم الدعوة ثم وصولها لغيره على
 وركوب الهام حسب طبعها والقيام بها واحل الله حرجا لانه
 لغز من المباحات نعم الله كبره وحج والا عباد لم يثبت بالوحي عليه
 قبل النبوة ولو لم يكن حرا اما اصح الغافلون بعزم شهبان بعلمه
 لو اسرا وبانه كان بحسب علمه الاستعداد ولا انجبه فمسه كذا وعزم
 العدد اخيرا لعزم فهو الاقرب سنة المشهور عند الله لعزمه
 سرح من بعده نعم النبوة وفصل شرع ابراهيم وقيل موسى وقيل
 وليس المراد الوحي اليه مثل جميع احكام المقدم احكاما للحال
 ولا التعرض للعلم الا ان يسمع هذا الاختلاف لاهام السجدة
 في سرية من النواع في اقسام الاحكام التي الوحي اليه منها من
 والحق السعي والا لراجع في الجوارث من عصر اسطرار الوحي وعصره
 على علمه من الوحي والوراثة ولو ثبت على العلماء امر الله الناس في تعليم
 ذكر معادله مع نصيبه ولو ثبت حقه كالعراق ولم يراجعوا في الوحي
 كالقول والموصية والسعي اليها سر وعن ذلك احوى القول تعالى حكمه
 بها السنون منه الصم امة انا وحسنا السلطان اسع طه ابراهيم

انهم يخرجون رده الى الواحد من فصل اللغه من اللغه والجمع لفصلهم من الواحد لعدم
لعب كل منهما الصانع مع حواشيهم بمشقة لفصل لغتهم من اللغه وان عكس
على ما في الحق لا حرج واقره عيانا في ما رايت به على كل رجليين وقولنا على حكمه كمي
عنه مع انهم لم يجمعوا معكم مستحسنين لصفاء اللغه فزعوا وان ياتي بهم اصفاء اللغه انما
الذي قال ان ابرح الارض والظا نيز يظن على الجمع واللفظ يظن على الواجب والارادة
مجازا عما راكول والمراو فعال للم في دوله ووجهه من قوله علم
الاسان مما لو ان جاعه من رادراك فصل الجاعه في حواشيه من رادراك
في جاعه وليس تحت لفظ الاصح الصاعه في الاسان على غايته ولا يكون مثله
امكان النسخه احسن الرضوخ معكم اسمعيل صفى كذا في المحاطة للباسح الجمع
المسك والسكر فعدوا على اي من رصصه الفصل والسكره على الواحد لا يمكن لغه
بالله فاراد لا يمكن لغتهم انهما ومود النعم معهما لا لغتهم وغير مستر
لها واصلها الخامس بان فله على الاسواق على له على جميع صفاته فكون اولي في بعض
ما قال لعدم ولا رافعي على ان فصل عن غيره من صفاته فله على ان لا يجمع لانه كل
بالله الى لغتهم كل وجه ومن بعض الوجه ولا لاله لكل على الواجب ولان لا يجمع
انما يظن على السواي من كل وجه ليس في دل معصية المعصية وغيره معصية
ولا روع كذب لغتهم المساده البرمه من كل ما من اعرض على الاول بال الظاهر
على الواجب في السواي والجمع المساهل لانه كل لانه ما من معصية فله على الواجب
ان يجمع واصل لانه اعم من كل الظاهر والعصر ولا لاله لغتهم على الواجب وليس

فان كانوا قد اجمعوا على ان الواحد من فصل اللغه من اللغه والجمع لفصلهم من الواحد لعدم
لعب كل منهما الصانع مع حواشيهم بمشقة لفصل لغتهم من اللغه وان عكس
على ما في الحق لا حرج واقره عيانا في ما رايت به على كل رجليين وقولنا على حكمه كمي
عنه مع انهم لم يجمعوا معكم مستحسنين لصفاء اللغه فزعوا وان ياتي بهم اصفاء اللغه انما
الذي قال ان ابرح الارض والظا نيز يظن على الجمع واللفظ يظن على الواجب والارادة
مجازا عما راكول والمراو فعال للم في دوله ووجهه من قوله علم
الاسان مما لو ان جاعه من رادراك فصل الجاعه في حواشيه من رادراك
في جاعه وليس تحت لفظ الاصح الصاعه في الاسان على غايته ولا يكون مثله
امكان النسخه احسن الرضوخ معكم اسمعيل صفى كذا في المحاطة للباسح الجمع
المسك والسكر فعدوا على اي من رصصه الفصل والسكره على الواحد لا يمكن لغه
بالله فاراد لا يمكن لغتهم انهما ومود النعم معهما لا لغتهم وغير مستر
لها واصلها الخامس بان فله على الاسواق على له على جميع صفاته فكون اولي في بعض
ما قال لعدم ولا رافعي على ان فصل عن غيره من صفاته فله على ان لا يجمع لانه كل
بالله الى لغتهم كل وجه ومن بعض الوجه ولا لاله لكل على الواجب ولان لا يجمع
انما يظن على السواي من كل وجه ليس في دل معصية المعصية وغيره معصية
ولا روع كذب لغتهم المساده البرمه من كل ما من اعرض على الاول بال الظاهر
على الواجب في السواي والجمع المساهل لانه كل لانه ما من معصية فله على الواجب
ان يجمع واصل لانه اعم من كل الظاهر والعصر ولا لاله لغتهم على الواجب وليس

اذ ان لم يرد من غير شرط ان اعطى الى على الاول او كان الى الثاني
 او اكثر عاد الى المشتري منه والا الى الاول لقوله ولا يعود اليك اليها والا
 لاصح في الثاني على ان التعقيب الجلي عائد اليها فالوجه ان لا يعود
 الى الثاني وصرح بالاسرائيل والعاصي بالوقف والوجه انهما ان اعيدا معا
 فان عاير اسماء وحكما او اسماء عاد الى الاخره ان لم يعلل احداهما بالاولى فاما
 من ان لا ينقل ملك تمام عام الوصع وان يعلل بامتناعكم الاول او اسمها في الثاني
 عائد اليها لعدم استقلال وان اخذ في الاول فالتقرب الاخره اصح ان في
 بالاسس على الشرط كانه عدم الاستقلال ولا الاكاد معنى وما كان العمل للعطف
 الجمع بالاولى ولا يستعمل العدد والعدد في حقه كغير الاسس والصلو لم يرد
 اليها كالتام والحوادث ما يصح من الحكم في الاصل ثم ما كان ولا يرد من الاسرائيل
 في بعض الوجوه التي في الاحكام والاختلاف ما ظل والام اسم العاصي وكذا
 العطف والوقف عدم الاستقلال والجمع والعدد لا يرد على قوله الى الجمع بل العمل
 والعدد في العدد لما في ما يورق في العام اصح او صفة عالمها وادام العمل
 على ما يرد في الفرض وله وجه الاقرب اولونه على العرب والعدد الذي في ضرب
 ربه وعلمه وضفته وفي ما لا يرد الاعراض في اعطى عن كبره اول
 اضماره مع الجمع ما دام العمل عدم الاضطرار ولا الاسس وجعل علمه الى
 الجمع ربه بعض اصحابه عامين والعدد الى الاخر في الاسس مع دمج العمل

ولان

ولا الاستعمال بل على عام الوصع والحوادث البصير المسند والشرط والمنح
 من صفة الاسس لا يصل ويكره اصحابه المودع لها موقوفات العدد الى الاخر
 الى الاسس لما في البصير من منع ذلك الاستعمال على عام الوصع من جمع الاحكام
 اصح المرصع لا يستعمله والاستعمال بالاسس على الحال والظن في الجمع
 الفصل والاولى يتناول منع الحكم في الاصل الفصل الثاني في منع
 انواع المصل ومنه ما صحت الشرط ما صحت عليه ثمة المؤثر لا ما صحت
 المؤثر وحده وشرط ذاته وسواء جرد من قول الغزال ما لا يرد الشرط
 دونه ولا سلمه وحده الدور والبصير في وصفا ان وادام
 ومهما وصفا واداما وادامهما ان لم يردا دون الثاني سببه في الشرط
 ما لا يرد بجمع اجراءه ويحصل دفعه ومهما ما لا يرد الا دفعه ومهما ما يرد
 الا ان في الجمع او تعاقب اجراءه ويحصل الحكم عند اول مروره والاولى ان
 حرك الثاني وعند التجميع دفعه في التمسك من ان يجمع مع الثاني على العدد الى صحت
 العمل منها وعالمهم كس العمل في الحكم ويكره ان لا يرد الا على عادته الى
 لفظ عدد للتوان والواحد عدد طلقا في كل من الشرط والشرط قد يرد وقد
 على الجمع او العدد على الامس السهم فالسهم في الشرط هو ما يرد في الشرط وعلمها
 الجمع او العدد ولو تعددا اجمع في كل واحد لا على النوع وعلى العدد على كل واحد
 في الشرط في العادة اليها في بعض المواضع بعد ما والا فليس عاير العمل

بها على الفاعل ما هو الموصوف وعندها لا يراعى ما يقع على الفاعل من الصفات
 والعكس على العكس لا يراعى الفاعل وعندها لا يراعى ما يقع على الفاعل من الصفات
 واجبة مع كونها موصوف على ما يقع على الفاعل من الصفات
 محل قول ابن عباس على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 واسم الفاعل موصوف على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 العكس هو موصوف على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 مجموع قوله ما يخرجه عن وقت العمل العام فمردودا ومردودا ومردودا
 على الفاعل ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 فان الله على العمل او الكمال او يكون شرا ومقصودا على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 مما لا يفسد في الرابع مما ليس بمخصص موصوف في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 المساو موصوف في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 المساو موصوف في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 ما لا يفسد في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 ان العبرة بالعموم والخاص والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 الموصوف عام ومعارضة السكت مائة ولا حاجة في اللسان مع قوله في قوله
 ان امره والظاهر مع قوله في قوله موصوف على السكت وعدم اعتبار خصوصية
 المعنى والافكار والامام عاقلنا ولا في السائل على ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 وحول المعنى والامام عاقلنا ولا في السائل على ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 بعض السكت والامام عاقلنا ولا في السائل على ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل

فخص

فخص والامام عاقلنا ولا في السائل على ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 وادى فخص ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 الاول مع دلالة هذا العام على محل السؤال اقول في الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 على ان انما خصه الموصوف على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 والى موصوف الاكساب ومع الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 س من هذا ولا يفسد في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 لا على ذلك فادى في العكس وعندها لا يراعى ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 انما لم يظفر لعدم المساو او لم يظفر او لم يظفر في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 ظهور ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 صنفان في ذلك الخط ليس في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 لا يفسد في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 والى ذلك لان فعال السكت ليس في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 حرس السكت والموصوف على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 فصره على المعنى وعندها لا يراعى ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 العادة مضافا في كل ذلك الطعام لان فخص اسم موصوف في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 انما هو في العادة ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 ليس في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل
 بالسكت في قوله ما يقع على الفاعل المساو والموقوف في العكس هو الفاعل وعدم الفاعل

وانتفاع بالاصل انما يرتب على المكسب او الاسلام ودليل صدق السند كل
اربع موديل للصادق الخاصة كل الاماني من قصد المدح او الذم والعموم على العميم
المتبع منها ي عطف على الخاص على العام لا يخصه فلا يعمل كذا في ولاد وعبد
معه كذا في غير اخرى فلا يخص الاول به لا يخص العطف الترتيب مطلق العزل و
وجه وان كان ان يامر والاصح وعلى خلاف الاصل كذا على المسائل انما
في العموم والعموم المنعك لاساس العامة الى البعض كذا صحح عليكم ثم قال ان العمل العام
الى المطلق لا يخصص كذا انها الى اذ اظهرتم ثم قال لا بد من اى اربعة في اربعة العبد
ان الدعي او الحكم لقر كالمطالع بترقى ثم قال ويعملين احق العامة الى الدعي
للمخالف عند المخالف في عدم التخصيص عند العاطفة لردد لاجل من العموم وانكرا
الى السعدية والاولى لربها طاعة العموم او كذا في الساس الرابع في المطلق
ان اختلفت كما سماها الكوكبة واسمها رتبة موديل فلا عمل احق ان كذا اسمها رتبة
لا يعمد كذا في الاصل انما السند على المطلق على الاول العمل بالاصل ليس المطلق
قالا مطلق على العبرة الاول اذ ادى سائر العبد ان اختلف كذا في المطلق لا يعمد
تحرر المثل لا يخصصه السبع من حيث الرأى وحصل لا ساعه به لفظا لظاهرا واما
مطلقا لم يستفاد لوجود المطلق بعد غيره كذا في العام تخصص غيره وموافق كلمة واحدة
المعنى عدم ساقه لوجود الاستثناء والتخصص فيه وبعد العبد ليس من حيث قصد
من الاعتبار في كل موضع ومن يعمل بالسابق كذا السعدية في كل موضع كذا في العموم
والظاهر في كل موضع ضمان مثلا كذا في ثمة العبد عند الخاصة في المثل
والظاهر والمول المطلق المعهود فيه فصل الاول في المثل وفيه صاحب المثل

اللفظ

اللفظ الذي لا يهتم به عند الطلاق متى وليس ما يحتمل في المثل والمثل للمعنى
المراد من المثل الذي لا يعمل به في مودع المراد به وكذا في الاحكام في العمل
ما اذا شاع من حكم الشياخ مودع في نفسه واللفظ لا يعمد به في المثل المطلق
ما لا دلالة على انه امر على الامر لا يعمد به على الا وهو السعدية في العمل على المراد منه
اللفظ ليس عارضا واللفظ مودع في المثل المطلق لا يعمل به في الدلالة على العمل
ما احق الى السان وورد على السعدية في العمل مودع ما احق الى العود وورد على السعدية
واللفظ السلام الذي يكثر في الاحكام ولا عمل في اكثر منه في المثل المطلق واللفظ
واللفظ من السان واللفظ لا يعمد في اقله لجماعة الى غيره مودع افاده ووجه اوضح غيره
واللفظ اصل العمل بقصد دليل البصر اعطى الظاهر المعنى الذي لا عمل الظاهر لا يعمد
الاحكام في المثل المطلق من الدليل على السان بل في مودع يكون لفظا وحكم على الاصل في العمل
في مودع لا يعمد لاجل الخالي المكسب انما على الدواعي كالف مودع لوم قصاده او الاستدلال
كالود او في بعض موضوعه كالموضوع من قصده او استعمل في العمل لا يعمد عليكم او مودع
اولا في موضوعه لا يعمد كذا في السعدية وما دل على سائر ارادة الخالي من مودع الخالي
اللفظ في مودع يكون مودع الاول في مودع لاجل على وجهه فان لم يغير في علم من كان محملا
ذال لفظ المثل وادى في كلامه انه قد ورد في السعدية واللفظ مع لفظ مودع في
وكذا في ارقام السان كذا في الاحكام في العمل واللفظ المخصص الى الاعيان في المودع
منها كذا في الاعيان واللفظ في الحية حقيقة غيره سادده عند لاه وانه واللفظ
ولان الملك مخصص الى المالك كذا في المالك ولا يعمد به في المودع في المودع في المودع
ان عان مطلق مودع المودع لعدم القدرة على العود وعدم اولاه في المودع واللفظ
اللفظ كذا في الاصل مودع غيره مودع كذا في الاحكام في المودع لانها على قدر المعنى

لا اُعلم

١٢٣٤

سترعان فوج العوم وانما تحصى يوم القامة سلميا لكن الاله قد لم
 حصاره على الله محض لموصى به فلا اجتماع بعده وفي حقهم لا فائدة فيه
 لكن المؤمنين المصدقون بالعلم عند الله والحق في المصوب المذموم عند
 المعزلة وانما معلوم حكمها للذم ما دل عليها والحق عليه لسفاهة الخلق والاجتماع
 لكن المعنى ورد على كل الاله بولاء الانا كلوا اموالهم وان يقولوا على انفسهم
 وقوله علم السلام لا يترجموا على كذا وان الله لا يعطى العلم اذ عاين من
 لكن بعض العلم بعض العلم حتى اجماعهم على عالم الياس وساجها لا يسلوا
 بعض علم فضلو واضلوا وبهذا المعنى جعلوا الزمان يوم الزمان للكل
 واحد غير غير العلم فكل الخلق ولا الخلق اما خطا وجمال ان كان غير
 او على الاله لا يسلوا الا ان علمها والا لوجب في العادة على الدليل الخلق ليس
 لم يسلوا والالعدم الشرط لوجوبها في مطلق اسما غير مسلمين ويو بطلان العلم
 ان لم يكن خطا مطلقا فلا يكون حاد لم يطلوا والعطف العوضي المساوي في كل معنى
 بها ما سرفا ولا لاسنسا ولا اسما لاجمال ولا ان يترك على الصالح لغير العلم
 والسبل لغير العلم لوجوبه على سبيل او ان يطلو على ما حازه الابن ولا
 وعلا لوجوب العلم على الاسماع فصاروا ما يمتنع من عدم امكانه لاسما لوجوبه
 من زمان ويزيد الاسماع اسما من مسلمين والمباني تخصه مع العلم على العوم وكذا
 في الاسد لال لاسما اسما على نعمة المؤمنين وهو الموجدون لما كان فيهم
 حجة وقد جعلوا على جوب الاحكام اجمع عليه في كل عصر ان الاسماع واحدا ولا
 اراد به ليعمل العباد على الحق المنفعة على نعمة الله وان جعل عصره غير

الاسما

لا سعادته في محمل على غيره ويزعم ان هو النصف من الناس وليس المعلوم منه
 ما يوجب سعادته لا سعادته الكسوف للحوادث لا يوجب سعادته العلم والمعنى
 النصف من مودة الى كل وفي الاجتماع اغناهم عن فعل الدليل والامارة الطاهر
 حيز الاجتماع بالعلمي بولاء اسم الله افوجت الناس باحزون بالمعروف وبنون
 عن المنكر والجموع بدل على اربهم لكل حرف ومنهم عن كل فسر الثالث قوله
 وكذا جعلناكم سلاسل متون او الوسطين كل سبي جواره وحرره الامم مسلمة قد
 اعاقم على الخطا والحق بولاء العلم لا ينجح المعنى على الخطا دون نواير المعنى
 الى من اسد لال الخبيث من العادة يحمل الاجتماع الحلق العظم لاله ولا اماره
 حال دلاله كسف الاجتماع عن جوده ما يملكون حوز الاجتماع حلقا للاله وطلو
 لاله وقراسا العاقل بطهر الجمع من جملة الاجتماع فلوله اطلوا على العلم
 فاطمة معهم من الخبيث والاسماع العاقل على المسح ووضعه لاجمال الخبيث
 سها ولا اماره جعل الطل والاسد لال الاجتماع على اسما الخبيث وان يكون
 لداله جميع الاجتماع او لا او صدق من اللامه نانا واليوم الدور نانا
 الفصل الثاني فيما اخرج من الاجتماع وفيه مباحث الاجتماع على ما
 القولين جمع الدال ان المسلم المخرج عما جمعوا عليه قول بعضهم
 لئلا لا يخرج من قول النافي ما حصل الى وكران مسلم حوز الاجتماع والا
 فلا كالتصريح بالعبودية لغيره لئلا يفسد الجمع في الاله والحق بها جاز
 لان الاول مسلم حوز الاجتماع وكلا النافي في المجرى ومعنى الثالث
 مطلقا لانه فصل ولم يوصلوا ومسلم الحظية طرقي والجواب ان عوم

احسن ولو علم الله اني ما ركعتم ان علمكم ان انفسكم ان الله وعزتي اهل
يتق ولا هم يهبط الوحي والرسول عليه السلام يكون اعرف من غيرهم فتمسح
عليه خطا ولا يابسا انهم معصون الفصل الثالث مما ليس باجماع
اعتقاده وقد طرأ ما ثبت بطول العصر عند قول الامام من غير انكار ليس
لاجماعا سيما في السكون في ما حصل فانه ما طرأ من العلم بالانكار
ليسوع من جهده من غير موافقة او عدمه لانه كل جهده فلا تنكر او انكار
لمصلحة او لعدم العمل فعلى ذلك ذكر ان بعض الانكار على غير ما
يظهر او اعتقاده صغره وقال ابو علي انه اجماع لعدم العمل في قال ابو هاشم
في الاجماع ودلالة ما صحت ان قول بعض الاصحاب مع عدمه قال في
ليس اجماعا كقولهم ان ليل بان او ما بان ليل لان ليل لا يجمع
لا اجماع في دفعه لعدم الانكار وقوله ويتبع غير سبيل المؤمنين وخرج الدم
منه فصح ما ثبته امام المؤمنين لا مالا مع صوابه في ولا انساب وقوله
يا مؤمن بالمعروف معاصي قوله يهتدون على المنكر ولا يستعاضوا في المعاصي
بذلكم وما اوله من كافر فلا يترك ذهب المال عنهم ان يصح العمل في
الاطال ما اجمعوا عليه من الاول بطل ما لوفيه والمنكر كعرفه ما ولا
اجماع اهل المدينة ليس في لانهم بعض رايه ولعدم المحقق ما عليه
لا سبيل له الى ان يخرج اعلمها منها فلا يفي قولهم في وقوله عليه السلام
ليس المدينة لسبع حشها واحد ولا في وخرج منها من انكار الصبي ما يبره
بما به الى الخلق على الله السلام وكذا في ادواتهم كاه به به وليسوا احتيا

اجماع

اجماعا اوله محمول على من خرج منها كما معا اضره عليه السلام ليس من صريح القول
او انه مخصوص بداره المراد بالانكار رجل العمل على الدوام ما طرأ لعدم اجماع
مع مدح الرواية الا ان كان خلاف اجماع المتقدمه اجماع الشيخ العلم ليس في لانهم ليسوا
المؤمنين وقوله افردوا بالمدح من بعض الى بكر وعمر وعوف سلمنا لكس بغيره
لا خلافا فيما عدا ذلك والاولونه اجماع الصحابه لا يصدق مع انفس اركانهم
اجماع من الناصر والاكابر المانع لخصا ولم يخرج الوجود الله ولا في
لغيره من جسد كمال فلما لم يخطى كما في حديثه لم يصدق في اجماعه والام
دونه وبما على الكافر والصبي اطل للفرج في اجماع صحيح في الله العليم ولا يفيهم
لنفس اكل المؤمنين ولا سيما في الادب لم يكون في لعدم خطا على الاكره من
الواحد يقول من ليس مشهور مع مكنة من الاجتهاد مع لار الادله لا سيما في النبا
الفصل الرابع في مسد اجماع ووجه ما ثبت اجماع الاعلى ليل او ما
والاقول ان الذين يحد السبي وسخطا اجماع الاولين ما ساعدوا في العلم مع
ووقوفه وانه في سبب الرضا ووجه الحرام في جواب فائدة الكسف عن الدليل من
ما جاء في حرفة الحديث كونه لا بد من صلي لا يصدق لاجماعه في الادب والوجه الحرام
سبب الرضا مكنة منسندا دحا الى دليل ليس عدم العلم على عدمه وسبب اجماع
عن علم كبحر رايه عن الدلالة او الامارة عند العالم ليس بوضوح عند في ما به
الى كراهية فليعلم عمل بالعلم من كبحر رايه عند الامارة ليل كما في الطريق في
الاصح كذا في السجل القاصم على الامارة كما في علم على كمال معنى في وقت واحد
حاشا لعمارة ولا يجوز بها ولا يصدق لاجماع على مخالفة الاجتهاد في قول

عشر من مائة من كوكب غرون وانما حصصهم بالجملة طفا في قولهم العلم مثل اربعون
لعله من تبعك من المومنين وقيل سبعون بقوله واختار موسى وقيل مائة
عشر وقد اقبل به ولاكل ضعف وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
باطل لا سعادته واللام حصل العلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
وهو باطل لان العلم بغيره وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
بغيره المعنى ضروري كنهه على سماعه الفصل الثالث مما عده المتأخرين
مؤدود مما عده كنهه على سماعه الفصل الثالث مما عده المتأخرين
وكذا جرد على لا سعادته العلم بغيره وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم بغيره المعنى ضروري كنهه على سماعه
لحيث لم يظهر للعلم على كنهه وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
سواء وكذا احراز جمع عظيم من صفات كنهه على سماعه الفصل الثالث مما عده المتأخرين
للعلم بالعلم مع العلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم بغيره المعنى ضروري كنهه على سماعه
عند العلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم بغيره المعنى ضروري كنهه على سماعه
الا فصار يدل على صمد وان كان خرافة ان لا سعادته ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
لغيره كنهه على سماعه الفصل الثالث مما عده المتأخرين
احرازه من جمع العلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
ه فالعلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم بغيره المعنى ضروري كنهه على سماعه
المعنى ضروري كنهه على سماعه الفصل الثالث مما عده المتأخرين
ولان علمه ان كان له العلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم

دو الذوا على ان لا يكون له العلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
العلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم بغيره المعنى ضروري كنهه على سماعه
سواء وكذا احراز جمع عظيم من صفات كنهه على سماعه الفصل الثالث مما عده المتأخرين
للعلم بالعلم مع العلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم بغيره المعنى ضروري كنهه على سماعه
عند العلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم بغيره المعنى ضروري كنهه على سماعه
الا فصار يدل على صمد وان كان خرافة ان لا سعادته ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
لغيره كنهه على سماعه الفصل الثالث مما عده المتأخرين
احرازه من جمع العلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم
ه فالعلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم بغيره المعنى ضروري كنهه على سماعه
المعنى ضروري كنهه على سماعه الفصل الثالث مما عده المتأخرين
ولان علمه ان كان له العلم بالعلم وشرطه ان لا يكون له علم بل لا يحضره علم

وطلب الرجح على تقدير آخر وانما البعد بهما قبل كون كخصص المستطوع
يتوقف على المانع او فقد لان الشرط الكرم عليه وعلى الاخر ولا يكون المعقول
على كخصص النصوص واصطف لا فحول احص المانعون بان امضا الحكم
لوقف على المانع لم يكن العاقل ما به واللام معارضا ولا من المعنى
والمانع سافاه وشرط طرا في الاصل اسفلا ولا ولا ورفلا كون خروج
عن امضا به لاصل المانع فلا يكون مقتضا ولا وجوده في لاصل لا يقطع المانع
والنقص مع عدم الحكم فمعنى القطع باسماها والوصف النوع قبلها
ولا يرجح اصح المحررين باها العام بالنسبة الى مولدها ولا فيضا
في صورة لو وقف على امضا في الاوى دارا ويرجع من غير مرجع والامر
بعدم ملاحظ الاسف ولا ان السر عن اماره ولا من حيث خلاف ما به اماره
عليه فوهما على ان كالفهم للرب ولا ان الطبع في كخصص المستطوع مع علمه
ط الاكر على عدم اسراف اسف الكثر وهو كلف الحكم المعقل على المعقول من
الحكم يقول كنفى العاقل لسو مرجع كالمقطع بمكانه السوف لشقة معصم
لوجودها في الكل وارباب الصانع اث مع عدم الرجح لانها ليست
على عدم انضباطها لالعاد الصف والقص ليس واردا عليه اعراضا
المساواة والرحمان والرحمة ووقع برر من حيث ثبته اعطى المال
ولو فرض وجود الحكم في صورة المعص قطع او اورد منها اجبة المعص الان
ثبت فيه حكم النوى كخصص الحكم والربا له لعلك القطع باخر معصم
بعد من العمل العدوان مع لم معصود الرخصة ان لم يثبت حكم النوى
وصواعق في كخصص المقصودى اصله في المعص على بعض اوصاف العاد
وصو المعص للصور لقوله في مع الغائب منع تحلى الضمة عند العاقبة
حالة العقد بطل لا لو قال بعد عنه امعوض بالزوج والاكر على ان
العا ليس كماله معط الا ان ثبت عدم اعسا والى وسفدا
ومضا وان لم يسل على البار بالجميع بطل السطيل بعدم

المعنى والاعراض على تقدير آخر وانما البعد بهما قبل كون كخصص المستطوع
يتوقف على المانع او فقد لان الشرط الكرم عليه وعلى الاخر ولا يكون المعقول
على كخصص النصوص واصطف لا فحول احص المانعون بان امضا الحكم
لوقف على المانع لم يكن العاقل ما به واللام معارضا ولا من المعنى
والمانع سافاه وشرط طرا في الاصل اسفلا ولا ولا ورفلا كون خروج
عن امضا به لاصل المانع فلا يكون مقتضا ولا وجوده في لاصل لا يقطع المانع
والنقص مع عدم الحكم فمعنى القطع باسماها والوصف النوع قبلها
ولا يرجح اصح المحررين باها العام بالنسبة الى مولدها ولا فيضا
في صورة لو وقف على امضا في الاوى دارا ويرجع من غير مرجع والامر
بعدم ملاحظ الاسف ولا ان السر عن اماره ولا من حيث خلاف ما به اماره
عليه فوهما على ان كالفهم للرب ولا ان الطبع في كخصص المستطوع مع علمه
ط الاكر على عدم اسراف اسف الكثر وهو كلف الحكم المعقل على المعقول من
الحكم يقول كنفى العاقل لسو مرجع كالمقطع بمكانه السوف لشقة معصم
لوجودها في الكل وارباب الصانع اث مع عدم الرجح لانها ليست
على عدم انضباطها لالعاد الصف والقص ليس واردا عليه اعراضا
المساواة والرحمان والرحمة ووقع برر من حيث ثبته اعطى المال
ولو فرض وجود الحكم في صورة المعص قطع او اورد منها اجبة المعص الان
ثبت فيه حكم النوى كخصص الحكم والربا له لعلك القطع باخر معصم
بعد من العمل العدوان مع لم معصود الرخصة ان لم يثبت حكم النوى
وصواعق في كخصص المقصودى اصله في المعص على بعض اوصاف العاد
وصو المعص للصور لقوله في مع الغائب منع تحلى الضمة عند العاقبة
حالة العقد بطل لا لو قال بعد عنه امعوض بالزوج والاكر على ان
العا ليس كماله معط الا ان ثبت عدم اعسا والى وسفدا
ومضا وان لم يسل على البار بالجميع بطل السطيل بعدم

انما يشترط بالانقضاء وان يدل كلام على العقل والمنطق من مطلق بالتعق
 ولا يكون فائدة انقضاء الامور في موقف الاخر على كونه فرض العلم
 في دورها اسطر قومه العكس في العقل ومثله ما مر من احد ما
 مثل قول الخبي لم يلحق كل فعل بصور العقل لم يحس كثره بل العكس
 في المحدد وصوابه لما وجه كسر الحاج وحسب تصور وموقع يتبع
 لولده وورد الشرح بوجوب انقضاء كل واحد من خصوص العقل
 بالكلية لما في انقضاء انقضاء العلم وللوجه الفصل فان لم يكن محسب
 الحكم العقل سوى العلم الواحد كعقل حسن وحسب انقضاء
 النفس العقل بعد العدم وان لم يزل انقضاء العلم عليه دلالة دليل
 عليه وان كان لعل كباية الدم بالانقضاء والردده ويزيد
 وقطع لا طريق فلا يلزم من انقضاء العلم في محسب الحكم الا ان انقضاء
 العقل من انقضاء على حوله انقضاء العقل مع تعدد الحال واختلاف
 مع الحاد دائما فالعقل والحوى منقضاء مطلقا ومنه محسب في انقضاء
 لا للسلطة اجماع لاولون بان كل واحد لو استقلت لم يستقل
 لاوى لان معنى السلطان اسناد الحكم الى خاصه والا فالعلم وال
 واحد برادكون بان اباية العقل ما لم يدرك ولا ما والعقل
 قد يجمع لخص واحد في كل واحد بعد الاحكام السريعة العلم وال
 شرعية لولده ان يكون شي واحد اماره على سوابقها
 مناسبه شرع الحق للقول والخبر ادا كانت العلم باعبار
 نفس الحكم على حاله والا انه وجود الحكم مع انقضاء الحكم او في الحكم
 مع وجود العلم لخص الحكم مما به النفس عن التوام بالحق
 لا عن حكم القضاء لخص الحكم للفقهاء في خارج العلم
 لوجود القضاء ط به من شرط صاير الحكم ان يكون جائعا
 فلا يوجد الحكم بدون ولا الزم وجود الحكم بدون الصاير
 فنفى عنه او احتمال نفس الحكم مع بعض استناد الحكم اليها

لوجود الحكم في موره الخلف او انقضى لولا لوجود العقل حكم الاصل العلم ما عرف
 عنه في الوجه كعقل ولانه الامه على الاصل الذي عرض له الجحون الجحون
 لسوها قبل لان العلم اما الداعت مندم ثمومه لا اعثا وساعت غير الجود
 او لاماره وانهما تعرف الحكم فيلزم معرف الحروف تولا لشرط وجود المعنى
 في سندا للنفي الى وجود المانع او فوات شرط لان الوصف المقرون بالعدم
 في الطرفا ادا كان متعلبا كان علمه ولا من مقتضى والمانع منها فاه
 ضعف بعده واذا جار العقل حاله الضعف في له الوقوع اولى وقبل
 شرط لان عدم المعنى علمه فلا سندا لان وجود المانع لا يتحاله بعد
 العقل عند وجود الحكم ولعل العدم المستمر والمحدد انما يكون بعد
 في شرط العلم المستطرد عدم ابطال الحكم المعدل كعقل وحسب الشاه
 بدع الحاجبه وان لا يكون طرفه محصه كالقول والفقير وان لا يكون
 لما معارضه في الاصل غير محسب في النوع وان لا تحالف النفس الخاص
 ولا مع اجماع بط من شرط ان لا يكون دليل العلم متبنا الحكم النوع كعقل
 الرباني العوز كالمطعم كالبير وسدل على علمه الطعم بعوله علمه لا معط
 الطعام الامثلا عمل فانه كاد على العلم بالا انه يدل على الحكم بالعموم للفظول
 من غير فائدة كان معصه على لسان الحكم في الاصل العلم والحفقه
 بالنفس لان الحكم مقطوع به والعلم منظومه بالاستقبا والشرع
 لعطى لانقاهم على انها الباعه وليس المعرفه والحفقه عنود
 الثاني وان معصه لاول العصف لثامن من تراط النوع

وجهه آتية المعارض الدارج المعنى لبعض الحكم لشرح وكيفية
 العادة مثلاً كعدم العلم لاصل في العلم كالبعد او الخسار
 في مساواة حكم لاصل في العلم كعدم العلم المشترك من الحكم
 او الخسار كالولاية على الصفة في البكاح لغيرها في المال والاعز
 به كعدم البص على البص على حكم لعدم الرجحان كعدم حكم الفصل
 الى كرس في طرف العار ونحوه لا في كل شيء بل في كل شيء
 الباقى البص للفرع من الحكم او لست كذا في كل شيء
 كالولاية في كل شيء والى المال مالم يأتى بالمال والى
 يكون له ما يملك من لغيره واما في حكمه اذ يملك
 لغيره ليعقب كقولنا في كل شيء كعدم وعنه لغيره
 واعقب لغيره في رمضان اعقب فيه ان يتركه وضاع لولا
 التعليق لم يعلم اما عقب سنو ال كونه لبعض احواله
 كونه بمرطبة وقاطعة وكره سطر السوال كونه لبعض
 على انك دس ان يترك من امرين يتركه وصف شرطية
 الوقت في العمل لا بد ان يترك مع الحكم ومعاكسها
 لا يعنى العاقبة ونوعه لان وصف الشرع اسناد الحكم
 لان المضاط اذ عرف فمعلوم من شرط في المولى الله المنه
 يعنى فكر ان الجاهل وله العالم فكذلك في الامور الشرعية لانها
 ملائمة لاحكام العقل ولها في الوصف والحكم مستتب
 فالأمر ان مولى الله من واحد للكل البيع فان الصيغة

الزعم

الزعم لما صرح به من البيع الدارج البصر والنفقة وان لم يصر
 وسقط التقليل الاما واحد وكفى في الاول كذا في كل واحد
 الزعم فان امد الموص وصفاً الباطل وفي الثاني الغالب وضمان
 من المستدل من الحكم بالوصف المستتب في صورته وان يكون
 حسب عهد الشارع عدم الاعفاء التام كالطول والعقد او عهد
 العاوه في حسن ذلك الحكم والحق بالمرتب لا كونه ولا غلبة في العطف
 ان يقول كذا في كل واحد منكم ولا يوافق المصلحة المحاسبية
 وفيه ما حصره آتية لوصف الظاهر المنفقط اليه المصلحة
 بزم من حكمه على دفع حصول مقصود الشارع في كل
 حكمه حصول مصلحته او دفع مقصود الشارع في كل حكمه
 المصلحة او دفع المقصود او بما السبب في العقد ولو كان مقصود
 الى تحصيل اصل المقصود نبدأ في الدنيا وكذا حكمه في كل
 لاصل المقصود المعلق من الملك او المنفعة البيع والطلاق او
 كذا حكمه في العمل والحق للمصلحة من المصلحة لغيره
 او كذا حكمه كذا في كل شيء وهو المصلحة في النكاح ولو كان في
 ما ما جلبه النوايا كذا في كل شيء كذا في كل شيء كذا في كل شيء
 كذا في كل شيء كذا في كل شيء كذا في كل شيء كذا في كل شيء
 او كذا في كل شيء كذا في كل شيء كذا في كل شيء كذا في كل شيء
 الملك والملك كذا في كل شيء كذا في كل شيء كذا في كل شيء
 بشرع الحاد في كل شيء كذا في كل شيء كذا في كل شيء كذا في كل شيء

كالح العاقل الى العود لافلاها لاول ثم العاقل ثم المالك
 والعواقل فلو ان المالكية على صحة لاولس وعلى الاخرى في
 احاد المعصية ان كان المقصود ظاهر امر الوصف في عاقل
 صغر الجسد الباقى غير المالكية اما لو وطع حكم الوصف المقصود
 فلا تعليل به وان علبت صغر الجسد كالمزفة فلا يصح التعليل به
 كشرع الحكم اما ان يكون من المعاصاة للقرينة اما اصلا والخمس
 المالكية في كل ما ومضى صغر النفس والعقل والذنب والنسب والا
 كشرع للمفصاض والحكم والعقل اما كشرع ثم شرب دليل للحكم
 او من غيرهما فاما ان يدعو الخاص المالك اما اصله كسلطه الوصف
 على مبدء المقصود لا ضرورة بل كالحاكم المالكية فالحاكم
 العواقل عند وصف الحاحه او مكلما كرامة الكفاة ومهر المش
 في روي الصغرة لا مضاه الى دوام النسخ واما من قبل الحكماء
 كملت العباد احله الشهادة كما قبل لا يحرم المالكية لوجود
 مفردة ما واه اولاجم لان المصالح حقيق النقص
 مفردة المفردة لانها ان ساوالم بطل كل واحدة منهما
 بالاحرى والا حار ولا احدهما لعدم لاولونه لم وقع رجحان
 احدهما لاجل من الدارج شي لاجل المرحوح كما لعدم قتل
 يحرم مع المالك واه الارجح السبيل ان المعبث والبيع
 والصلوة في الدليل المعصومة باطل والحكم اما ان يساكن
 الامتياز فالرخص في السفر كدفع المشقة او لا عنه واما ان
 يكون له دلاله عليه كالحكم بغير البيع لا مضاه الى الاستغناء بالوصف

فانه لا يلزم

فانه لا يلزم للمفظة لانا شاعنه والبيع وهو راجح بالقبول دلالة
 عليه ومضى دلاله تلك الفضا المالكية لاجل راجح
 حيث النعمة المالكية ان كان مبدء شرع شرع نص او اجماع هو
 الموتر وقد مضى وان كانت الحكم على وقوعه صورة نص او اجماع فاقناه
 تسعة فلو اجمع فيه احدها ان يكون الشارع اعرضه عن الوصف في خصوص
 الحكم وعدم الوصف في عموم في لاجل كلف كالحكم في لاجل كلف الحكم
 بعد العذر وان ظهور ما صوغت العقل على الحكم ولا جنسية ولا اجماع
 عليه كالا سكار المالكية كحكم السند وقد اعرض عنه في عموم
 في لاجل كلف قد ابقا النص الدال على عليه لا سكار لم يكن مبدء نص
 النص وهو العوض وهو مبدء عند الاكثر لافلا به الظرف لعدم
 التعليل والظاهر ان الوصف مناط الحكم في الثالث ان عارض الشارع
 حسن الوصف في حسن الحكم لا غير ولا نص ولا اجماع وهو مبدء نص
 النص دون النافي اعتبار حسن المشقة كشرع الحكم والمساو في حسن
 المحقق فان عارض شرع احدهما ليس من رافضى وحكم للمساو
 باسقاط الركعتين ليس عارض كحكم الحاح نص باسقاط البيع وقد
 اختلف فيه ولا كتاب مراتب الا جالس محله اختلف مراتب
 نظر حكمها فالاسفل اعلى على الظن الدارج للمالك الذي لم
 يستدل اصله لا اعتبار ما صدر من العذر ولا طهر الغافق في صورة
 هو المالكية المرسلة في الجسد المالك الباقى لم يستدل اصله لا اعتبار
 وطهر العاقل في صورة لنزل بعضهم المالك حاص ما عليك صومه
 شهرين من بعض معلات ترك الاعفاف ولا طعام وشهد له الا

عليه فهو مناسب لم يتفق الله وول العوا على تركه المناسبة ولا عينا
 دليل العلة لان الحكمه شرعية لمصالح الحكمه فان لم يكن المصالح بهذا
 الظاهر كان الحكم بعد وكاتب العهد بعدا وهو انما يمتنع على ما على العقل
 السامع الله وليس به حث عوفه العاقل في نفس الدلالة له
 وهو الجمع بما لا يتسلسل الحكم من الماسب وقيل الوصف ان طر
 مناسبه بعد الحق الباطن من الماسب والافان عوف
 من الشرع عدم الانفس الباطنة فهو الظرفي كما في لاسي العطفه
 على صفة فلا بد ان به الجاسه كالدين ولان عرف العباد الله
 في بعض الصور فهو البشهي لثابه الماسب عباد في بعض الحكم
 والاطرف في بعد الوتوق في الماسبه فهو متوسط بينهما
 كقول الشافعي في ارادة الجاسه طهاره مر لاجل الصلوه على الجسد
 لعدم الطهاره الحركه فان ماسبه الجاسه وهو الظاهر لبعض
 الاما منها بعد الجسد طهاره وباعتبار العاقل الشرع البهائي
 بعض الحكم كسب المحقق والصلوه والطواف بوجه اسماءها على
 الماسبه من الشبه مع لاف ان دليل العطفه لوجوه الحكم في
 الحكم ولا موضع السمي او الظرفي واسمال احمي على المقام
 اعلم على الظاهر العقل به اولى من اعتبار صفت السنه
 ضمن الحكم دون اعتبار الوتوق العرفي تحت خلاف الماسب
 لان مع طهوره في عت الحكم كعمل اهل مراتب الظاهر فانما انظر
 عن هذا عدم الظن الشاه الطرد والاكس قبل تدل على العله
 وطفا وثل ظنا وقيل لا بعد هذا الصلا لان الطرد سلام العله

فقر العرف

عن النقص والعكس ليس شرطا وسلامه العله مفيدة الموجد العله
 ولا على مفيد لان الصفة ليست بسلامه عن العله ان لم يوجد
 المنفرد وهو ضعف او لا يلزم من المعاد لاله الاخر المعاد لاله المركب
 بل لا يلزم من حوله العقل في كل صورة بالمشك مع لخصه حوله العقل
 المتساوي بالمثل الكثرة ويرد ايضا هو الذكوة مللنا فان لم يكن
 باليسر والمقسم حرج على الدور ان الى طرفة البر والبقية وهو كما
 في الدلالة مشتق فائدة البرور ان والفا وجد الدور ان ولا العقل
 المتصاقر وللع من واعلم ان كنهها المناط بها وهو العطف في موفه
 وجود العله في اتحاد الصور بعد معرفتها في نفسها ونفسي المناط
 هو البرية ليس بل النقص على كونه عله ويخرج المناط هو صلا الطر
 في انفس الحكمه عله الحكم الذي دل النقص او لاجماع عله دول علة فلا حجة
 في الساركون الشدة عله ليعلم اننا الفصل الثاني
 صفة القياس وهي محال ان يكون لجامع مضاف الحكم في الوتوق
 اولى منه في الاصل كتحريم للفرقة بالنسبة الى العاقل وما وما
 كالحق سلامه بالعبادة المقوم على المعنى اولا في تحريم شرع العله
 بالعبادة على الحق والنفور على لثالث فيمسن واصفوا في لاف
 الثاني المحل وهو ما قطع منع باس العاقل سواء كانت العله
 منصوبة كتحريم للفرقة والبالف عاقل الا في او عرفت
 كعدم الوتوق لكونه ولا يوفيه احكام العرف والحق
 استنبط العله كالتفعل على المحل المالبس الوتوق
 على العله حكا او انما او اجمع عليها وباعتبار كلفا اثر عله الوصف

في غير الحكم او في جنه او في حكمه والملائم ما ايد حسنة المانع وان كان
 المانع مع جابه في حسنة وهو المانع فهو فاسد العاد كما في قوله وان
 كان غير المانع ففاسد الدلالة كالدلالة المسبقة له وان لم يصح
 بها كالحاف لازم بالعبارة فيقوم النفس في كوارق منها لو فاسد في
 معنى لاصل المانع ان كان طرف المانع المستند اليه
 ففاسد لا حاله او السبب ففاسد الشبه او للفرق ففاسد الشبه او للدور
 وفاسد الاطراف الفاضل المانع في بقية الحاشية وفيه
 صاحب آمل من الشارع على العمل فيبقى في السقطة فيكون
 الامر بالقبول وقيل لا يكتفي وقال ابو عبد الله ان كانت على النجوم
 كلف ولا نقلا لان بعضه في غير بعضه لم يكن يصدق
 على كل تقويم من حيث كان حامض لموضعهما امين على كل
 زوايا حامض اصح لا ولون بالاعمال فمضوا به في النجوم
 الباقى فحاص كلف لا في فلو يصح على العاد لو لم يصح
 لا خرون باسما الدلالة للفظه ولهدا لو اختلفت كالمسؤول لم يفسد
 سائر عتيد السمود والمعنونه لعدم الى لازم من مقتضيه
 حاشا بالحدود والكادلت بالقبول لعدم لعقل المعنى في
 لهدا وحوزه الشافعية للفظ لان علماء السجدة
 المسكون على الاخر آت مع بعضهم حاشا بالقبول كالمسؤول
 كحل بالقبول على اللطاف على الدما في سببه الحد لو حاشا بالقبول
 في الحكم فان كانت ضابطه وحاز العقل ما اسعف فارج
 الوصف وان لم يجر او كان حاشا لم يكن حامض الوصف وقيل

فاسد فاسد

نحو كالمستقل على الحد والاداء على لزم لا يجر احد القياس في
 جميع الاحكام لا في بعضها كالمسؤول والاداء السلسل او الدور
 ولا ينفذ لعقل المعنى بعضها بعضا ففاسد المانع في لا غير المانع وفي
 كذا الا استفسا ووجه لاصل اللفظ او عتيدته وعلى السلسل
 ما ان احدهما باستقلاله لغيره ولا يكتفي به فاسد السمود ووجه التفسير
 في لغزب والظاهر في لاجل من فساد لا اعتبار وهو خالف القياس
 النص ووجه مع للظهور او ظهور لوالد او المانع ففاسد نص لغير
 لاسم القياس في فساد الوضع وهو ان لا يكون القياس على بعضه
 لا يجر في بدلت الحكم عليه ان يجر في الحكم على السلسل في المانع
 وان يكون باجاء على الحكم مشعرا بعضه بعضا ففاسد كالمسؤول
 الكحل بالقبول لفظه سقطة غير المانع لفظي العقاد للثبات به لا
 لعدم لا ينفذ ووجه لبيان المانع واعلم ان اوصاف الوصف المقصود
 مع واحد ولا يرجع الى العتيد في المكسبة وعدم الماشية وان
 كان من حيث لغيري انك لم ان كاشت همه متساوية لموضعهما
 في صورة ما كان ابدأ المستدل لجهة المانع كافتا في دفع السؤل
 وان كان معتيد فادرك الموضع في بعض الموضع كان انقلا لا
 سؤل الى سؤل المانع وحاشا على المستدل للرجح وال
 لم يحتج الى الرجح وفتح حكم لاصل ففاسد لقطع المستدل لانه
 ان لم يستدل عليه لم يتم ولما لا كان عد ولانه لاصل له كان
 القياس بالوضع حدود العاد في الفرع او العتيد او وجوده في لاصل
 القسم وهو مردد اللفظ من اصحاب المانع بما تمخض

ولا خسران كونه في الخارج شرط لحدوثه وحسب الملك للشيء في مثبت
 وتنتهي وجود السبب بالمتبع المصادف لا يلائم في الحد فيقول البعض
 السبب موصوفه بطلان السبب او السبب المطلق لئلا يخلو الشرط الاول يمنع
 في الباقي طبعه ولكن لم يثبت سببه وجوابه ان السبب ليس
 البعض للخاصه وسببه منع العطفه بالمتبع ومنع وجود العطفه بالمتبع
 وجوابه بذكر الدليل عليه ان منع كون الوصف عليه وهو متبع
 والا لعين كل وصفه حتى في سوال عدم الباشرة وهو ابره
 وصفه الدليل مستقيم عنه في اتيان الحكم اوله وفي
 اربعة احوال عدم الباشرة الوصف بان يكون الوصف الماخوذ
 الدليل طردنا قوله في الصحيح مملوه لا يجوز قصرها فلا لعدم
 من جاعلي ومما دللنا فان عدم العطفه في السبب في عدم
 الباشرة لا مل ان يكون الوصف قد سفي عن اتيان الحكم في
 الاصل كالعاب مسجع غير مسمى ولا يصح كالمطره البواقي الحكم
 في الاصل معطل بالمتبع التبعيه وقوله يتوقف على حوله تعليل
 الحكم الواجب لعينه في الباشرة عدم السبب في الحكم وهو لا يترك
 في الدليل وصفا لا يشار له في حكم قوله في المرتبة مشترك المتبع في
 كانه احرز فلا ينفك في كل لغيره طان كان احرز لا يشار له
 مع لا يشار الا استواء في الدارين وهو يرجع الى عدم الباشرة
 الوصف النسبية الى الحكم ان كان طردنا الى سواله الا العاين
 وان كان متوقفا الرابع عدم الباشرة في النوع وهو ان يكون الوصف
 الموصوفه الدليل غير مطلق في جميع صفه الرابع وان كان مناسباً
 مثل قوله في الولاء او وصفها من غير كون الوصف لوقوعه

البراء

الرابع للكون ايضا وقد انما مع بطلانه رجوع العاين الى الاول
 او الالعالي لا قول والعاين لكن الاول يرجع الى ما انما سببه الوصف
 معني عنه سوال المطالبة وجوابه والعاين يرجع الى المعالفة فيه لا قول
 عاينه وجوابه عاينه على ما في عاينه في مناسبة الوصف المحلل في
 مقدره ما فيه لمصالح الحكم او راجحه وجوابه الدرجة للمصالح المحل
 او بفضلا في الفصح في افضا الحكم الى القصور كعقوب حرمه المصالح
 على العاين الى حرمه الى رجع للحكم المودى الى الخور فاذا انا سببه
 الطبع في حقه من المصالح والنظر اليها فموضع لعدم صلاحه افضا
 الى القصور وحسب لس سببه النكاح الذي الى الخور في الوقوع
 في الذم لتبيل الى المنوع وجوابه ان الحرم المودى ما نفعت النظر الى المصالح
 لست هو عاينه من طبعها ما حقا الوصف كالعقوب كالعقوب في الحكم لا قول
 من وجوابه تترك الفضا في الصنع الدالة على الرضا في اضطراب
 الوصف وعدم انضاط كالعقوب في الحكم والمصالح وجوابه وبيان
 صفة ما على به بغيره او لما طبع كالفصح العوض وهو خالف
 الحكم مع وجود العاين وقد تقدم في تخصيص العاين مع جوابه كقولنا
 في الحكم بالمرام ولا يترك في كذا كذا المعدل فموضع ما يحرم
 متبع عدم تمامه واضلوا في الحكم العوض الدالة على وجوده
 فيه فمقتل المنع لا لعاب العاينة ومن قوله اني به سم لا سفا
 ومن حور اذ لم يكن طريق سببه ولو كان دليل المستدل سببه
 ومنع وجود العاين في المعوض فموضع دليلك سم سببه لانه
 اسفل من البعض على العاين الى القصور على دليلها وما في جوابه

منع كلف الحكم ولو كان البعض على اصل المستدل خاصة بتعديل
 مع لطلب بالمرئونة زلونا سغا متلا ببعض الحسنى الغرض والحوار
 هناك مناسيب ليس من وجود مانع او جواب شرط او من ان
 كلف الحكم في معرض استغناء فلا تكلف عليه ولا تناقض به ولو اورد
 البعض على اصل المعرف خاصة لم يقر المستدل وحل على المستدل
 الا ان لم يذ في ذلك على البعض قبل نعم لم يجر به حيل الفبط وقيل لا لان كذا
 هو ذكر الدليل وعلى المعارض ليس منه يد كذا هو نقص على المعنى
 وجوابه جواب البعض في المعارض في لاصل معنى وركا على المستدل
 اما مستغل بالمعارضة الطبع بالكتابات العلة او غير مستغل بالمعارضة
 العقل الغد وان الحاج وهو مسئول عند الاكراه لان كون الدرس
 على ليس اولى لحرمة او بالاسد لال المعارض وجوابه يمنع و
 الوصف او المطالبة سائمه او يكون حتما او عدم انقباض او منع
 ظهوره او انقباض او منى انه عدم معارضى وكونه سلبى او
 استقلال ما عداه في صورة بانطاهر او لجماع فممنوع ان يكون
 على مستغنى محل التعديل لما فيه من العلة المستقل واعتبار
 على المستقل ولو عارض للمعرض في صورة تالعا لوصف اخر
 عدا عارضه لاصل فلا بد من ابطاله والتمسك لم يعالج
 جوابه لم يزل وصف احصى لوصف بصورة فهو ممتنع بالصورة
 لاخرى وهذا هو المسمى لا مطلق بتعد الوضع فان للموصوف
 لقول العكس غير واجب العقل الشرعي فهو يمتنع الحكم في
 صوابى تعليم كل من من حيث الحكم في كل صورة لعل مع عدم

عند الصواب لا حوى فيها العناء وجدي على العترة لو التركيب
 وهو الولد على القياس المركب وقد عدم يد العدد وهو
 المعارض لوصف معد الى غير ذلك النوع كالمعد والولاية
 في التكرار العالم بالمكانة قما على الفكر الصغر معارض الصغر الموجود
 في التكرار الصغر وهو راجع الى سوال المعارض في لاصل مع زكاه
 السوس في السوسه وجوابه بانطال ما عارض به ما تقدم في
 سوال المعارض في لاصل منع وجود الوصف في النوع و
 جوابه كنه وجوده في لاصل يك المعارض في النوع ما بعض بعض
 حكم المستدل بعضا لجماع او لوجود مانع الحكم او لغواب
 شرط وقد رده جماعة لان شأن المعارض البعض الاستدلال
 وقيل لا كذا لاستدانة بعض كلام المستدل وجوابه بان نقد
 المستدل فيه ركن المعارض ان نقد به ولو تمسك بالمحلل
 ولو خرج فالأقرب جولة الرجوع في العرف وهو يرجع الى الكفا
 في لاصل والنوع جوابه جوا كاصلا في الصابط مع الحكم
 كما في تعدد الصفا من سوال الى العمل عند اعدوانا فدر منه العفا
 من كذا كذا فيقول المعارض صابط الحكم في لاصل الا لراه وفي النوع
 ان كذا المقصود وهو الذخ وان كان واحدا فلا يمكن التعدد
 به تحليف ومبايط النوع كحل ساواة لفظ لاصل لا مضا مضا
 الى المقصود وجوابه ان سلب التعديل بالمشرك من الصا بطرعا
 اومان اضا مضا لاصل مكون اول كبا اصلا وحين الصا
 مع اتحاد الصا بقوله في اللواط او في فحاشى في محرم شرعا

والعبرانه لا تقتضي العدم وكونه اسم لا يقتضي حوله في شرايط
 الاجتهاد لان اول ان يكون عالما باصله من ان التوحيد ومفاهيم
 الله تعالى واجماله والعدل والسموه ولا فاه العالم لم يكن ان عارفه لم يكن
 الاحكام الشريعه ووجوده ولا الهامه على مدلولاتها والشرع والمعتزله
 فيها وان يعرف بها ليس للبرهان عند عارضها وذلك سعي العار
 كمال الزيادة وسبب الروول والماضي والمنسوخ ولم يرد على
 لا لفظ المطابقه والنقض والالزام والمقصود والمجاز والنقض والظاهر
 والمماول والحكمه والمساويه والعام والخاص والمطلق والمقتضى
 والمعهوم عارفا للمفهوم ولا يجوز والعرف وكونه مع ذلك
 ممكنا حسب سبب الاحكام المحموله الولد عليه فالسبب المنصوص
 في الاجتهاد وان كان بالقياس والاستنباط فهو عندنا باطل
 على ما تقدمه غير معصوده ولم يكن ان بعد هذا كما سيجري الاحكام
 من اوله هو خالف في رفاة علمه وعندنا انه لقصه من معاده
 المصنف في العقليات وله حلا فالتعريف والمخاطبه مما يرجع
 الى المسامحه سمو احمد ولم يعلل في اول خلافا له ولما حفظ
 في الجهد لقوله تعالى وذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا
 من النار وغير هذا لان باب الداله على دهم في اعتقادهم
 الباطل ولا جماعه الا بترك عدم اعم المخطئ في الغرض مع
 ان اجتهاد اليك لم يوقع الخلاف بين العلماء فاما من سببه ما بين
 في المسامحه لم يكن منصوبه وقد جاهد في اجتهاد حتى لا يترك
 غيره اخطا وان لم يغير ولم يطف اخطا ولم ياتم وليس

لكن مفهوم

لكن مفهوم حكم الله تعالى فيها واحده وعلله ولعل في من اجتهاد وطفه به اما
 ومن لم يغيره اخطا ولا ان لم يجهل ان لم يخط فيه ومن كل جهل مصب
 وهو خطأ ولا ارجح النقصان ولان الحكم على دليل خطأ فان سادس
 لساقطه والافعى الناجح ولا عارف الصحابه اخطا قال ابو بكر اقول في
 الكلام يدري فان كان موثقا من الله وان كان خطأ فني ومن سلطان
 وقول غير ما ردت عنه المراد في المانع في المذهب لاصاب امره واخطا
 وقال على علمه في البراء التي احقرها عمر فاجهضت من قال له عثمان و
 عبد الرحمن بن عوف اما اب مودب ولا يدري عليك شيئا ان كمالا
 قد اجتهاد اخطا وان لم يجهل فقد عكش انى علمك البره وهو يدل
 على المصيب واحدا هو الدوله عند ائمتنا كالنجوم ما هم ليعتد
 ولاه لو كان واحد النصب الله مع دلائلها فطفا فكون مخالفه فاسفا
 والجواب بعلم الحديث لانه لا يعتد المنع لعل الامور حرجها داوعله
 المعنى اجابه ليلى والدليل عند ما بات ولا يحس ان يكون قاطعا في الاجماع
 على اسبابه معادل الدلائل العقلية والالزام اصابع النقصان واجتفوا في
 الامارات الفقهيه فمعهم بعضهم والالزام اصابع النقصان وارفعها
 او الرشح عن سبب رجع او لا جماع للتعقد على مسامحه المكلفين
 في مسائل الاجتهاد ومن الجمله عدم اسناد الى الخالف على جماعه على
 انه منقص حكم الحاكم اذا خالف دلائلها وطعها واجتفوا في بعض الجاه
 الطي بالظن فقبل لا يفتض والادى الى التسلسل والفتوى على اسباب
 لم يحكم بخلاف اجتهاد دونه لعل المحمدين ولو اجتهد في حكم نفسه لم يغير

وذلك

اجتهاده وصح عليه الرجوع ولو اتي غيره وصح اعلامه الرجوع فيجب
 المقلد في المنهج المتبع لعلم العالم لانه لا يجوز له ان يحل في اجتهاده مع
 عكس المقلد انما به الحق فلا يجوز المقلد وقال ابن حجر رحمه الله تعالى
 لم يوجع علم منه وفيه شرط الحق لغيره لانه لا يحكم الا بالحق
 لان الاحكام شرعية لا يصحها والعقد لا يحل بها ولا ذلك حتى العاني ولا
 ان اوجب عليه اجسار ما فيه المصلحة من غيره بل ان يكلف ما لا
 يتجاوز وان حرمه المصلحة والمفسده كان منها فالحكم به ولا يحل
 لقوله الا ما حرم الله تعالى من نفسه ولقوله الا الا ان لا يضرهم به شاكرا
 ولو قلت نعم لو جوب ولعنه المفسر من العوت وكوله الخ في
 حصول الكفر فكذلك الحكم والحكم بالامان مع حوله لخطا باطل لا يمكن
 استناد القوم ان لا يجهل ولا اخ حسن على سبيل التاكيد او
 لقولهم لو لم يوجع وما سطر على معنى وكذا الامر بهم بالسؤال كقول
 يكون قد حرم من امرهم بالسؤال الا في عند كل صلوة وعدم
 امرهم وكذا لو قلت نعم لو جوب لانه لا يقول الا لوجع وفيه العبر
 حار لم يوجع من غير امره وتركه والحنث في الحلال لا يشرط فيه
 لا صها ولا خلاف في النجس فيها عند رجوع ولا مانع لعدم النجس
 وجعل بها خلاف الا صها عن غير شرط لعدم الحكم به مع ان
 يكون لمجهدة وقت واحد فعلا من مساهضات وكورج
 ومنه لم يجهل من فالتما حرج رجوع في الشيء كالاثبات لا يحتاج
 الى الدليل اذا كان نظرا لا افتقار الحكم الى عا هو الوسط وما
 يعملوا به من كذب تنوع بغيرها مع سر سحر والعار

الدهوي

الدهوي باطل لاسماده الى دليل طام سعي بظهوره عن ذكر الباطن
 الثالث في المعنى والمسعى وفيه طامحت ٢ التقلد هو العمل بقول الغير
 حيث خسر حجه والعمل بقول لاسيول عليه واهل تاجع وعلى العالم
 بقول منار والعامي بقول العالم والعامي بقول الباطن به ليس
 تقلدا وقد يطلق عليه في الاستعمال اسم التقليد واما المعنى فهو التجهل
 وهو العارف بالادلة العقلية كذات العالم واثبات الصانع
 وصفاة واليهود ولا مانع ولا دلة السهبة لخواصها والباسخ منها
 والمنسوخ وجماد دلالتها والرجوع فيها وكيفية اسمها لاجلها
 منها وعلى المسهلعي ما هنا وان يكون عدلا واما المسعى فهو العالم
 او العارف ببعض العلوم ان قلده غره ما اجتهده به في الجور
 التقليد مسائل لا يصلح لان المراد منها العلم ولاستاداه الدور
 ولور ودالهم بالتقليد ولا يزل قوله مع ان في حلق السواب
 ولا رضى قلده عليه وبل ط لا كما من حجة ولم يسك فيها والعدو
 على ذلك التكرار على وجوبه احسن العزى والحموة والعلمية
 لقوله ما جاء دل في اناس الله الا الذين كفروا ولا يلمس على امره
 الشك به ذلك والبر النظر قدى الى الف والى الجواب ان الخدال
 ما لها طل هو المهيال عنه لقوله وحادلو انما لها طل لشد حضوره
 اخرى دون الخدال الصحيح لقوله وحادلهم بالي نوازع وقد فعل عن
 على عدله وهو سندر لا صها به لشرهم من اصول التوحيد وضغاف
 البه حرم العدل وغر ذلك من على الكلام ما يزع عنه العدما ولم بالحكمة
 المتجاوزون اما النظر الى الف والتمهظ انما لا يعطى المنع
 من استعمال صحيح في العامي ارب حصل بعض العلوم المعتره

سببه لاجتماعهم ومنهم من اساع قول الهندسة الفروع وقيل بعض المعجزه
 انما يجوز له اعتمادهم لما قولهم انما اهل البركه والفضل من نزل الوحي
 شفي الحكيم عن نفسه انما دليله ولان العالم مكلف ولا يلحق الا بالدليل
 او التقليد ولا دل مسفي واللازم بحالهم العوام بالهندسة دليل كل سيد
 وهو في عامه المسقه اصح انه التقليد وحوله له سادام الخطا والخطا
 الذي يجوز على حال الاحوال ويجوز الخطا لا يمنع من ان يكون مع المروحة
 في الاجماع على حوله سبقت العالم المعلوم باستصحابه لا فاصح افعال
 الناس عليه وعظيمهم له واعتقادهم فيه وعلى المنع معلوم عن عالم
 فيه بضد واضلوا في الجهول والحي المنع لان شرط حوله التقليد في كل
 افعالهم باجتهادهم اسقى بانما ولم يفتقر اعتمادهم لم يكن كرا هذا
 ولا يجوز حوله لان من معصوم فخطو للشرع على ما يراه في علم الكلام
 انما يجوزون فاصلوا في حوله الخلو عن حجة من بعض قولهم عليه
 لا يزال ثلثه من اسبغ على الخوص ناته امر الله وصحي بطله الرجال ولان
 لاجتماعهم واحص على الكفاية والحكم بسلام اركان هذه الام
 الخطا ومنهم من حوره لقوله عليه السلام لا يعص العلم
 انه اعادوا كل بعض العلماء فاذ لم يبق علم ليجد الناس بحسب
 رواجهم لا فسلوا فاما هو اعلم فسلوا وافضلوا لا يجوز
 لقول المجتهد الا فاما مذهب مجتهد لانه قول على الله بما لا يعلم
 ولانه لاصل عما عنده لا عند غيره ولا له لو حاز ذلك
 حكمه العامي افا سبغ العقبة لرسق ما سمع وليس كما
 اجماعا لا لا يجوز تقليد المفضول مع العلم حلا افضل

ر

السراة المكالاد له ولان الطر لعول الاعلم اقوى وكبح اساع
 اقوى بالظن ط اجماع اسقى العامي عالما وعمل بقوله لم يكن الشروع
 عنه في ملك القصة ويجوز له اسفنا غيره في عركه الحكم خلافه
 لبعضهم لسنن في الصحابة وغيرهم ذلك العام البنا
 المتابع في الرجوع وفيه من مباحث الرجوع لوان احد الدليلين
 المتعارفين ما يعود على لا فمفسر العلم كما في حال الصحابة
 واجماعهم على ذلك المروحة ولا الطر به اقوى مع العلم وعلا
 وقوله عليه السلام الحكم بالظاهر كما هو عليه لما اد المروحة عرطاه بالنسبة
 البراج ولما يقع في الاذلة الطر اذ لا عارض في القطعيات ولا من
 الغنى والظن من الظن ان احكاما منقولين من احكامهم كقول
 ورمكان النقة والعدالة والعلم والصبر وكونه اشهر وباعته ده على
 لخطو لا لخطو وبالصالح علم ويكونه ماثرا للاصحاب للعصبة
 اد ما فيها ادا قرب فند سماعه او مقدم برنما لعه ومجتلا وفي الملوغ
 ويكثر المكره له والمو ابر على المسند والمسنود على المرسول وبالا على
 اسنادا والسند على الكتاب والكتاب المشهور على غيره والمسبق على
 اسناده على المختلف ولو آه القشع فاعلا لعم بالسوى على نانه في الاحاد
 وماتعا في المتن لرجوع النبي على الامر الذي راج على الامامة والحققة على
 الحار والسهور استقاله والذنب على غيره والحي رعي المتزل والنسوى
 على الشرعي وما كره الدلالة ومنه من المواقفة على الخلاف والامتناع
 على الاشارة والخاص غير المحضوس على المحضوس والاجماع على النفس
 وبما سئل في المذلول والخطو على الامامة والوجه على الذنب والسند

مضطبا
اوعاشا ومضطبا
اوقاهرا ومضطبا
اواعم بعد ما او
مضطبا مضطبا

الحمد لله الذي جعل
العلم نورا في القلوب
والعلماء رسل في
العباد
والعلماء رسل في
العباد
والعلماء رسل في
العباد

الى

التي صلوا لا الا عظيم باخي جبرئيل فقلت لجبرئيل علم ما رسول الله الي واقف
 يا ابيك الهوى اذ انزلت رجلا سوسنا قلت لك فلان رجل سوس القمراخي
 فيها واذا انزلت من فقا قلت لك فلان سوس القمراخي فيها معا والي
 الله افضل ذلك باخي جبرئيل وفاز التي فواخا سوس الوهن والهن والي
 وجهه الناظر وقالوا الحمد لله ان هذا قد كان منكم ان قد علمنا
 ولا تخجلنا انوا منكم مع الله ما قالوا فاذن الله على رسوله وما كان الله لعذر
 المؤمنين على اثم عليه حتى نخرجك من الطيب الابه فسك القوم واقبل في
 عليه فواخا من اصحابه الي ان فزعهم بحاجب من الغابة فنظر الى على سرك
 طالب عليه جالس ناجية وجوزع نكته وسبق اعزى والدروع عاصيه
 فقال الله صدم بكوك با على لا اله الا الله عنيك فقال ما رسول الله بكاي
 على نفسي ما الذي علمه ولم ذلك يا ابليس فقال انك اخيت بين
 اصحابك فقلت كلما ائت رجلا من المؤمنين فاحمل الي علمه والله ما قبل
 منك ولا استك ولكن وجرت الله تعديا عنك وهذا جبرئيل
 الهوى كلما ائت رجلا من المؤمنين وابدت ان اتيك يقول يا رسول الله
 علمنا ولا نعبد واخره في هذا المقام لا يقدم قطننت وفي نفسي شيا ففزع
 فغني ذلك واخلفني وساني واخرني هذا رجل علم وعلمه وسامحه علم
 عز الله عليك فلا يحبك ذلك فانما عانا له لك لقا الله منك وقرته
 بك وقد اخا الله بعريك وبنا في السوء ففزع فواخا انت وعلى
 الارض فقام الي علم فقال ايها الناس انا عبد الله انا بي الله انا عبد الله
 انا رسول الله انا صفي الله انا نجي الله انا الحق الي اتر من خافي فعد خان
 قد نسي الله في المغاخر والمائثر وا فرد في البصائر فاحسن الاجر الا
 وانا وذويع الله انا كبر الله انا صاحب السعاده الطبري

فقد رنا نفسه على لا اكلها الى الهوى
مروءة فغدا غدا في الهوى

حصن

مصنفوا الخواني يابني، والنجي والواد والنون بعد الالف **ادم** بن حسن النخعي بن النخعي
 والي بالبحر المشدود والسند الملهة **اتيته** بضم التمهرة بن عمرو ففتح العين التمهرة بن عمرو
 النجى وكسر الخضم النجى والراء قبل الياء، وبعدها **الحوب** بن زرين ففتح الراء **اسم** بن حبيب بن
 تميم البجلي بالياء **ادم** بضم التمهرة ففتح الدال الملهة واسكان الياء بن النخعي **سببا**
 بن سالم بن باع التزلي بضم التزلي وكسر الكاف الملهة **سببا** بن عيا بن ناسين الملهة
 والياء والفاء والهمزة البصره بالياء والهمزة المفتوحة الشقي بالياء المفتوحة ففتحها توفيق
 بن عبد الله بن **اسم** بن حم الخواني بالهمزة المفتوحة والواد والمشددة النون بعد الالف
 ابن عيسى بن مصنف ابن عبيد بن مصنف ابن حمات الماء الملهة والياء المفتوحة كذا تفصيل المشددة
 والنون اخرا المعنى بالنون الكسوة والياء الكسوة وهو الملهة المشددة لجنه بن هذال بن الدار
 الخزاز بن النخعي ففتحها والراء بن النخعي ففتحها الالف **ابن** بن سفيان التمهرة بن كسرة
 الاول **ابن** بن عيسى بن التمهرة بن النخعي والياء الملهة والراء بن النخعي **ابن** بن نصر بن
 التمهرة بن النخعي بن عيسى الملهة **ابن** بن ابي بكر بن النخعي بن النخعي بن النخعي
 الملهة المفتوحة والياء اخرا اذ قبل الالف الملهة بن عبيد الله الملهة بالياء الملهة والياء
 الملهة ففتحها توفيق الملهة بن سفيان الملهة بن النخعي والياء الملهة والياء الملهة والياء
 اخرا بن النخعي بالياء الملهة ففتحها التمهرة والياء الملهة ففتحها الالف والياء
 ابن عمر بن مصنف ابن اسم بن النخعي بن النخعي بن النخعي بن النخعي
 ففتحها توفيق والنون اخرا ابن النخعي بن النخعي بن النخعي بن النخعي
 والياء الملهة **ابن** بن نضر بن النخعي بن النخعي بن النخعي بن النخعي
 بضم النون الملهة ففتحها النون الملهة ففتحها الالف والياء الملهة والياء
 بضم النون الملهة ففتحها النون الملهة ففتحها الالف والياء الملهة والياء
 واسم ابن النخعي بن النخعي بن النخعي بن النخعي بن النخعي بن النخعي

جلین

[illegible]

25.

حدائق
الطاهر

القصير

[illegible]

٥٥
 في القوس
 انعمت بها
 جيمش بنم ان
 المجد (فتح ان)
 والكل ان
 المجد كما
 القوس

[illegible]

7917

سفر

[illegible]

260

4

الحمد لله

۲۳۱۵

104

المسألة

9

بدنة الشيب

المستوفى

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الحق بن عبد الله بن وهب بن عمرو بن
نفسه بن الامام بن الخطاب بن
الفاصل بن النعمان بن
النعمان بن النعمان بن

[illegible][illegible]

شيخ محمد بن عبد الله بن علي
 راجع من المجلد الثاني
 في تاريخ الدولة العثمانية
 في القرنين السادس والسابع عشر
 في عهد السلطان سليم الأول
 وبنوهم سليمان القانوني
 وبازيد الثاني
 وعمر الدين مراد الثالث
 ومحمد الثالث
 وفي عهد هؤلاء السلاطين
 كان هناك فساد عظيم
 في الدولة العثمانية
 وكانوا يفترون على
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ويقولون إنه قد مات
 وأنه قد دفن في مكان
 بعيد عن مكة المكرمة
 وقد علموا بذلك
 ولكن لم يفعلوا شيئاً
 لوقف هذا الفتن
 بل كانوا يزدادون
 فيه حتى وصلوا إلى حد
 أن يقولوا إنه قد مات
 قبل مولده
 وهذا هو حال
 الدولة العثمانية
 في ذلك الوقت
 وقد علموا بذلك
 ولكن لم يفعلوا شيئاً
 لوقف هذا الفتن
 بل كانوا يزدادون
 فيه حتى وصلوا إلى حد
 أن يقولوا إنه قد مات
 قبل مولده
 وهذا هو حال
 الدولة العثمانية
 في ذلك الوقت

في الحفظ
الذي هو الحق
والله اعلم
بالحق

A close-up photograph of the fore-edge of a book, showing the stacked edges of many pages. The pages are aged and yellowed. Handwritten text in Arabic script is visible on the top edge of the pages.

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

شرح النوراني الموكم
مؤلفه مؤيد الحلي
حرف

روز و وقت ۱۵۱
خود ۱۵۰ (۴ خطی)

لله يومه
لله يومه
لله يومه

توبه و انابه

100

في اقصا

مسلم
لم ينجو

[Faint handwritten Persian script, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

الحمد لله

والحديث فتر اذ فان بمعنى واحد وهو اصطلاح كلام يكون
لبنته خارجة احد الارضين التامة يكون منها في الخارج
بنوية او كلية لطائفه اي تقابل تلك البنية من الخارج
سليمن او غيرتقن اولاً والظاهر بان يكون احدهما شوية والآخر
سليماً والكلام في التعريف غنة للجنس وفي قوله لبنته خارج
فانه وان اشتمل على البنية الا انه لا يخرج له عن بل لفظ سبب لبنة
غير مسوقة بما في موضع ذلك ان الكلام اما ان يكون لبنته حيث
من اللفظ ويكون اللفظ وجوهاً من غير قصد الى كونها اذ على البنية
حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الالف او يكون لبنته حيث
ان بها لبنة خارجية اي ثابتة في نفس الامر لقابته اولاً والظاهر وهو الخبر
فاذا قلت فخلو زيد قائم فقد اثبت لزوم اللفظ لبنة القيام اليه ثم في نفس
الامر لابد ان يكون بينه وبين قائم لبنة لا يربك اليك فانه في نفس الامر لا يخلو
من يكون قائماً او غير قائم بخلاف قولنا قائم فانه ان اشتمل على بنية القيام اليه
لكنها لا تحدث من اللفظ لانه لا يشوب امر خارج عنها فطابق اولاً والظاهر
في جعل اللفظ في كذب بخلاف خبر وهو ان الخبر المراد في الحديث ان
ان يكون قول الرسول صلى الله عليه واله الامام والهادي والتابعي وغيرهم
من الصالحين والخوهم وفي حاشية فخلوهم ولقوله هذا هو الالف
في الخبر والاذني لقوله من اللفظ وقيل في الالف وهو الحديث عاجاجين
في المقصود به اني وان في حاشية الاول وهو الخبر عاجاجين عن غيره وهو ثم
قيل في جعل الخبر في ما ذكره من اللفظ لانه لا يشوب البنية البنية المحرث

22

10

العمود

[illegible]

۱۲
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ما رواه احمد بن حنبل اكثر مما يرويه غيره من احسن ما رواه غيره من
 وهكذا الى ان تحقق سقاه وكذا التوراة الموثوق فان كان من غير ثبوت
 على بن خضار وابن بن عثمان اقر من غيره وهكذا ونظر اثر التوراة عند
 التوراة من حيث فعله بالاف م الثقله او يخرج احد الاخيرين من هذا
 صحاح او حسن من حيث يوراهل به وكثيرا ما يطلق الضعيف في كلامه
 على روايته المخرج خاصة وهو سماع الضعيف في بعض ما روى واهم ما علم
 ان من وقع العمل بخبر الواحد يطلق كاسم لم يلق بغيره فائدة الحديث
 الحديث غير المتواتر يطلق ومن جوز العمل بخبر الواحد ككثر المتأخرين في الجملة
 فائدة التبعة التبعة على ان يعمل بخبر الواحد لم يعمل به مطلق بل منهم من خففه
 بالحق منهم من اضاف الى المتواتر منهم من اضاف الى الضعيف
 بعضا لوجه كاستنبطه على ما عمل بخبر الواحد على ابي وجب كان قبيحا لم يعمل بخبر
 الصحيح لعدم المانع منه فان رواه عنه او صححه الحكماء لم يكن لم يعمل به مطلق بل
 لا يكون شيئا اذا صاروا بغيره من الاجازة الصحيحة فانهم لم يوجبوا العمل
 بعضهم بان ذلك انما كان اتفاق شخطين في صحة رواه فمن دخل في الضلوه لم يفتن
 ثم احدث انه يتوجه حيث يصيب الما ويبنى على العلوة وان حقا بما كان
 الحديث ناسبا ومثل ذلك كثير واختلفوا في العمل بالحق منهم من عمل مطلقا
 كما يصححونه على ما علم على يظهر من عمل كل من التوراة والقرآن في غير الاسلام ولم يشرط
 طهورا وعلم من رده مطلقا ومن الاثر ومن حيث اشتهر لما في قول الفريسي
 الربا والعدالة كقطع العلم في كتمان الشهادة وغيره والحيث انهم اشتهروا
 ايضا في كتب الامور وقيل في الحديث وكتب الزعم الغرائب فانه يوراهل بالضعيف

شيء انه

حتى انه يخص به اجارا اكثر من صحة حديث تارة بطلانها وتارة بقرينة العمل
 واخر بقرينة العمل مطلقا بانه خبر واحد لا يوجب العمل ولا سيما كما هي عبارة المرفوع وقيل
 في الحديث كالمحقق في المعتمد بالشيخ في التوراة الموثوق وارجح انما الضعيف
 ايضا اذا كان العمل بغيره شتمه اسن الايجاج حتى قد جرح على العمل الصحيح حيث لا يكون العمل
 بغيره شتمه وكذا اختلفوا في العمل بالموثوق في اخذها فم في الحسن فقبله قوم مطلقا
 ورده اخرون وقيل ثالثا يمكن اشتهار التبعة في دليل واحد يدل على جواز العمل
 بها مطلقا وهذا المانع من قبول الخبر الحق موقوف لقوله تعالى ان جاءكم من اهل
 بنياء فبليغوا في حقهم الحق لا في التبعة عند خبر الخبر في جهل حاله فكيف في التبعة
 ومعه وان لم يبلغ من العمل به وهذا الاجماع من قبل المرسلين قد اجابوا عنه بالنسبة
 على ان عمل التبعة واجب العلم بغيره حتى يعلم وجود التبعة التبعة في بعض الحق
 يعلم او عدمه وقد نظر لان الاصل عدم وجود المانع في العلم ولان الخبر الواحد لا يمكن
 بالحق وانما في الآية الحكوم عليه بالحق ولما الضعيف قد ذهب الى اكثر العمل
 به مطلقا لاسم بالتبعة عند اخبار الناس التوجب لزمه واجازة اخرون فهم حجة
 كثيرة منهم من ذكره مع اعتقاده بالاشهر قد والله بان كثير من روايته وروايتها
 بغير واحد او بالثبوت بغيره رتبة الحق او فتوى بغيره فان كتب الحق لثبوت الحق
 يصدق الراوي في جانبها ارجاف التبعة وان ضعف الطريق فان الضعيف
 قد ثبت بان خبره شتمه وهو انه كما علم من اخبار التوراة الاسلامية كقولنا خذناه من
 وما كان بعد ما جاءنا راجعها مع الحكم بضعف عند وان لم يبلغوا احد التواتر ولذا عند
 الشيخ رحمه الله في علم بغير الضعيف وهذه حجة من عمل بالموثوق انما يوراهل اولي وقيل
 فلهذا في حديثه عن وضع الرسالة بانها حذيفة عا الاخذ رده بغيره وجمعا الخ

في الحديث
 في الحديث
 في الحديث

[illegible]

۱۰۰
 الموصوفه
 زمره الموصوفه
 غير موصوفه
 قبال الموصوفه
 ۵

[illegible]

عن الشيخ

عن الصحيح اذا عرفت المحذوف من جوفه فلهذا يحذف اذا كان
الراوي كقولنا في كتابه فلهذا يحذف اذا كان
غيره مما لم يذكره ثم يذكرنا في قوله
الاسرار وهو حرج من اذ جعل المحذوف في قوله المذكور لان المحذوف
من جوفه فلهذا يخرج المحقق عن الصحيح الى الاسرار وما ذكره
المحقق وهو حسن لانه انما ينبغي به رواته عن جميع الرواة وهو الاثر
والصحيح فيهم باثباته في رواية او غيره به بالثبتة التي
وهو الصحيح كقولنا اهل بلد معين كذا والبقية واكثره او ثلثه
والصحيح الحديث بذلك من حيث كونه افرادا لا يثبت باثباته
وسايق المذهب وهو ادرج فيه كلام بعض الرواة فثبت لذلك
منه ان الحديث او يكون عنده ثبوت باسنادين فيدرجها في احكامها
احد اسناد المرفوع والآخر اوسع حديثا واحدا من جملة محتسني سنة
بان رواه بعضهم بسند واحد او غيره فثبت في آية على سنة فيدرج
والثمة جميعا على الاتقان في المتن والسنن ولا يترك الاحتياط في كل واحد
الثمة واما ما مضى المشهور وهو ما شاء عند اهل الحديث خاصة دون غيرهم
بأن يقدّم رواه كثرون ولا يعلّمه الا اهل الصناعة او غيره وغيرهم
حديثا اما الاسرار والسيات وامن وافهم وهو كذا في اعم من الصحيح او عند
غيرهم خاصة ولا اصله عندهم وهو كثير كالصحيح والابن ابي حنيفة
على الاصل وليس مما اصله بشر في تخرجه في اثاره ثبوتها بالحدوث من اثاره
في حديثه

[illegible]

افضله وثابت عن طريقه السلسله وهو ما ساعد قديرا على الاستدلال على صحة كونه شريك
 في الاصل او احدهما كالنسخ في الروايات الحديث سواء كانت العده او الماده قوله لا يخرج من صحتها
 فلا مانع من صحتها ما يؤول الى المنتهى من منتهى اوجه الاخبار فلا مانع والله قال اخبرنا
 محمد بن والده اخبرنا الاستاذ والسلسله قوله سورة البقرة او خلافت عن طريقه الشريك
 باليه والقديم حاتم ابو دية ولا خلاف في ما قلناه بل في حديثه قيل انه عده عن النبي صلى الله عليه وآله
 وهو ارباب في الخبر كلسل بالمعاصي فانما يقتضي ان يكون في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه
 في ما قلناه في قوله فافهمه فراه ولا عده الى ان يكون في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه
 الاستاذ والسلسله بالقديم في حديثه في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه
 والقديم وهو القديم في الحديث والقديم في الحديث والقديم في الحديث
 على الاستاذين المتقدمين او احدهما في الروايات كالحديث في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه
 بالقديم والقديم في الحديث والقديم في الحديث والقديم في الحديث
 في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه
 اوله في الحديث بسبب كل واحد من شيخين من الاحاديث فان السلسله بهذا الوصف في الحديث
 بن عيسى في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه
 سماعه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه
 والاستاذ بسبب كل واحد من شيخين من الاحاديث فان السلسله بهذا الوصف في الحديث
 بن عيسى في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه
 سماعه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه
 والاستاذ بسبب كل واحد من شيخين من الاحاديث فان السلسله بهذا الوصف في الحديث
 بن عيسى في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه
 سماعه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا ولا وصفا في ما قلناه

[illegible]

بالاوية على الصحيح عندنا انه كان في السورتين طين طين وادام عشها الزبير على
من الاحاديث المروية في حقه والرواية التي في المتن بان يرد فيه زبيره يتفق في
البيان ومن غيره وفي الاسناد بان يرد به فيهم به فيستعمل في جارية حديث مثله
فيروى في الحديث بفتح الراء من التثنية والاول وهو المروي في المتن مقبول اذا ثبت
من التثنية بان ذلك لا يرد على ايراد حديث مستقل حيث لا يتبع المروي في الرواية غيره من
ولو كانت الحديث في فهم اللطيف بان يكون المروي بغيره داما بوجهها فيغير بها صاحبها
او بالكلية يكون المروي كانه قد تقدم حكمها في الحديث وجبت لنا الاصل سجدا وتراها في
قوله الزبيره تروى بها معنى الرواية ورواية الاخر فيها وجبت لها سجدا وطورا في رواه في
عنا قصدا له لا صدق ان من الجواب والقراب وما رواه الزبيره في رواية محفوظه في الحديث
فذلك نوع من الحيثية فيجب بالحكم والثاني وهو الرواية في الاصل وكذا اذا استدلوا واستعملوا
او وصلوا وقطعوا او قطعوا الاستدلال وقطعوا عن صدق ذلك وهو مقبول كالاول في
عدم المناقاة فيخبر الطبع المستدل بالاصل على ما كان عليه في غيره او بغيره في الجارية
ففي الزبيره في غير ذلك فيغير وقيل الاصل في نوع في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
الموصول كما تقدم المخرج على التقدير من جهة رواه في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
المخرج على التقدير من جهة رواه في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
بسبب زيادة العلم على المخرج في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
المقبل ان من زيادة العلم التي اوجب تقدم المخرج فيها انما هي صورة في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك

نفسه ليس بمختلف انما هو مختلف ليزه مما قد ادى معناه كما ان فيه عليه
تولم وهو ان يوجد حد بين حقيقا دان في المعنى طاهر اعم فغيره
الاختلاف قد عين في المعنى فليكون الاختلاف طاهر احاطة وقد عين
فليكون طاهر اوطاف وفي التفرع من فالاختلاف طاهر تحقيق وحكمه ان
المختلف المعنى فيها حيث عين المعنى ولو وجد بعد لوجب تخصيص المعنى منها او تقيده
مختلفا او على خلاف ظاهره كحديث لعددي وحديث ليلود وكسره
محمود ما بينك من المعنى ان شئت وكسره الراء على فتح كسره الصا ومقول لود خرف
اي ليلود ابله المداخن فالمرض صاحب الابل من امراض الرجل او قد حال
المرض وانفتح صاحب الابل الصالح ومما في الفرق الاختلاف في حيث دلالة الراه
على في العود وان شئت على ان شئت واصل بحمل الاول كان العود للمعنى عود من المعنى
عن كون المرض غير كسبه بل فيقول الله تعالى وهو ان لا يعتقده الى اجل ومما في الفرق
صل الله عليه وآله وسلم في قوله في الحديث الاول والثاني على العلم بان الله تعالى
سببا لذلك وحذر من الغير الذي يغيب وجوده عند وجوده من ان التوفيق هو الله
تعالى وفي قوله صل الله عليه وآله وسلم قوله في الحديث فارك من الالهة ويعود قول
الله تعالى في قوله تعالى ونودك وان يكن المعنى فان علمنا ان احدنا لم يسمع قد
والابح احدهما لم يخرج التفرع من علم الاصول من صفاته الاول والثاني وان شئت
وغیره وهما فنون علم الحديث لانه يفسر المعنى جميع طرائف العلم خصصها لغيرها
والعلم التام به ان الحق هو من اهل البعارة التواضع على الله والامانة المتعلقون ان
العلم ان قوة من القوة والاصول التوجيهية وقد صنف فيه السابقين كثيرا واوولهم ابن تيم
ثم ابن تقيي ومن اصحابه الشيخ ابو الحسن الواسطي كساب الله وجهه فاما اختلاف من اصحابه
بين الاحاديث على حسب ما فهموه منه وقيل متفق فيها على جميع ما ذكره من اراد التوفيق
وقال الله هو الذي
بحر من انزل الالهة والقرآن (في بعض الاحاديث)
فمن اعاد النبوا الاول من ان الله

٢٤

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

منها اليوم

۹
تاریخ اولی
م
۱۴۵۰

لما لم يرد في الحديث ان شئتم فليكن مثل هذا مرفوعا ولا يشترط ان
 شئتم الى رسول الله صلى الله عليه واله مرفوعا وانما هو قول الله تعالى
فعلوا كما امرتكم او قول الله تعالى فعلوا ما امرتكم او قوله
 لم يصنف الى من صلى الله عليه واله مرفوعا لانه ذلك لا ينفرد به الا الله تعالى
 ولا يرد به بل هو مرفوع الى الله تعالى مرفوعا وقوله ما در ان مرفوع والاشارة
 بل انما هو الرفع في عين الملاءمة صلى الله عليه واله ولم ينفرد به مرفوعا عما
 والا فوجبان للتحقق والاصول من حيث ان العلم كونه على الله تعالى والاطلاق
 نوره يكون مرفوعا بل هو مرفوع الى الله تعالى كونه على الله تعالى لان الله تعالى هو
 الاجماع والاعمال اذ كان قول من صلى الله عليه واله فعلوا ما امرتكم او قوله
 ففعلوا ما امرتكم كان من قول الله تعالى فعلوا ما امرتكم بالاجماع ولا يصح
 بغيره سماع من صلى الله عليه واله فعلوا ما امرتكم بالاجماع ففعلوا ما امرتكم
 منقول الى الله تعالى ففعلوا ما امرتكم بالاجماع ففعلوا ما امرتكم
 انما هي خلاف وان كان الله تعالى جازمه وكيف كان الموقوف فليس بجملة وانما هي
 على الاجماع لان مرجع القول من قول من صلى الله عليه واله فعلوا ما امرتكم او قوله
 ففعلوا ما امرتكم الى الله تعالى فعلوا ما امرتكم او قوله ففعلوا ما امرتكم
 في هذا في المعلق وهو حيا على الله تعالى ومن في حكمه وهو ما وجدنا
 انما كان من قول من صلى الله عليه واله فعلوا ما امرتكم او قوله ففعلوا ما امرتكم
 او اجماع موقوف عليهم وبالله الموفق الى الله تعالى فعلوا ما امرتكم او قوله
 ففعلوا ما امرتكم وهو ما وجدنا على الله تعالى فعلوا ما امرتكم او قوله ففعلوا ما امرتكم
 غير الله تعالى والمعلق ففعلوا ما امرتكم على الموقوف بالحق ان الله تعالى
 يقول اذ كان الله تعالى المعلق ففعلوا ما امرتكم على ذلك وكيف كان من قول من صلى الله عليه واله
 ففعلوا ما امرتكم من حيث هو قوله لا يخفى ان الله تعالى هو الذي هو عليه المعلق ففعلوا ما امرتكم
 والمراد لا دار الله تعالى في ذلك الحديث الحديث عندنا رواه عنه بغيره والى ذلك

هذا هو المرفوع
 الى الله تعالى
 وهو المرفوع
 الى الله تعالى
 وهو المرفوع
 الى الله تعالى

عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان قوله اذ كان الله تعالى المعلق ففعلوا ما امرتكم على ذلك وكيف كان من قول من صلى الله عليه واله
 ففعلوا ما امرتكم من حيث هو قوله لا يخفى ان الله تعالى هو الذي هو عليه المعلق ففعلوا ما امرتكم
 والمراد لا دار الله تعالى في ذلك الحديث الحديث عندنا رواه عنه بغيره والى ذلك

هذا هو المرفوع
 الى الله تعالى
 وهو المرفوع
 الى الله تعالى
 وهو المرفوع
 الى الله تعالى

الشيء من الاصول ان يكون ترتيب علم ما يلزم من ثبوت ضعف ولا
فمنه المذهب جمهور السلف في ذلك فيه تضعيف للمذهب عند وقوعه بطريق
معرفة حاله فلا يفتن بحديث في ذلك ونظر ان الحكم لم يسمع من ذلك كان من خلة
بينهما اتفقوا ولم يسبق ترك حديثه صوابا للدين وهو عند رعايته وانما القسم الاول
من التفسير فهو حجة لما فيه من اتمام اتمام السند كونه متوقفا على غير
عليها الحكم غير صحيح كما لم يسمع التفسير من التفسير وفي جميع ما علمه من ذلك
من انما اذا عرف بالتفسير ثم دون حديثه غير ما ليس به في قوله خلاف في تفسيره
ما ذكره من ان التفسير على التفسير الذي في حديثه اوجب وصار للشيخ واليهما
اعماله ترتيب علم الحكم شرعية كما ثبت في تفسيره لولا ذلك جرح وانما في قوله لا يسمع
منه علم فيه التفسير يرد ما لا خلاف لان المذهب كونه يرد في التفسير كما لم يسمع
والاخر والتفسير هذه التفسيرات انما هي في تفسير التفسيرات في التفسيرات في التفسيرات
المحتمل ما من كذا وكذا بل حكم التفسير وحده هذا التفسير الى ان التفسير غير قاطع
العلامة ولكن تفسير التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
التي التفسير خلاف غيره فان حكم سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
ان عدم التفسير التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
فمنه التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
كل التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
راوية المذهب في تفسير التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
مرة علمه وافرعا وافرعا في قوله واما تحقيق الوصف بالاضطرار من
الراوية في التفسير في التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
انما لو ثبت احداهما على الاخرى لزم من وجهه كما لم يسمع راوية اخرى

واضحة

الشيخ

او اضحة او انما لزم من وجهه التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
او الاخر لزم من وجهه التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
مثلا وانه عن جرحه ولا يسمع من ذلك ونظر ان الحكم لم يسمع من ذلك كان من خلة
بينهما اتفقوا ولم يسبق ترك حديثه صوابا للدين وهو عند رعايته وانما القسم الاول
من التفسير فهو حجة لما فيه من اتمام اتمام السند كونه متوقفا على غير
عليها الحكم غير صحيح كما لم يسمع التفسير من التفسير وفي جميع ما علمه من ذلك
من انما اذا عرف بالتفسير ثم دون حديثه غير ما ليس به في قوله خلاف في تفسيره
ما ذكره من ان التفسير على التفسير الذي في حديثه اوجب وصار للشيخ واليهما
اعماله ترتيب علم الحكم شرعية كما ثبت في تفسيره لولا ذلك جرح وانما في قوله لا يسمع
منه علم فيه التفسير يرد ما لا خلاف لان المذهب كونه يرد في التفسير كما لم يسمع
والاخر والتفسير هذه التفسيرات انما هي في تفسير التفسيرات في التفسيرات في التفسيرات
المحتمل ما من كذا وكذا بل حكم التفسير وحده هذا التفسير الى ان التفسير غير قاطع
العلامة ولكن تفسير التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
التي التفسير خلاف غيره فان حكم سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
ان عدم التفسير التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
فمنه التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
كل التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
راوية المذهب في تفسير التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
مرة علمه وافرعا وافرعا في قوله واما تحقيق الوصف بالاضطرار من
الراوية في التفسير في التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
انما لو ثبت احداهما على الاخرى لزم من وجهه كما لم يسمع راوية اخرى

او اضحة او انما لزم من وجهه التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
او الاخر لزم من وجهه التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
مثلا وانه عن جرحه ولا يسمع من ذلك ونظر ان الحكم لم يسمع من ذلك كان من خلة
بينهما اتفقوا ولم يسبق ترك حديثه صوابا للدين وهو عند رعايته وانما القسم الاول
من التفسير فهو حجة لما فيه من اتمام اتمام السند كونه متوقفا على غير
عليها الحكم غير صحيح كما لم يسمع التفسير من التفسير وفي جميع ما علمه من ذلك
من انما اذا عرف بالتفسير ثم دون حديثه غير ما ليس به في قوله خلاف في تفسيره
ما ذكره من ان التفسير على التفسير الذي في حديثه اوجب وصار للشيخ واليهما
اعماله ترتيب علم الحكم شرعية كما ثبت في تفسيره لولا ذلك جرح وانما في قوله لا يسمع
منه علم فيه التفسير يرد ما لا خلاف لان المذهب كونه يرد في التفسير كما لم يسمع
والاخر والتفسير هذه التفسيرات انما هي في تفسير التفسيرات في التفسيرات في التفسيرات
المحتمل ما من كذا وكذا بل حكم التفسير وحده هذا التفسير الى ان التفسير غير قاطع
العلامة ولكن تفسير التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
التي التفسير خلاف غيره فان حكم سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
ان عدم التفسير التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
فمنه التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
كل التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
راوية المذهب في تفسير التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
مرة علمه وافرعا وافرعا في قوله واما تحقيق الوصف بالاضطرار من
الراوية في التفسير في التفسير في سنده لا يوجب الضعف فحكم التفسير في سنده الاتحاطة على
انما لو ثبت احداهما على الاخرى لزم من وجهه كما لم يسمع راوية اخرى

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the bottom of the page.

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

من يصدق بربوبية وعلو قولهم مع الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 ورواهها كما سمعنا في حاشية من يصدق بربوبية وعلو قولهم مع الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 والحق في قوله تعالى وعلو قولهم مع الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 ما حاشي على طاب لولدت اذ لم يعرف النوان يدخل في حاشية قول النبي صلى الله عليه وسلم
 من كذب على محمد او عليته فهو كاذب لا يقبل الله عذرا له ولا يقبل الله عذرا له ولا يقبل الله عذرا له
 حاشية في قوله تعالى وعلو قولهم مع الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 لا يعتبر فيه العرف في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 على اعتناء ربحه الواحد على عدم اعتناء ربحه العرف في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 بالعدو غير معتبر في الحق مطلقا وهل يعتبر في ذلك امر اخر ومنه ذهب من لم لا يعتبر
 فيعتبر روايته جميع في المسلمين وان كان العمل بدعيه او الابدان لا يعتبر روايته المستند
 مطلقا في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 بقوله مذهب قبل وان سئل كاشف بنية من خلافة الشيعة لم ينكر الثالث ان كان
 لمذهبهم بغير لائمه في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 بين الصحابة اشتراط ما في ذلك المذكور من الروايات في كونه اميا وطعنا به ونفت
 الاصول الفقهية وغيرها لان من عداه عدمه فاسق وان كان لا تقدم فيقتاد بالعدل
 هذا مع علم اخباره في سبب وف عقيدة الراي او توفيقه من عقيدة
 انما في اكثر من ابواب الفقه عندنا في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 عدم قبول روايته في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 ان سيرة الحق والحق في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى

طريقه كاشفة مذهب اهل الخلاف بالبرق الضيف من اصحابهم ونحوها البرق في
الاصحاب الاسمايب الباعث لهم على قبول روايته الخالف في حق الابواب كقول
 ما قلت الترابين على صفة من ذكره على ما ذهب اليه الحق في المعتبر وقد يقيم الكلام على هذا
 الدليل فزا والبرق في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 وح بالانتم على ما قرأه عنهم انتم اشر او اشد من من الدين والعدالة والاحسان عرج
 لا اطلاق اشهرها اراي ان والبرق في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 اذ لا يقولون به واقهر قوم منا في معتبر واسلة السند من ذلك كله واقهر
 على الصحيح اذ لا يثبت له عدل ولا قد في قبول الحق في رده من ان الكاذب قد يصدق
 والماضي قد يهتق ان في ذلك كذا في عفا عنه وقد حاشي المذهب اذ لا يصفى الا وقد
 لعل في الجرح كايمن في القول وطا من هذا غير قاطع وجرحا احتمل صدق الكاذب غير
 كاف في جرحه اذ لا يثبت له عدل ولا قد في قبول الحق في رده من ان الكاذب قد يصدق
 من اصحابه كايمن في القول وطا من هذا غير قاطع وجرحا احتمل صدق الكاذب غير
 الا ان صلح حد التواتر والمصنف لا يثبت على الحق والبرق في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 ولا بد من جرحه في ذلك فالله على خبر خلاف الشيعة يسلم من طائفة من قبول خبر الفاسق طائفة
 ومنه اطلاق على الحق مطلقا وقد تقدمت ان ردا اليه المفسر على ضعف فلا عدل
 قول كاشف ذلك شيخ في نوار كثره والله تعالى اعلم بما في حكمه الاشارة في قوله تعالى
 بتخصيص عولين عليها ولا يستلزم بان يشترط عدالة بين اهل التقاد وغيرهم من اهل العلم
 ان يفتي من علمه في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 الى تخصيص على تكملة والبرق في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى
 بيقول على اكثر من جرحه من الرواية الذين لم يشهدوا بذلك ككثير من سبق على هؤلاء ومن طرأ ان
 له في حق الله عليه السلام في حق الله مع ما في قوله تعالى

27.

Handwritten notes in Arabic script, likely a list or index, located in the bottom right corner of the page.

شخصی

٩٢
كتاب الحيات
الاجاز
سبب الحيات
في الصحراء
عوانه

۱۰۱
 این کتاب از کتابخانه
 آستان قدس است

الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل
توحيده في الله
بالحق في الله

والتاريخ المذكور
في نسخة من
الكتاب المذكور

منه
م
الحيز
م
الحيز
م
منه

منه
القائمة
م
فان
الاول
تتبع
تتبع

والله اعلم
بما
كان
في
قلوبهم

دین

[illegible]

2551

اسم
 حيث قال النبي صلى
 الله عليه وسلم
 في يوم الجمعة
 فوعاه فداه
 كما سمع

دائر

[illegible]

في عدد

— حجم حجم

احمد بن محمد بن عبد الله بن علي بن ابي بصير

اکملی حیدر

44

در این مقام را میسر است

[illegible]

مصطفیٰ ادراس الحقیقین
علاء التوحید
صع و علیہ السلام
ع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم وفق لنا ما نريد من الخير والهدى

الحمد لله الذي خلق السموات والارض والجن والانس والحيوان والنبات والارض والسموات

والشمس والقمر والكلاب والقطط والكلاب والقطط والكلاب والقطط

وعلى عزة الطاهر والحق على ما جاء في قوله تعالى لا اله الا الله

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

والصالحين والبرين والنجسين والنجسين والنجسين والنجسين

بالخلق بها من النعمة وبعض احكام الجسد وعقبتها بالحق على التواضع والحق

والطاهر وربها على عذبة ونفوس وحالة ففي تعريفها وجله من البر يتعرف

منها فتقول الغيبة بكسر الغين وسكون الباء المقناة وفتح الراء المحمودة

اسم قولك اغتاب فلانا اذا وقع في غيبة والمصدر اغتيا بال

اغتيا به اغتيا بال واسم الغيبة بالجب الحسن المعنى واما في الاصطلاح فلها

لغتان احدها مشهور وهو ذكر الانسان حال غيبته بالبرهانية الغيبة

ثانية في الغيب بفتح الغين والضم والهمزة واخرى بالفتح والهمزة

الاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

عن الرجم والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

والاشخاص عن ذكره الغيب الطيب مثلا او لا سدا عن الرجم من السلطان

[illegible]

ع
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وحيه بالان باليد
بالفصل ورواه الم
الفتح بن يوسف بن
المشك

دوسری

او حسی و سگاف او حاکم او خودک ماکر همه کشف کان و اما الخلق
مان نول ان سنی الخلق جبل منکر مراد به بدید العقب جبان صنف العقب و هو کبر
و اما فی افعله المتعلقه بالذین کونک سابق کذاب شب رب حایر عالم مهابون
لا حسی النوع و السجود و لا یزخر الخیات لیس بانرا بالولید لا یولس الخیات
و التفرغ لخواص الناس و اتخذ المستقل الدنیا کونک قلیل الادب مهابون باناس
لا سنی لاحد علیه حیث کثیر الکلام شیه الکمال و النوم مجلس بحر منصفه و خودک
و اما فی ثمره کونک انه و احکم طریق الی الله و مع انک انک و خودک و اعلم ان کونک
لا یفرع علی انسان بل الملقب به اما قد علم ان حقیقه تنهم غیر تنصاع حیک و معرفه
ما یکبریه فاسر یضیه کما القیر و العسل فیه کما القول و الاثافه و الاثافه و الاثافه
و البرز و التنبیه و الحکم و کل ما یعلم الحق داخل فی الغیبیه ساء و اللسان فی الخیات
الذی ذکر الملقب به لاجله و ذکر کما یروی عن عارشه انها قالت خلت علیها افرافه
فلما ریت اومات یدی اری فیصره فقال طواصده علیه واه اغتیبها و ذکر کما یروی
ان کیشی متعارفا او کما یغشی نوعیه بل شیه من الغیبیه لانه اعظم فی التصویر و التقیم
و ذکر کونک الغیبیه کما کمال احد الکتاب سنی و ذکر کونک الغیبیه متخفا غیبیه
و کیشی کما کماله فی الکتاب الا ان یفترق به سنی من الاعذار الخیر فی الذکر کما کمال
الاحتیاج و به الخیات الملقب بالعرضه سنی و اتقانه الولل علی الخطه الا ان سنی کلام
الغیر و خودک و کونک المتعارف علی ما سنی به الحاحه فی ذکر و سنی منه و کونک
قوم کما لم یصرح بشخص معین و نهان فی الالاس بعض من سنی ما الیوم کونک
و سنی به حاله کذا اذا کان الملاحظ یعلم منه شخصاً لان الحد و تعریفه و رابه
التفهم فاما اذا لم یفهم غیبیه جاز و کان رسول الله جاز و کونک من الالاس سنی قال
قال اقول یغفلون کذا و کذا و لا یعین و من اخذ انواع الغیبیه علیها یفهمها بالهم
العلم المربطین فانه یفهمون الحق مع صفه اهل الصلاح و التوفیق یفهم و انفسهم
انقص من الغیبیه و یفهمون الحق و لا یدرون یفهمون الهم یفهمون سنی و احسنه الهم
و الغیبیه و کونک مثل الالاس و کونک و الالاس فیقول الخیده الذی یقبلنا کما یقبله
او یست الدنیا او بالکلیف یا کفیه العلمیه او یول خودک به سنی فی الخیات
او من سوا التوفیق او سنی انه ان یفهمها کونک بل یجد الخیده سنی و اعلم

دو کلمه است

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

12/11/12

المختصر

ان تصاف المحرث عنه ما ينافيه وهو ذلك فانه يغيبه بموط الرعاء وصحت اهل
الصلاح وانما قصده ان يذكر عيبه بغير سب الكلام المشتمل على الغيبة والبراءة
الخاصة من اهل الدليل وهو عنوان الوقوع فيها بل في انفسها ومن ذلك ان يقدم من يبر
من عيبه فيترأ احسن احوال فلان ما كان مقصدا في البراءة والحق فدا عترة
فوقه وابتلى بالابتلى به كلنا وهو قوله الصبر فيمن لم يصبه من ذلك لم يصبه من غيره
وان يدع نفسه فيمن لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره
فيجمع من ثبات فواحش وهو الظن بحمله انه من الصالحين واعتقده من الغيبة هذا
يلعب الشيطان بالمثل اذا استعملوا بالعلم او الحيل في غير الطريق فيستقيم
ويخطى مكابده عليهم ويحكم عليهم ويحكم ومن ذلك ان يذكر ذكركم عن انفسكم
فلا يثبت له بعض الاصل من قول النبي صلى الله عليه وسلم ما اخرجني بعضي من اهل البيت
ويعلم ما يقول قوله فيمن لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره
بذكره كما يجوز ومن ذلك ان يقول من من فلان كذا او اشي كذا اهل قول الصالحين
او صديقه كذا يا سليله علينا وعليه يظهر الدعاء له والثناء ومداينة في الله والله
حطيم على خست مبريرة وفناء حميره وهو قوله لا يدري انه قد نزل من الحق اعظم
ما يتوهم له الجاهل اذا جاءه بالغيبة ومن اسباب الغيبة الاصحاب الى الغيبة على
سبيل السبب فانه انما يظهر السبب في زوايا الكتاب في الغيبة فيمن لم يصبه
مكافاة من منه الغيبة بهذا الطريق فيقول تحت مما ذكرته وما كنت اعلم بذلك
الى الان ما كنت اعرف من فلان ذلك فيمن لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره
البراءة بالاطلاق والتصديق بها غيبة الى الاصحاب اليها بالاسكوت عند سماعها
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احد المتكلمين وقال على عليه السلام السامع للغيبة
احد المتكلمين ومراة عليه السلام على قصده الرضا والامانة على وجه الامانة
او مع القدرة على الانكار ولم يفعل وجبه كون المستمع والسامع على ذلك الوجهين
شأنهما للمعتاب في الرضا والامانة فيمن لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره
لا يثبت وان اختلف في ان احد فيقال والاخر فيقال في كل واحد منهما حاله
اما احدهما فذلك ان يصرح بحد تحت تصور القريب والاطراف والبر عليه
واما الاخر فذلك من قبل عنه المتكلمين فيك التاخير في اتيار وسوء الخلق في انك

عليه السلام

لقد

وتجاء فاصبحك من جوبه باسوم عقارب الباطل من ذلك قبل السامع فيك
الاهل وقد تقدم في غير السامع ما يدل عليه حيث قال لرجلين الذين قال احدهما لغيره
الرجل كما يتعصب الكلب انفس من يذبحه فيضج بينهما ان احدهما قاتل الاخر
فالتصريح لا يخرج من ان الغيبة الباطل بغيره فان حاف فغيبه وان قاتله على
التمام او قطع الكلام لكلام غيره فلم يجعل له ذم ولو قال لسانه اسكت وموتيتي
واكت فغيبه فذلك محقق وما حشره اخرى اذ لا يفرق بين الاثم ما لم يكن عليه وقد
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اذل غيبه منكم وهو يدري ان غيبه علم يفره
اذا له يوم القيمة على رؤس الاشهاد وعنه اي الدرد اقل قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في غيبة من غيبه يوم القيمة
وقال الله من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في غيبة من غيبه يوم القيمة
وروى الصدوق باسناده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غيب عن غيبة
سمعه عنه في مجلس فمعه ما عنده من ذلك عنه القاتل من الشريعة الدنيا والاخرة
وان يولى يرد ما وهو قادر على رد ما كان عليه كوزن من اغتابه سمعه يوم القيمة
الى انما في الغيبة من الغيبة عنده اخره المؤمن قصده واعانة بغيره الله
في الدنيا والاخرة ومن لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره لم يصبه من غيره
ان الله في الدنيا والاخرة واعلم انه كما حرم الله على الانسان سب غيره في الدنيا والاخرة
وان حدث عنه غيبة لسانه كسبوا العيب الذي عليه سوء الظن وان غيبه
نفسه ذلك والحل من سوء الظن الجرم وعقد الكذب تركه عليه بالسوء في
غيره من به واما الخواطر وحديث النفس فهو من غيبة كذا انك الشك البهيم
مخبر عنه قال الله تعالى اجبتوا من امر الظن ان بعض الظن اثم فليس
ان يحقده في غيرك سوء الاداء المكشف كسبوا لاجل الاول فيا لم
تسلمه ثم وقع في ملك الشيطان يلقيه اليك فيلحق ان يكونه فانه يفتن
الفتن فيقول مال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ
فليفتنوا ان تصيبوا حرا بهالة فلا تحزنوا فليفتنوا ان جاءكم فاسق بنبأ
الصريح ان من علمت به فانه رايه الخ لا يجوز ان يحكم عليه بشيء مما
ولا يحسنه ولا يحسنه عليه لا مكان ان يكون مقتضى به وجهه او قل عليه
ان لا يحسنه عليه

لا يحسنه عليه

ان لا يحسنه عليه



الكبر واستصغار المستزاد به وهو ما خذ وقتي لما يقع فيه الخواص والاهل الخ
 من مزايا اللسان وهو ان يفتح بسبب ما يتلى به احد يقول يا مكين فلان قد
 غنقني امره وما اتلى به ويذكر سبب الغم بسبب على يكون حاداً في اعماقه فلو لم
 عن الخدر عن ذكر اسم فذكره في الغم بسبب على يكون حاداً في اعماقه فلو لم
 ساقه الى شرفه حيث كان في الشرف والفرح والسرور فيكون حاداً في اعماقه فلو لم
 فيجب الشيطان على ذكر اسم فذكره في الغم بسبب على يكون حاداً في اعماقه فلو لم
 يوصف على مكر فارتد انسان فيظن غفبه ويذكر اسم على فذكره في الغم بسبب على يكون حاداً في اعماقه فلو لم
 انما جبت ان تظهر غفبه عليه في ذلك الوجه فافقه وهذا ما يقع فيه الخواص والاهل الخ
 يطون ان الغفبه اذا كان له كان عذر الكف كان وليس كذلك اذا كانت
 في الوجه التي هي سباب الغفبه فاعلم ان الطريق في علاج كلف اللسان على
 يقع على وجهين احدهما على الخلة والآخر على التوصل الى ما على الخلة فهو ان يعلم نفسه
 سبب الغفبه في نفسه كما قد يقع في الاحبار المسدده وان يعلم انها حطه
 فانما يتصل في الغفبه الى اخر اعلم به لا بما اخذ من عرضه فان لم يكن نه حطه
 تولى اليه من سببه ويوحى وقد يتصور من محبت الله ومنه حطه على ما عليه
 وقد روي عن النبي صلى الله عليه واله ان النار في السبب من الغفبه في حشوات النيران
 قال بعض الفضلاء غنقني انك تعاني حلالاً فانه قد روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 من الغفبه ما رويته لا اجد ان لم يتقرب اليه بالغفبه هو فاس ذلك
 ان ان تترك في نفسك ان وجد فيها عيباً استقل في نفسه وذكر قوله صلى الله عليه واله
 عيبه عيوب الناس ومهما وجد عيباً فليغيبه الذي من ان يترك نفسه ويترك غيره
 في غنقني ان لم يترك نفسه في الغفبه في نفسه الغفبه في ان كان ذلك عيباً في
 نفسه واخفاها وان كان امر اخفاها فالدوم له ذم لما في فان يتركه مشهوراً
 الصالح قال رجل لبعض الحكماء يا سيدي انك حلال ما كان خلق وحي الى جسدك وان لم
 عيباً في نفسك فليترك الله ولا يلوث نفسه باعظم العيوب فان غلب الناس واكمل اليها
 المبتدئين من اعظم العيوب فيصير في ذا عيوب في الاغصاف من نفسه يعلم ان في
 نفسه ان يترك في كل عيب من نفسه وما هو من العيوب ونحوه ان يعلم ان ما لم يتركه
 كما لم يتركه غيره له فادان كان لا بد من نفسه ان يغيبه ان لا يتركه غيره
 ما لا يراه نفسه فمدح ما لم يتركه في نفسه واما ما يتوصل اليه الى السبب



